



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



المحاولات الأمريكية

للسقاط أستانا فشلت..

[06]

الافتتاحية

«العصر الأمريكي» هبوط لا رجوع عنه

يتجاذب العالم منذ مطلع القرن العشرين قطبان متصارعان: الامبريالية وسعيها للبقاء والتوسع من جهة، وشعوب العالم وحاجتها للتطور غير الاستغلالي من جهة أخرى... وسط هذا الصراع المستمر أتت تجربة تشكيل الاتحاد السوفييتي، ودول المنظومة الاشتراكية، كعلامة فارقة في هذا الصراع. حيث نقل الثوريون الروس الصراع إلى مستوى جديد عندما أسسوا التجربة الأولى لنظام بديل، أثبت قدرته على المنافسة. ولكن هذا الميزان اختل مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وأصبح العالم رهينة للقطب المهيمن الواحد الأمريكي كراس حرب للإمبريالية: اقتصادياً يفرض النيوليبرالية، وبامسك عصب المال العالمي عبر الدولار، وعسكرياً بقوة البطش والعنف التي تحمي المنظومة، وسياسياً بمنطق العلاقات الدولية المتشكل بعد الحرب العالمية الثانية، والسائد مطلع التسعينيات...

يزودنا عالم اليوم بالدلائل اليومية، على مرحلة نوعية جديدة في هذا الصراع: فالإمبريالية، ومركزها الأمريكي تحديداً يزداد ضعفاً، وباقي شعوب العالم تخطو خطوات متسارعة إلى الأمام... وإن كان صراع قطبي شعوب وإمبريالية قد تجلى في مرحلة ما بالمنافسة السوفيتية- الأمريكية، فإنه اليوم يظهر بالمساحة التي تسحبها دول العالم الصاعدة، من الهيمنة المطلقة الغربية، ويظهر في مقدمتها دولتان: روسيا والصين، اللتان تجتذبان تدريجياً إلى صفهما مجموعة دول إقليمية هامة. اقتصادياً أصبح لدول المعسكر الغربي ثلث الإنتاج العالمي، بعد أن كانت تنتج الثلثين في الستينيات، وأصبح محرك الابتكار والتجارة العالمية ينبض من آسيا. مالياً أصبح الهجوم على الدولار العالمي، أمراً واقعاً، وحسم الجميع أن إزاحته من موقع الصدارة مسألة وقت. أما عسكرياً فإن ما راكمته خبرات المرحلة السوفيتية تظهر بتفوق قوة الردع العسكرية الروسية، على الآلة العسكرية الأمريكية، وبزمن تعويض قياسي منذ مطلع القرن الحالي وحتى اليوم. والأهم أن حصص الثمار السياسية لكل هذا يظهر بقوة التدخل الدبلوماسي في مواجهة مشروع الفوضى والدمار الإمبريالي. حيث تسعى القوى الصاعدة وروسيا بالدرجة الأولى إلى فرض منطق علاقات دولية جديدة، يعكس ميزان القوى الدولي الجديد: بإمبريالية أضعف وأقل قدرة على الهيمنة، وبنهاية العصر الأمريكي المطلق، وقوى العالم الجديد تدافع عن نفسها أولاً، وتهاجم العالم القديم ثانياً.

إن هذا الصراع مدفوع بالقوة الموضوعية لحاجة البشرية للسير إلى الأمام، وهو يسير بحتمية التاريخ، نحو مزيد ومزيد من المنعطفات، حيث الشعوب تزيح قرون الهيمنة عن كاهلها. وإن شئت المصادفة التاريخية أن تأتي الأزمة السورية، في لحظة حاسمة من هذا الصراع، فإن مسارات حلها أيضاً محسومة... حيث لن ينجح مشروع الفوضى التفكيكي في إنهاء وحدة البلاد، واستمرار العنف لأمد طويل، وسينجح حتماً التعبير عن ميزان القوى الدولي الجديد في نموذج حل الأزمة السورية: حلاً سياسياً جامعاً، يعيد السلطة للشعب، وينهي الإرهاب، ويؤمن لعموم السوريين المساحة الضرورية ليستعيدوا سيادتهم على بلادهم، تلك السيادة التي لم تستلب خلال سنوات الأزمة فقط، بل عبر عقود سابقة من الظلم والتخلف، التي أمنت أرضية الاحتقان الاجتماعي العميق، وأثرت قلة من نخب الفساد والمال.

«الإرادة الشعبية»

البيان الشيوعي
بعد 170 عاماً

17

شؤون اقتصادية

الاستثمار الصناعي
الخاص في 2017

12

ملف «سورية 2018»

أسلحة روسيا
غير المرئية

05

شؤون عمالية



اتفاق العمل الجماعي

04

اتحاد عمال محافظة السويداء ينهي مؤتمره السنوي



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



دعم الأجور ممكن؟

ليس أحد هنا أو هناك يختلف بأن الأجور التي يتقاضاها العمال هي ليست كافية لسد حاجاتهم الأساسية، وأن هناك ضرورة لإيجاد طريقة، أو عدة طرق يمكن دعم الأجور فيها، لكي تتوازن إلى حد ما مع تكاليف المعيشة، التي باتت محلقة في السماء، وتحتاج إلى قدرات هائلة من أجل إنزالها إلى الأرض، ولكن من ينزلها كما هو مقترح؟

في إطار المقترحات التي يمكن أن تكون فعالة في دعمها للأجور هي السلة الغذائية ضمن تكاليف الحد الأدنى، وهي ممكنة التحقق إذا ما جرى تبنيها الفعلي والعملي.

وهذا المقترح جرى طرحه مراراً وتكراراً في المؤتمرات السابقة، استناداً لرؤية النقابات في تقديم بعض الحلول العملية للتخفيف عن العمال أعباء الحياة، وانخفاض مستوى معيشتهم بسبب تدني الأجور، وعدم قدرتها على مجاراة الأسعار المتحكم بها بقوة رغم كل الدعاية والإعلام الحكومي الذي يحاول أن يرش الملح على الجرح، بأن الحكومة عازمة على الإمساك بتلابيب الأسعار وجرحها إلى مستوى أجور العمال، والأخيرين لم يروا طحناً، ولكن الذي رأوه زوبعة في فجان لم تؤد إلا إلى المزيد من ارتفاع الأسعار، وأخرها كان ارتفاع أجور النقل لخطوط الأرياف، حيث يقطن العمال والفقر بمظلمهم.

إن الحديث الدائم عن حصول تضخم، سيستفيد منه التجار والمحتكرين في حال أقدمت الحكومة على زيادة الأجور، ما هو إلا ذر للرماد في العيون ويظهر بطلان الرسائل التي يرسلها الوزراء عبر نشاطهم الإعلامي اليومي: بأنهم يعملون على التحكم بالأسعار، والمطلوب من العمال والفقر عمومًا انتظار النتائج، والنتائج بالنسبة لنا واضحة كل يوم مزيد من ارتفاع الأسعار، ومزيد من تحكم التجار والمحتكرين بؤوتنا اليومي، ومزيد من التضخم، فكيف سيفقونونا بعكس ذلك؟

هنا يأتي دور نقابات العمال، التي طرحت منذ البداية هذا الشكل من الدعم، ولم تمض به من أجل أن يتحقق، والآن من المفترض أن تدفع باتجاه تحقيقه، وهذا ممكن وله انعكاس إيجابي باتجاهات عدة، منها: تشغيل يد عاملة في التحضير والتجهيز للسلة، ومنها: استهلاك مواد أولية مضمونة المنشأ، والجانب الأهم، هو: تقديم مواد ضرورية وأساسية للعمال توفر جزءاً مهماً من الأجر.

إن المضي بهذا المشروع الوطني من قبل النقابات، يعني: كسر جزء من الاحتكار المتحكم بمستوى معيشة العمال، وتخفيف العبء الواقع على أجورهم.

نعلن أبرز ما ورد فيه من مداخلات ومطالب:

تناول رئيس اتحاد عمال السويداء قرار رئيس مجلس الوزراء القاضي بتوقيف التدفئة المركزية في دوائر ومؤسسات الدولة، واستعرض الجهود المبذولة لاستثناء محافظة السويداء ذات المناخ القاسي والبارد، وتأمين المحروقات، وحل مشكلة التدفئة في الدوائر والمؤسسات، وطالب بتعيين عمال جدد لتعويض النقص الكبير في العمالة.

للوضع المعيشي الكارثي، وعدم تحسين الأجور للعمال، بما يوازي تكاليف المعيشة الباهضة، وعدم القدرة على ضبط الأسعار والأسواق، والتغني فقط بصمود الطبقة العاملة دون تعزيز مقومات الصمود للعمال، وطالب بالعمل على إعادة هيكلة الدولة، وسيادة القانون على الجميع، ووقف عمليات الخطف والابتزاز والقتل العشوائي.

وطالب نقابي آخر: بالقطع الكامل مع السياسات الليبرالية المحابية للقلّة الغنية التي وطنها في جيوبها، وأرصدتها البنكية على حساب كل الشعب، وانتهاج سياسات اقتصادية اجتماعية تخدم المصالح الحقيقية للأغلبية الفقيرة، وتسخير موارد الدخل الوطني جميعها لخدمة الشعب، وليس لحفنة من الفاسدين، والحفاظ على دور الدولة في مجانية التعليم بكل مراحله، والطبابة، ودعم الصناعة والزراعة والمنتجين الحقيقيين.

كما طالب نقابي ثالث بالقيام بمشروع حضاري وتأسيس صندوق التقاعد للعمال إسوة ببعض النقابات المهنية. وأكدت إحدى النقابيات على توحيد إجازة الأمومة لكافة الأولاد، وإحداث روضات في مواقع العمل، وتعيين مربيات في هذه الروضات.

نوه أحد النقابيين إلى أهمية مساواة عمال القطاع الخاص بعمال القطاع العام، من حيث القروض والسكن العمالي والتقسيم من مؤسسات الدولة، وتشميل أسر العمال بالضمان الصحي، وتأمين الطبابة الكاملة لعمال فرع الجيولوجيا، وإدراج عمال شركة ريان بلاست ضمن الأعمال الشاقة والخطرة، وإيجاد الآلية المناسبة لتحقيق هذا المطالب.

صالحات أوسع للمديريات. رئيس مكتب نقابة عمال الصناعات الغذائية أكد على منح طبيعة العمل لعمال المخازن بنسبة 100% وتعديل قانون العمل رقم 17 للقطاع الخاص، وإصدار قانون التنظيم النقابي الجديد، بما يضمن حقوق ومصالح العمال، ومنح تعويض غلاء المعيشة للعمال المياومين والموسمين.

رئيس مكتب نقابة عمال المصارف طالب بنقل أضياف العاملين التأمينية من الإدارات العامة إلى المحافظة، وتأمين فرص عمل جديدة بدل المتسربين والمستقلين في جميع المصارف ومؤسسة عمران.

رئيس مكتب نقابة عمال النقل البري طالب بتخفيض الرسوم الكراجية، والمبيت المفروضة على سائقي السويداء في كراج الانطلاق في دمشق، وتحفيز عمال مديرية النقل من عوائد جبايتهم لصالح المالية.

رئيس مكتب نقابة عمال الصحة أشار إلى أهمية تنفيذ أحكام المادة 98 الفقرة أ البند 5 من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 الخاص بطبيعة العمل، ومنح تعويض الاختصاص لكافة المستحقين أسوة بباقي الجهات العامة، والإسراع في إنجاز مشفى شهباء، وإنشاء مشفى توليد وأطفال في المحافظة، والعمل على تأمين جهاز قثطرة قلبية لمديرية الصحة، والعمل على استكمال مبنى المصالح العقارية، والعمل على إنجاز السكن العمالي.

كما طالب أحد أعضاء المؤتمر بالحفاظ على القطاع العام ومعاملة وشركائه، والحاجة الملحة لبرنامج وطني لمكافحة الفساد واجتثاثه، وترشيد الهدر، واستهجن تجاهل الحكومة

طالب عضو المكتب التنفيذي للشؤون الاقتصادية في اتحاد عمال المحافظة بإصلاح النظام الضريبي، ومكافحة الفساد، والإصلاح الإداري، وتحسين الوضع المعيشي للعمال.

أحد أعضاء المؤتمر علق على تشكيل اللجنة الوزارية برئاسة وزير التجارة في محافظة السويداء قائلاً وزراء ثم لقاءات وزيارات أعقبتها تشكيل لجان، وإصدار قرارات دون نتائج أو إنجازات. رئيس مكتب نقابة الكهرباء طالب بعدالة توزيع الدخل، وزيادة الأجور والرواتب بما يوازي تكاليف المعيشة، ورفع قيمة التعويضات والاستحقاقات، ومكافحة التهرب الضريبي المقدر بمليارات الليرات، لماذا يتم السماح وتقديم التسهيلات عن الضرائب المستحقة للتجار، وإلزام العمال بالضرائب.

رئيس مكتب نقابة الغزل طالب بمتابعة موضوع استقدام النول الحديث لعمل السجاد الآلي في السويداء، وتحديث الآلات في معامل السجاد الآلي والأحذية والمخابر، وإدراج مهنة السجاد ضمن الصناعات الشاقة والخطرة، وإعادة العمل بكافة الوحدات الإرشادية لصناعة السجاد اليدوي، وتسجيل العاملات لدى التامينات الاجتماعية وتنظيم عقود عمل نظامية.

كما طالب رئيس مكتب نقابة الطباعة والإعلام العمل على إقامة المسرح العمالي وتقديم عروض مسرحية، والقيام بدورات إعداد مسرحي بالتعاون مع نقابة الفنانين.

رئيس مكتب نقابة عمال التنمية الزراعية زيادة اعتمادات التعويضات للكساء العمالي والوجبة الغذائية والحوافز الإنتاجية وطبيعة العمل، وتأمين النقل الجماعي والصرفات الآلية، وإعطاء

القطع الكامل
مع السياسات
الليبرالية
التي وطنها
في جيوبها
وأرصدتها البنكية
وتحسين الأجور
للعمال بما
يوازي تكاليف
المعيشة

التأمينات.. الدائن المدين



مفارقات حاضرة

بين اتساع الاستثمارات والتحذيرات من الإفلاس، تنشأ المفارقة العنصرية على الفهم، فإذا كان من الطبيعي أن تتسبب الأزمة في تراجع عائدات بعض المشاريع، فما هو مصير المشاريع الأخرى، ولماذا اختارت المؤسسة منذ البداية أن تستثمر أموالها في مشاريع خدمية، بعيداً عن المشاريع الإنتاجية التي من شأنها أن تحقق معدلات توظيف أعلى، وتنمية اقتصادية أكبر بما يلعب دوراً اجتماعياً حقيقياً ينسجم مع صفة التأمينات الاجتماعية كمؤسسة هدفها دعم المجتمع في المقام الأول.

رعاية استثمارية جيدة بأنها تشمل: الإيداعات النقدية لدى المصارف، شراء العقارات، إنشاء المساكن الشعبية، المشاريع السياحية والخدمية والمساهمة في مشاريع وطنية ذات جدوى اقتصادية. وبلاستناد إلى ما نص عليه القانون، قامت المؤسسة باستثمار أموال العمال عبر إيداع جزء منها لدى المصرفين العقاري والصناعي، والمساهمة في تأسيس بعض المصارف كبنك قطر الوطني، وبنك الأردن، وبنك البركة.. وشراء أراض وعقارات في العديد من المحافظات، بالإضافة إلى مشاريع سياحية عديدة.

الأموال التي استثمرتها مؤسسة التأمينات الاجتماعية، طارحاً المزيد من إشارات الاستفهام حول المصير الذي ينتظرها، فقد ناضلت المؤسسة حتى حصلت على حق استثمار الأموال المودعة لديها في مشاريع مربحة، تساعد على رفد خزينة، وتحسين الخدمات التي تقدمها للمشتريين كما يفترض، وفي عام 2001 أي قبل الأزمة بعشر سنوات تقريباً. أجاز القانون رقم 78 لمؤسسة التأمينات الاجتماعية استثمار 50% من فائض أموالها في مجالات تضمن ربحية استثمارية بعد دراسة الجدوى الاقتصادية لها، وفي عام 2003 حددت هذه المشاريع التي يمكن اعتبارها آمنة، وذات

يتعرضون له من إصابات عمل. ومنذ عدة أشهر، وجهت قاسيون إلى المؤسسة العديد من الأسئلة حول مصير أموالها، وما إذا كانت تعمل على تحصيل ديونها من الجهات المقرضة، وبدورها أكدت المؤسسة: أنها لا تدخر جهداً لاستعادة أموالها واستثمار الأموال المتاحة، بهدف تدعيم مركزها المالي، ما ينعكس إيجاباً على خدماتها، ويحقق أفضل النتائج عند تحصيل ديونها المترتبة، وفي تفاصيل هذا الموضوع جاء في رد المؤسسة: «إن بعض الجهات العامة لم تسدد الاشتراكات التأمينية في مواعيدها، مما أدى إلى تراكم الديون عليها حيث بلغت ديون المؤسسة على جهات القطاع العام لغاية 31/12/2016 مبلغ 225 مليار ليرة سورية، وقد قامت المؤسسة بكل الإجراءات اللازمة لتحصيل الديون المترتبة على كافة الجهات، وهي: مطالبة جميع الجهات العامة والخاصة بسداد الاشتراكات والديون المترتبة، وإجراء المطابقات مع كافة الجهات، إلى جانب طلب المؤازرة من كافة الجهات المعنية لتحصيل أموال المؤسسة». لكن الحديث عن الموافقة على أن تقوم الحكومة بمنح سلفة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية يضرب بعرض الحائط جميع هذه التأكيدات والوعود، فكيف للمؤسسة أن تقترض من طرف هو مدين لها أصلاً بمبالغ ضخمة، وهل يعني ذلك اعترافاً بتنازل المؤسسة عن ديونها لصالح الحكومة؟

استثمارات غائبة

على الجانب الآخر، يقبع موضوع

أيام مضت على خبر موافقة رئاسة مجلس الوزراء على منح سلفة بقيمة ثلاثة مليارات ونصف ليرة سورية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، حتى تتمكن من سداد الالتزامات المترتبة عليها للعمال، ما يعيد إلى الذهن تلك التساؤلات المؤرقة حول مصير هذه المؤسسة التي تحمل على كاهلها أعباء الأجور الشهرية لآلاف المتقاعدين على امتداد البلاد، وهل ينتهي المطاف بإفلاسها، أو خصصتها بزيعة إنقاذها من العجز.

غزل المغبوط

والسؤال هو: كيف وصل الحال بمؤسسة بحجم التأمينات الاجتماعية بما تملكه من خزينة ضخمة إلى الاقتراض، لإيفاء جانب من التزاماتها تجاه مشتريها، مع العلم أنه كانت لها مبالغ كبيرة في ذمة الحكومة، ومنشآت القطاع العام والخاص، تقدر بثلاثمائة مليار ليرة سورية؟

أموالاً لا أموالهم

بدأت المشكلة عندما أخذت الحكومة تتعامل مع أموال مؤسسة التأمينات الاجتماعية كما لو كانت ملكاً لها، ومن حقها التصرف فيها كما تشاء، فأخذت تقترض منها بغير حساب، وترافق ذلك مع تقاعس العديد من الجهات العامة والخاصة عن أداء التزاماتها المالية الشهرية تجاه المؤسسة، وهكذا تراكمت الديون المستحقة للمؤسسة على أطراف عدة، مع العلم أن جميع هذه المبالغ هي أموال خاصة ذات نفع عام، أي: إنها تعود بأكملها للعمال، إذ تقتطع من أجورهم سواء بشكل مباشر، أو عن طريق أرباب العمل بشكل غير مباشر، والغرض الأساس منها، هو: تأمين أجور تقاعدية لسائر المشتريين، إضافة إلى تغطية ما قد

الحكومة تتصرف
بأموال العمال
في التأمينات
وكانها ملكاً لها
وأموال التأمينات
هي أموال خاصة
ذات نفع عام

الطبقة العاملة



النيجر - ضد الاحتلال

خرج آلاف المتظاهرين إلى الشوارع في العاصمة نيامي يوم 26 شباط، بدعوة من ثلاث نقابات، ضد قانون المالية الجديد، وصد وجود القوات الأجنبية في البلاد، وقال أحد القادة الرئيسيين للاحتجاج: إن علينا واجباً تاريخياً بمواصلة الكفاح بما يحقق مطالبنا المشروعة والشرعية، ووصف المتظاهرون القواعد العسكرية الأجنبية وخاصة الأمريكية والفرنسية الموجودة في النيجر بـ قوات الاحتلال، وهدف المتظاهرون: يسقط قانون المالية الخسيس، يسقط قانون المالية الظالم، القوات الأجنبية إلى الهاوية، لتذهب الجيوش الفرنسية والأمريكية والإلمانية بعيداً. كانت الحكومة النيجيرية قد أصدرت في تشرين الثاني الماضي، قانون المالية لسنة 2018، الذي يقضي بزيادة الضرائب على معظم السلع، وبدأ تطبيقه منتصف كانون



البرتغال - عمال البريد

دخل العاملون في مصلحة البريد يوم 23 شباط في إضراب عن العمل، احتجاجاً على تدهور ظروف عملهم، وإغلاق مكاتب البريد، وقد استمر الإضراب لمدة 24 ساعة، وتجمع العديد من المشاركين في الإضراب خارج مقر إقامة رئيس الوزراء. يتعلق هذا النزاع بخطة الإصلاح التي أعلنتها الإدارة في كانون الأول والتي تقترح تسريح 800 عامل، وإغلاق ما يقارب 22 فرعاً لمكتب البريد، والجدير ذكره أنه تم خصخصة الخدمة البريدية في عام 2014 كشرط من صندوق النقد الدولي لإنقاذ البرتغال، وقد تلقت البرتغال 78 مليار يورو من تحويل إنقاذ الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي عام 2012 بشرط بيع أو خصخصة عدد من مؤسسات الدولة.



الولايات المتحدة - تهديد بالإضراب

هدد عمال الاتصالات في ولاية فيرجينيا يوم 17 شباط بإضراب يشمل ألف عامل، بعد توقف المفاوضات بين النقابة والمسؤولين، بشأن تحسين الأجور والرعاية الصحية والأمن الوظيفي، وإيقاف تسليم الشركة للمقاولين، لما يشكله من ضرر على العمال، وعلى نجاح الشركة، فقد زادت الشكاوى خلال السنوات الماضية من قبل العملاء، وسُرح أكثر من خمسمائة عامل، وقد أعلنت الشركة عن خطة لتسريح عدد من العمال خلال شهر آذار الحالي، وصرح رئيس قسم الاتصالات: إن عدد العمال غير كاف لإنجاز مهام العمل، ورغم ذلك هناك خطط لتسريح العمال. وأضاف أحد النقابيين: نحن مستعدون للإضراب إذا لزم الأمر وفقاً لبيانات لجنة الخدمات العامة، ولدى النقابة صندوق أنشئ لمساعدة الأعضاء خلال الإضراب.



الهند - عمال الكهرباء

دخل أكثر من 20 ألف عامل متعاقد في قطاع الكهرباء في ولاية أندرا براديش، بإضراب مفتوح منذ 20 شباط، وتتمثل مطالب العمال الرئيسية في تنظيم الخدمة، وإلغاء نظام العقود، وتثبيتهم، بالإضافة إلى دفع أجورهم بشكل شهري عن طريق الدولة، وليس من قبل أية وكالة أو مقاول. صرح الأمين العام لاتحاد العمال: خلال الأشهر الستة الماضية: كنا نطالب بهذه المطالب، وقد قمنا بإضراب عن الطعام، وجرت المناقشات مرتين، وكانت بلا جدوى واليوم أكثر من 95% من العاملين يشاركون في هذا الإضراب، وأضاف: إن الإدارة أصدرت تعليمات بفصل العمال المضربين وتوظيف غيرهم، ونحن لسنا خائفين، وسوف نواصل النضال ونستمر في الإضراب حتى تحقيق مطالبنا.

اتفاق العمل الجماعي



من أول السطر

■ نبيل عكام

اتفاقيات منظمة العمل الدولية / 4 /

صدرت الاتفاقية رقم / 98 / بشأن تطبيق حق التنظيم، والمفاوضات الجماعية عن منظمة العمل الدولية عام 1949 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1951 وصادقت سورية على هذه الاتفاقية منذ عام 1957 التي أكدت المادة الأولى منها، على وجوب توفر وسائل الحماية الضرورية، والكافية للعمال ضد أشكال التمييز التي تمنع تشغيل العامل بسبب انضمامه إلى النقابة، أو شرط انسحابه من عضوية النقابة، أو فصل العامل، أو الإضرار به بأي شكل بسبب عضويته في النقابة، أو مشاركته في نشاطات النقابة خلال ساعات العمل أو خارجها.

وأوجبت المادة / 2 / من هذه الاتفاقية أن تتوفر لمنظمات العمال، وأصحاب العمل الحماية المناسبة، وعدم التدخل في شؤونها وأعمالها بشكل مباشر أو غير مباشر، من حيث إنشائها وإدارتها لأعمالها، كما نصت الاتفاقية على ضرورة وجود أجهزة تضمن احترام حق التنظيم النقابي واستقلاليته.

غير أننا نرى أن منظمات أصحاب العمل تحظى بهذا الحق بكل بساطة، أما منظمات العمال لا تملك إرادتها كاملة.

فيما يتعلق بتحديد الحد الأدنى للأجور، فقد صدرت الاتفاقية رقم / 131 / عام 1970 التي نصت على تحديد حد أدنى للأجور، يستطيع أن يؤمن لجميع العاملين بأجر، الحماية الضرورية والكافية لأجر يضمن حاجات العمال وأسرة المعيشية، وتأمين الضمان الاجتماعي لهم، وتأمين الحاجات الأساسية للعمال من مسكن وغذاء وصحة ولباس، حيث أكدت المادة /5/ من الاتفاقية، على ضرورة اتخاذ التدبير اللازمة لوضع نظام لتطوير الحد الأدنى للأجور، ومواكبته للحد الأدنى للمعيشية، والتطبيق الناجع له، كما أكدت المادة / 4 / من الاتفاقية على مشاركة ممثلي العمال وأصحاب العمل بالتساوي مع ممثلي الحكومة، والتوافق على تحديد الحد الأدنى للأجر والمصان بالتشريع المناسب، الذي يأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية كافة، ومتطلبات التنمية الاقتصادية ومستويات الإنتاجية للوصول إلى مستوى عال للاستخدام، والحفاظ عليه وتطويره، وقد صادقت سورية على هذه الاتفاقية منذ عام 1972 الذي دخلت فيه حيز التنفيذ.

منذ أن بدأ العمال بتكوين نقاباتهم أصبحت هذه النقابات تفاوض بدلاً عن العمال في شروط العمل، مع أرباب العمل، أو مع منظماتهم، وذلك لأنها من المفترض أن تفاوض من موقع قوة. أي: أن التفاوض يتم بين قوتين لهما وزنهما في العملية الإنتاجية، أما العامل بمفرده فهو ضعيف اقتصادياً والأجر مصدر رزقه الوحيد، وبالتالي يفرض من موقع ضعيف، وليس باستطاعته أن يقاوم كثيراً في المساومة على شروط العمل، وقد نص قانون العمل الجديد على هذا النوع من العقود وأطلق عليه اسم اتفاق العمل الجماعي، وخصص له المواد من «184 ولغاية 202».

إبرامه. ويبقى هؤلاء العمال خاضعين لأحكام اتفاق العمل الجماعي طوال مدته، ولو انسحبوا من عضوية النقابات قبل انتهاء المدّة. ج . جميع عمال المنشأة التي أبرمت عقد عمل مشترك مع النقابة، ولو لم يكونوا أعضاء في النقابة، بشرط ألا يقل عدد العمال المنتمين إلى النقابة عن نصف عدد عمال المنشأة وقت إبرام العقد، وذلك فيما يتعلق بنصوص اتفاق العمل الجماعي، التي تكون أكثر فائدة للعامل من عقد العمل الفردي.

مؤيدات الالتزام باتفاق العمل الجماعي

أ . عدم سريان كل شرط في عقد العمل الفردي مخالف لاتفاق العمل الجماعي ما لم يكن أكثر فائدة للعامل «المادة 192 من قانون العمل الجديد». ب . يحق لكل من طرفي اتفاق العمل الجماعي، ولكل ذي مصلحة من العمال أو أصحاب العمل المطالبة بتنفيذ أحكامه، وفقاً لما جاء في المادة «197» من قانون العمل الجديد. ويمكن المطالبة بالتعويض عن العطل والضرر في حال مخالفة أحكام اتفاق العمل الجماعي، وبالتالي هناك نوعان من الدعاوى: . دعوى فردية: وهي حق لكل موقع على الاتفاق، أو لكل منتسب إلى نقابة أو هيئة وقعت على الاتفاق، أو انضمت إليه، وتوجه ضد الهيئة أو النقابة التي تشكل الطرف المقابل. - دعوى جماعية: وهي حق للهيئات والنقابات الموقعة على العقد أو المنضمة إليه.

في العقد، فيمكن أن يشمل تطبيق العقد القطر بأكمله. وإذا تعاقداً اتحاد نقابة مهنة معينة مع غرفة تجارة في محافظة معينة، فإن العقد يقتصر على حدود تلك المحافظة وعلى عمال تلك المهنة.

ب . النطاق الزمني: يتبين من نص المادة «193» من قانون العمل الجديد أن اتفاق العمل الجماعي يبرم لمدة محددة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو المدة اللازمة لتنفيذ مشروع معين. ويتوجب على طرفي الاتفاق سلوك طريق المفاوضة الجماعية من أجل تجديده، قبل انتهاء مدته بثلاثة أشهر. وفي حال انقضاء هذه المدة من دون الوصول إلى تجديد للاتفاق يمتد العمل به مدة ثلاثة أشهر، ويستمر التفاوض من أجل تجديده.

الأشخاص الذين يطبق عليهم اتفاق العمل الجماعي

أحكام المواد «187» و«189» و«190» و«196» من قانون العمل الجديد نصت على أن أحكام اتفاق العمل الجماعي تسري على الشخصيات الطبيعية والاعتبارية الآتية: أ . نقابات العمال واتحادها، وأصحاب الأعمال، أو المنظمات الممثلة لهم الذين يكونون طرفاً في الاتفاق وقت إبرامه، أو ينضمون إليه بعد إبرامه، وكذلك الاتحاد أو النقابات التي تحل محل الاتحاد والنقابات المتعاقدة، ومن يحل محل أصحاب الأعمال المتعاقدين.

ب . العمال المنضمون إلى نقابة تكون طرفاً في اتفاق العمل الجماعي، أو إلى نقابة تكون قد انضمت إليه بعد

التصديق، ولكنه غير ملزم وإنما موقوف.

ولا يكون اتفاق العمل الجماعي ملزماً إلا بعد إشراره، ويكون ذلك بتسجيله لدى الوزارة ونشر إعلان عن هذا التسجيل في الجريدة الرسمية، فإذا رفضت الوزارة تسجيل العقد، وجب عليها أن تبلغ طالبي التسجيل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، وهذا الرفض وأسبابه، فإذا انقضت المدة ولم تقم بالتسجيل، أو الاعتراض عليه، وجب عليها التسجيل والنشر وفق ما نصت عليه المادة «187» من القانون ذاته. ويهدف التسجيل إلى إعطاء الوزارة حق الرقابة على اتفاقات العمل الجماعية، إذ أجازت المادة السابقة للوزارة رفض التسجيل لأسباب معللة. ويجوز في هذه الحالة لكل من الطرفين، طلب الحكم بالتسجيل من محكمة القضاء الإداري، وفقاً لما ذهبت إليه المادة «188» من القانون ذاته. وبعد نشر اتفاق العمل الجماعي يصبح ملزماً، وبالتالي لا يجوز لعقد العمل الفردي مخالفة ما جاء فيه تحت طائلة البطلان، إلا إذا كانت المخالفة لمصلحة العامل وفقاً لما ذهبت إليه المادة «192/ب» من القانون ذاته.

نطاق تطبيق اتفاق العمل الجماعي أ . النطاق الإقليمي: ويحدده مبدئياً نص الاتفاق، وكذلك صلاحيات أطراف العقد، فإذا كانت النقابة تمثل العمال فإن صلاحياتها لا يمكن أن تتعدى حدود المحافظة، ويمكن أن يقتصر على مؤسسة واحدة في المهنة، أو جميع مؤسساتها. أما إذا كان اتحاد نقابات العمال هو الطرف

■ ميلاد شوقي

تعريف اتفاق العمل الجماعي

عرفت المادة «184» من قانون العمل الجديد لعام 2010 اتفاق العمل الجماعي بأنه: «اتفاق ينظم شروط العمل وظروفه وأحكام التشغيل، وغير ذلك من الشروط التي تكفل راحة العمال وأمنهم وصحتهم، ويبرم بين نقابة أو أكثر من نقابات العمال، أو اتحاد عمال المحافظة، أو اتحاد نقابات العمال حسب الحال، وبين أحد أصحاب العمل، أو مجموعة من أصحاب الأعمال، أو منظمة، أو أكثر من منظماتهم».

خصائص اتفاق العمل الجماعي

يجب أن يكون اتفاق العمل الجماعي مكتوباً وإلا كان باطلاً، وبالتالي الكتابة هنا شرط لانعقاد العقد وليس لإثباته. ويطبق شرط الكتابة على تعديل العقد وإنهائه والانضمام إليه والانسحاب منه.

والأطراف الموقعة على الاتفاق، يجب أن تكون مفوضة بالتوقيع على العقد، كما يجب أن يعرض اتفاق العمل الجماعي على الجمعية العمومية للنقابة أو الاتحاد، وأن يوافق عليه أغلبية الأعضاء المطلقة، طبقاً لما نصت عليه المادة «186» من قانون العمل الجديد، ولا يحق للهيئة العامة للنقابة سوى رفض العقد أو تصديقه، وبالتالي لا يحق لها أن تقوم بتعديله. ومن شأن تصديق الهيئة العامة للنقابة أن يعطي العيوب السابقة في العقد، وخاصة ما يتعلق بالتفويض بالتوقيع، ويعد العقد منعقداً بعد

أسلحة روسيا غير المرئية

هل نبالغ بالقول: بأن بوتين أعلن من خلال خطابه أمام الجمعية الاتحادية قبل أيام بداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية؟

■ رمزي السالم

لم يأخذ خطاب صاحب «الأسلحة غير المرئية»، التي جعلت التفوق العسكري الأمريكي مجرد ذكرى سوداء في التاريخ البشري، الحيز اللازم من اهتمام وسائل الإعلام، فليس هناك متسع من الوقت في منابر التفاهة والبروباغندا، لحديث جدي عن مستقبل البشرية، ومستقبل العلاقات الدولية، رغم أن الدم يكاد يتدفق من الشاشات في ظل الكوارث المتجولة في جهات الأرض الأربع، على إثر عقود من الاستفراء الأمريكي بالقرار الدولي.

وكي نتجنب مواظ السذج، وأصحاب النزعة الإنسانية الطارئة، و«بروباغندا شيطنة روسية»، نوضح سلفاً، لانقصد بالأسلحة غير المرئية الأسلحة العسكرية فقط، على أهميتها، في لجم زعران قوى الحرب في الإدارة الأمريكية، بل نقصد أيضاً، وربما قبل ذلك تلك التوجهات والتحديات الاقتصادية التي أعلن عنها الرئيس الروسي، وتعهده بتنفيذها خلال الولاية الرئاسية القادمة، وما تعنيه بالنسبة لدور روسيا اللاحق في الوضع الدولي ككل، ولعل الرقم الأبرز الذي ينبغي الوقوف عنده هو التحدي الكبير بمضاعفة الناتج الإجمالي للفرد بنسبة 150%، وهو ما يتطلب نسب نمو عالية نسبياً، ونسب النمو هذه تستوجب بالضرورة البحث عن موارد، والبحث عن موارد يتطلب نمطاً معيناً من توزيع الثروة، بمعنى أوضح، إن روسيا لا تعمل على تطوير قدراتها العسكرية فحسب، بل تسعى إلى التطوير الشامل، بما يمكنها من رسم نموذجها الاقتصادي الخاص.

ما يهنا هنا كقوى معارضة وطنية سورية بشكل رئيس، هو: أن هذه القوة الدولية الصاعدة، إنما تجذر خياراتها، باتجاه المواجهة مع التوحش الأمريكي، والاستفراء الأمريكي والهيمنة الأمريكية، وبالأخص هيمنتها الاقتصادية ذات الطابع «الشايلاوي» الربوي، التي انعكست في البلدان الطرفية بالسياسات النيولبرالية المدمرة، وتستكمل الأدوات التي تتطلبها مثل هذه المواجهة، بما يعنيه ذلك من فتح الأبواب أمام من يريد من البلدان الطرفية، حتى يدخل التاريخ من جديد، ويساهم بدوره في القادم من زمن الحضارة البشرية، فتتبيت التوازن الدولي الجديد بكامل أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، الذي كان محور خطاب الرئيس الروسي، يعني: أن عالم التعددية القطبية بات أمراً واقعاً، وهذا يعني وفق منطق القوى الدولية الصاعدة، توسع هوامش الحركة للقوى الحية في عموم العالم، وبالدرجة الأساس في بؤر التوتر كي تعزز دورها، وترسم سياساتها وتضع برامجها، وترسم نموذجها الخاص، وعلى أساس أن الانتصار ليس ممكناً فقط، بل ضرورة تاريخية تتطلب تجاوز الحالة الانتظارية، والحيرة والتردد، والإحساس المزمّن بالعجز، وقبول الأمر الواقع الأمريكي.. وبالموسم يعني: أن التغيير الجدي بات على جدول الأعمال، وأن الصراع سيرتسم وفق أسسه الواقعية، بين الناهب والمنهوب، بين الوطني واللاوطني.

قوى حرب وقوى سلم

لا نظن أن عاقلاً يمكن أن يسعد بزيادة التوتر في العلاقات الدولية، وبالأخص بين الدولتين



انهيار تدريجي للمنظومة كونها مبنية على أسس الهيمنة والاستفراء، والتحكم أو ارتكاب حماقات، والذهاب إلى خيارات شمشون، وإشاعة الفوضى، مما يعني تسارعاً في التراجع، وإن كان يكلف أثماناً باهظة في الجوانب المادية والروحية للمجتمع البشري. لكن، وفي الأحوال كلها، إن مرحلة سقوط النموذج الغربي في الهيمنة باتت أمراً واقعاً، والنموذج البديل - النقيض يشق طريقه، كضرورة موضوعية من جهة، ولتوفر حوامله وتقدم دورها ووزنها من جهة أخرى

الأهم نووياً، ولكن التوتر القائم هو في جذره نتاج هيمنة النموذج الأمريكي ومحاولات تأبيده، كون الحرب والعسكرة معادله، وبالتالي فإن كسر دائرة الهيمنة الأمريكية، يعني لجم الجنون الرأسمالي، يعني إعادة التوازن إلى العلاقات الدولية، وتقدم الدور الروسي، بنموذجها الخاص الجديد، يعني إشاعة السلم، لأن المواجهة مع الاستفراء الأمريكي يؤدي بالضرورة إلى أحد أمرين: القبول بالأمر الواقع، والتكيف مع حالة وجود أئداد وشركاء في العالم، وهو ما يعني

التصعيد الأخير.. بين الانتصار للدم والهدف السياسي؟

عمل تقوم به واشنطن، وبالدرجة الأولى تبرير وجودها العسكري غير الشرعي على الأراضي السورية.

السحر والساحر

أما محاولة التمترس في خندق المجتمع الدولي، فقد تمخض عنها تغيير مشروع القرار الذي دعمته الولايات المتحدة واستكملت لتتميره، وأخذ المقترحات الروسية كما هي، أما بالنسبة للاعتداءات الصهيونية، فكان إسقاط الطائرة الصهيونية رسالة بليغة واضحة المبني والمعنى... أما إعادة التوتير إلى العلاقات الروسية التركية، فلم تفلح حتى الآن، واستطاعت الدبلوماسية الروسية احتواء الموقف، رغم أن محاولتها لقطع الطريق منذ البداية على العدوان التركي، اصطدمت بالحسابات السياسية الخاطئة والموقف اللامفهوم من قيادة وحدات الحماية الكردية، برفض إعادة منطقة عفرين إلى سلطة الدولة السورية، وتراجعها المتأخر عنه فيما بعد...

ما نريد قوله هنا، أن الهدف السياسي للتصعيد الأخير من قبل الولايات المتحدة، لم يكتب له النجاح حتى الآن، دون أن تغفل تعقيدات المشهد، وتناقض المصالح العابر بين دول الترويك، التي تحاول قوى الحرب في الإدارة الأمريكية الاستثمار فيها.

■ موقع قاسيون الإلكتروني

تعتبر هذه الترويك اختراقاً استراتيجياً لروسيا، من حيث الشكل والمحتوى، كونها تكتلاً يتشكل خارج منظومة الهيمنة الغربية عموماً، والأمريكية خصوصاً، بل على حسابها أيضاً، وبين دول لها ثقل جيوسياسي، عالمي، تنتمي إلى جغرافيا يتم الاشتغال عليها لتعميم الفوضى الأمريكية في عموم الشرق، لاسيما، وأن هذه الترويك تعمل على حل أزمة بمستوى الأزمة السورية، ولعل تجربتي مناطق خفض التصعيد عبر مسار أستانا، ومؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، التي تعتبر من أهم مخرجات هذا التكتل الدولي الجديد، إنجازات ملموسة لا يستطيع أحد التشكيك بجودها وأهميتها في سياق الحل السياسي الكامل للأزمة السورية، تبين من خلال تسلسل الأحداث منذ العدوان التركي على عفرين، التي كانت محاولة للإيقاع بين الطرفين الروسي والتركي، كطرفين ضامنين لهذه التجربة، حيث بدأت الأحداث بالقرار الأمريكي بإنشاء جيش جديد في الشمال السوري، وفي السياق نفسه كانت الاعتداءات الصهيونية المتكررة على المواقع السورية، بحجة النفوذ الإيراني، كمحاولة للإيقاع بين الطرفين الروسي والإيراني، بالإضافة إلى الزوبعة المستمرة حول الكيماوي، والأسلحة المحرمة لتجبيش كل القوى الدولية، والتمترس في خندق الشرعية الدولية متمثلة بالأمم المتحدة ومجلس الأمن، وإضفاء «الشرعية» على أي



جدياً على الدم كان يستوجب السؤال عن كيفية إيقاف هذا النزف المستمر.

نعتمد أن الهدف الأساس من هذا التصعيد، كان المقصود به إفشال تجربة مناطق خفض التصعيد، من خلال إرباك ترويك الحل » روسيا- تركيا- إيران» أو من خلال تثبيت هذه التجربة كما هي، بحيث تكون هي الحل الناجز بما تعنيه من شرعة تقاسم النفوذ، والتأسيس من خلال ذلك لتفتيت الدولة السورية. على عكس ما يراود من التجربة، كدافع لاستئناف مفاوضات جنيف، ومدخل للحل السياسي.

■ المحرر السياسي

قداصة الدم السوري وضرورة إيقاف هذه المأساة فوراً، لا تلغي ضرورة البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا التصعيد، فحديث الدم كان على مدى سنوات الأزمة، الستارة التي تخفي الأجندة السياسية لهذا الطرف أو ذاك، بدلالة أن جميع الحملات الدعائية التي رافقت ارتفاع مستوى التوتر وسفك الدماء، كانت تركز على البعد الجنائي، عمّن بدأ ومن استخدم ومن لم يستخدم؟! ليتم توظيفه سياسياً، في حين أن الحرص

رافق التصعيد العسكري الأخير في البلاد، حملة دعائية واسعة، وكالعادة كان الحرص على الدم السوري، المادة الأساسية في الحملة..

عرفات: المحاولات الأمريكية لإسقاط أستانا فشلت..



في بدايتها لم تكن شديدة، ولم تكن هناك مقاومة، بمعنى: هناك كثير من الفصائل انسحبت أوتوماتيكياً، وهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا كان هناك اتفاق، ولكن فيما بعد بدأت معارك إدلب تأخذ شكلاً صعباً، حصلت اشتباكات طاحنة وضربات كبيرة وحملة إعلامية مواكبة لهذه العملية. وفي الغوطة أيضاً كانت الأمور «فيها حرارة» ثم إذا أردنا أن نؤرخ قليلاً، يجب أنه ننتبه أن بعد 29 و30 الشهر الماضي ارتفعت الحرارة، وبدأت بالارتفاع أكثر فأكثر، وفي 29 الشهر الماضي عقد مؤتمر سوتشي، والميدان دوماً يرتبط بذلك. إذاً هنا لدينا قضيتان؛ أولاً: موضوع مناطق خفض التصعيد التي كانت جبهة النصرة تحاول منع قيامها، وجرى فرضها عسكرياً سواء في إدلب، أو في الغوطة أيضاً، والفصائل في الغوطة لعبت دوراً بمحاولة إحباط إنشاء منطقة خفض التصعيد، فالاستنتاج: أن هذه الفصائل المصنفة إرهابية، ومعها فصائل أخرى، عملت من أجل إفشال ذلك التقدم في مجال الحل السياسي.

المنسوب الأمريكي نائم..

ولتوضيح الخلفية السياسية لما تقدم أضف عرفات: «سأعود قليلاً إلى الورا، لأيام أوباما، وكان عنده وزير خارجية اسمه كيري، كيري ولافروف قاموا باجتماعات كثيرة، وكانت اجتماعاتهم مطولة وكان الهدف من هذه الاجتماعات: وقف إطلاق النار في سورية، وفصل الفصائل المعتدلة عن الفصائل الإرهابية، وبعد آخر اتفاق

الأمن وأقصد جبهة النصرة». وحول الوضع في عفرين، قال عرفات: «الحقيقة أن عفرين موضوع معقد، وأعتقد أن عفرين لن تشهد هدوءاً في الأيام المقبلة والتصريحات التركية تقول: إن قرار مجلس الأمن لا يشمل عفرين وهم مستثمرون في عملياتهم العسكرية والوقائع على الأرض تقول: إن العمل العسكري مستمر هناك، وهم يتقدمون في منطقة جنديرس، وبالتالي هنا من الواضح أن قرار مجلس الأمن غير سار في موضوع عفرين».

الارتباط الميداني السياسي

أولاً: يجب أن ننتبه إلى أن أحداث إدلب والغوطة كانت مواكبة لأستانا الأخير، وأستانا الأخير عُقد في 2017/12/22، في هذا الاجتماع نُوقشت منطقة خفض التصعيد الرابعة التي هي إدلب، واتضح في هذا الاجتماع أن نقاط المراقبة المطلوب نصبها في منطقة إدلب لم تُنصب، وجرى فيها ثلاث نقاط من أصل عشرين نقطة، والاتراك كان يُفترض أن يضعوا 12 نقطة، وضعوا ثلاث نقاط فقط، والسبب كما برره الأتراك في أستانا أنه هناك يوجد جبهة نصرة، والنصرة تنظيم إرهابي ونحن غير قادرين على التعامل معه، بمعنى أن النصرة لم تعد تسمح، وفي 25 بدأت العمليات العسكرية للجيش السوري وحلفائه في منطقة إدلب، إذاً لا يمكن اعتبار معركة إدلب إلا أنها إحدى نتائج أستانا الأخير أي: أن هناك توافقاً أيضاً كان شكله لدرجة أنه كان واضحاً أن المعارك

هذه الفصائل المصنفة إرهابية ومعها فصائل أخرى عملت من أجل إفشال ذلك التقدم في مجال الحل السياسي

النار، تحديداً في الغوطة وإدلب وثانياً: لم يذكر مناطق خفض التصعيد، بمعنى كان هناك خطوة خطيرة للغاية فيما لو تمت بأن يقوم مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار لوقف إطلاق النار، متجاهلاً مناطق خفض التصعيد، وبالتالي نفس منجزات أستانا، وإذا أردتم نفس منجزات سوتشي أيضاً، وبالتالي هذا الذي أثار حفيظة الطرف الروسي، وأدى عملياً بتأخير صدور القرار لمدة يومين، وبعدها صدر كما ينبغي، وكما يريد الطرف الروسي عملياً».

وتابع عرفات: «صرح السيد لافروف: أن قرار مجلس الأمن لا ينطبق على التنظيمات الإرهابية، وأن هناك فصائل تتعاون مع التنظيمات الإرهابية وسماها بالاسم، وهم أحرار الشام وجيش الإسلام. وبالتالي هذه الفصائل لم يعد ينطبق عليها القرار، والتعامل معها عسكرياً أصبح مشروعاً، وهذا تطور جديد لأن هذه الفصائل قبل قرار مجلس الأمن كانت معتبرة فصائل معتدلة، وبالتالي قابلة للحوار، وبالتالي نحن أصبحنا في هذه النقطة أمام واقع جديد. أما فيما يتعلق بتطور العمليات العسكرية، فإذا كان الجيش العربي السوري سيستند إلى هذا التقييم الذي تحدثت عنه قبل قليل، فهذا معناه أن الغوطة برمتها ستكون ساحة معركة، أما إذا استند بنشاطه العسكري إلى منطوق قرار مجلس الأمن والوضع السابق فهو عملياً سيخوض المعارك في مناطق الفصائل التي كانت مسماة فصائل إرهابية استناداً إلى مجلس

أجرت إذاعة «ميلودي FM» بتاريخ 2018/2/26، حواراً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو جبهة التغيير والتحرير، علاء عرفات، للحديث حول المستجدات السياسية الأخيرة المتعلقة بحل الأزمة السورية، والقرار الدولي 2401، وفيما يلي نقدم أبرز ما تضمنه الحوار من أفكار..

الهدنة لا تشمل «داعش» والنصرة..

فيما يخص القرار 2401، الذي ينص على هدنة شاملة على الأراضي السورية جميعها، أكد عرفات: «الحقيقة إذا أردنا التكلم بالقرار وما سبقه شيء، وبالقرار وما تلاه شيء آخر. ما سبق القرار إذا تكلمنا عن الغوطة ومنطقة إدلب لأن القرار حسب صدوره هو يشمل الأراضي السورية جميعها. قبله كان هناك شيء يسمى مناطق خفض تصعيد، وهي أربع مناطق معروفة: المنطقة الجنوبية، والمنطقة الوسطى، الغوطة، والمنطقة الشمالية التي هي إدلب وريف حلب الغربي، وكانت هذه المناطق قد تقدمت بعض الشيء، بعضها تقدم بشكل كبير مثل: المنطقة الجنوبية، وهي منطقة هادنة إلى حد بعيد، والمنطقة الوسطى أيضاً، في حين أن إدلب والغوطة قريباً لم يتوقف فيها العمل العسكري وأعمال العنف. من تابع مشروع القرار الكويتي السويدي كان فيه دعوة لوقف إطلاق

قرار مجلس الأمن لا ينطبق على التنظيمات الإرهابية وهناك فصائل تتعاون مع التنظيمات الإرهابية



الترويك وعلم
راسها روسيا
تدفع الامور في
سورية باتجاه
الحل السياسي
واستطاعت ان
تقوم بخطوات
جديدة

جرى بينهم بيومين، جرت ضربة كبيرة في جبل الثردة في دير الزور في ذلك الحين، وبعدها أدرك الروس أن الحديث مع الأمريكيين لا طائل منه، فقاموا بالمبادرة التي ذهبوا بها إلى أستانا وقاموا بشيء اسمه ترويك التي حصلت في موسكو بين إيران تركيا وروسيا، وبدأوا باجتماعات أستانا، التي نجم عنها اجتماعات خفض التصعيد أولاً، ثم جاءت عندنا خطوة هامة جداً، وهي: مؤتمر سوتشي الذي قام بخطوة هامة للغاية، وقام باختراق إن صبح القول، بموضوع تشكيل لجنة إصلاح دستوري وأعطيت للامم المتحدة، أي: كانت لها تغطية دولية، ما الذي يحصل؟ الذي يجب أن نفهمه أن هذه الترويك وعلى رأسها روسيا تدفع الأمور في سورية باتجاه الحل السياسي، واستطاعت أن تقوم بخطوات جديدة، في حين أن الأمريكيين وحلفاءهم وخاصة الكيان الصهيوني الذي لا يظهر في اللوحة، وهو دائماً متخفئ طوال الوقت، وهم يحاولون إعاقة هذا التقدم بأدوات مختلفة على الأرض، استناداً إلى القوى الإرهابية في الدرجة الأولى، وفي السياسة عبر الأدوات المختلفة، سواء عرقلة عبر الدول - ومن هنا نفهم الموقف القطري - أو عبر مجلس الأمن لأنهم خرجوا عملياً من إطار صياغة الحل السوري، وبالمناسبة، فإن المندوب الأمريكي في أستانا يحضر بصفة مراقب وغالباً ينام، وهناك صور التقطت له وهو نائم في أحد اجتماعات أستانا».

«الكيماوي السوري» معركة سياسية إعلامية..

وحول موضوع الكيماوي السوري، أوضح عرفات: «في المعنى العسكري كل الضربات العسكرية ما عدا ضربة الـ 2013 التي أدت إلى مقتل حوالي 1000 مدني حسب المصادر المختلفة، إذا وضعناها جانباً، باقي الضربات في خان شيخون وغيرها هي عبارة عن أعمال ضحاياها محدودة، يختنق 30 أو 40 شخصاً وتتم معالجتهم ويمكن أن يموت شخص، ما يعني عسكرياً بأن ضربات الكيماوي ليس لها تأثير، إذا دورها هو ما يجري، يُضرب السلاح الكيماوي ويستغل إعلامياً ويذهب الحدث لمجلس الأمن، طالما أنه سلاح محرم دولياً، وبعدها يُفتح باب الدعوات من أجل تدخل خارجي في سورية، بمعنى أن الأطراف التي تستخدم هذا السلاح تخرّض عملية التدخل الخارجي، وربما لا تريد التدخل الخارجي أيضاً، لأن الدخول عملياً صعب في ظل التركيبة الحالية، فربما المقصود هو: المعركة الإعلامية السياسية، وتظهر الطرف الروسي أنه داعم للطرف الذي يستخدم الكيماوي».

أستانا ليست بديلاً لجنيف..

حول مساري جنيف وأستانا، أشار عرفات: «أنا لست مع المقارنة بين جنيف وأستانا، لأن أستانا كان يناقش فيه مواضيع عسكرية، أما جنيف فمواضيع سياسية بالدرجة الأولى، في وقت من الأوقات كان المبعوث الدولي يقترح على السوريين المتقاتلين أن يقوموا بهدنة ولكنها لم تنجح لا على زمن دي مستورا، ولا الأخضر الإبراهيمي، لذلك أخذ هذا الموضوع إلى أستانا لعله هناك من يكره جنيف،

أنا شخصياً مع اتجاه جنيف، لأن جنيف في ظل موازين القوى الجديدة، يمكن أن يقدم حلاً حقيقياً للآزمة السورية استناداً للقرار 2254. ولذلك خلط جنيف في أستانا ومحاولة إظهار أن أستانا هي بديلة عن جنيف هي غير حقيقية، وهي وهم».

القفز فوق أستانا غير ممكن..

فيما يخص التصريحات الأمريكية التي تنعي سوتشي وأستانا، أوضح عرفات: «الأمريكان كشفوا عن أنفسهم، والمستهدف نتائج أستانا وهي: وقف إطلاق النار، وتخفيض مستوى العنف، ومناطق تخفيض التصعيد. وبالعودة إلى نص قرار مجلس الأمن الدولي الأخير، فإن روسيا لم تسمح لهم باللعب في هذه القضية، فقد تضمن القرار العودة إلى الوضع السابق بعد نهاية الهدنة، أي: وقف إطلاق النار استناداً للاتفاقات السابقة، وفق مناطق خفض التصعيد التي تم الاتفاق عليها في أستانا، ما يعني: أنه من غير المسموح روسيا القفز فوق أستانا، وفيما يخص سوتشي، فأيضاً جميع محاولاتهم التي تحدثنا عنها في اللقاء السابق معكم باءت بالفشل».

وفيما يتعلق بمناقشة المسألة الدستورية، والتطورات حول لجنة الإصلاح الدستوري بين عرفات: «حسب معلوماتي أن السيد دي مستورا يقوم بمشاوراته، والتقى ببعض الدول «الروس والأتراك والإيرانيين والأمريكان» وجملة دول ذات علاقة بشكل أو بآخر، والتقى بممثلي الحكومة السورية، وبعض ممثلي المعارضة، هناك سعي من أجل

الامريكان
كشفوا عن
أنفسهم
والمستهدف
نتائج أستانا
وهي: وقف
إطلاق النار
وتخفيض
مستوى العنف
ومناطق
تخفيض التصعيد

تشكيل اللجنة، الأطراف المختلفة قدمت اقتراحاتها حول شكل اللجنة والأسماء، والمبعوث الدولي سيعمل على الأرجح من أجل لجنة متوازنة تمثل الجميع وتكون فعالة».

في الإجابة عن سؤال حول التوقعات للخطى الأمريكية التالية في سورية، أكد عرفات: «في الآزمة السورية الأمريكيين لم يستخدموا قواهم، كانوا يستخدمون إما دول أو أدوات محلية في سورية خلال كامل فترة الآزمة. الآن هذه الأدوات تتساقط، القطريون خرجوا خارج اللعبة، والأتراك بدأوا بفعل استدارة رغم ما يجري في غرين، والسعوديون أيضاً بدأوا بفعل الاستدارة، فعلى الأقل لم نعد نسمع تصريحات سعودية نارية كما السابق. وإذا نظرنا إلى الأدوات الداخلية للإرهاب، أهم أداة كانت «داعش» وانتهت. الأداة الأخرى هي النصرة وأشباؤها، وهي الآن موضوعة على الطاولة. وبالتالي الأدوات التي يقوم الأمريكيين باستخدامها ينقص عددها، وهي ستنهض بالتدريج إلى الصفر، وهم نظرياً أمام خيارين: إما أن يمشوا بإطار دفع الحل السياسي السوري، ويقبلوا بوزنهم الحقيقي، أو سيكون عليهم اتخاذ إجراء عسكري بقواهم الخاصة، وهو ما يهددون به الآن، وتهديدهم لا يعني أنهم سيفعلون».

الوجود الأمريكي في سورية مؤقت

حول شكل وطبيعة الوجود الأمريكي في سورية، أوضح عرفات: «توجد قاعدة «إنجريك» في تركيا التي يوجد فيها طيران وسلاح نووي والخب، في

سورية لا يوجد هذا الشيء، يوجد وجود أمريكي محدود، أظن أنهم كان لديهم مدافع ولكنهم قاموا بسحبها بعد معركة الرقة، ولديهم ما يسمونهم مربين ومستشارين عسكريين، هذا حجم الوجود الأمريكي، لا أريد أن أقلله ولكن أيضاً يجب أن لا نزيد. الدور الأساس الذي يحاول الأمريكيين أن يقوموا به هو عن طريق وحدات الحماية، وليس عن طريق قواهم الخاصة، واعتقد أنهم سيستمرون بذلك، واعتقد أنهم لن يستطيعوا المكوث في سورية، سيحاولون البقاء وسيحاولون تقسيم سورية، ولكن أعتقد أن الظرف الموضوعي، وميزان القوى الدولي، لا يسمح لا بهذا ولا ذاك، والوضع الدولي لن يسمح لهم، بالإضافة لوجود قوى جدية موجودة في المنطقة ليست راضية على هذه المسألة، سواء الروس أو الإيرانيون أو الأتراك، الأتراك لن يقبلوا بالقواعد الأمريكية في سورية، لأن هذه ستقوم بافتعال مشكلة لهم، حيث سيزيد من وزن خصومهم، ومثل هذا السلوك قد يؤدي بتركيا أن تتحول تحولاً كاملاً ضد الأمريكيين، والأمريكان يراهنون على محاولة استعادة تركيا الموجودة بالناو، لأن خروج تركيا من الناو سيحدث مشكلة في الناو، لأن الجيش التركي هو ثاني جيش في الناو، وهي الدولة الموجودة عملياً على حدود روسيا، وفي منطقة «الشرق الأوسط»، لذلك خسارة الناو في خروج تركيا منه إذا حدث هذا، ستكون خسارة هائلة، وبالتالي الأمريكيان سيقومون بحسابها جيداً».

دعاية وزارية للمدارس الخاصة



عنوان لا فت نقلته إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2018/3/1، على لسان وزير التربية بقوله: «لا يمكن لمدرسة خاصة أن تستقطب مدرساً إلا إذا كان مبدعاً في المدرسة العامة»، وكان الوزير بعبارته يقوم بالترويج للمدارس الخاصة عبر المدرسين المستقطبين من قبلها.

■ نوار الحمشقي

ومن جملة ما قاله الوزير أيضاً: «.. لعبت المدارس العامة دوراً مهماً في هذا المجال، برفعها المدارس الخاصة بالمعلمين والمدرسين الذين اكتسبوا مهاراتهم وخبراتهم من خلال العمل في المدارس العامة، وهذا ما يفسر سعي المدارس الخاصة لاستقطابهم والاستفادة منهم..».

إقرار بالنزف وتغيبب الأسباب

حديث الوزير أعلاه، يتضمن الإقرار بالنزف الحاصل على مستوى المدرسين ذوي المهارة والخبرة، من المدارس العامة لمصلحة المدارس الخاصة، والمستغرب أن يتم تسويق هذا النزف والاستنزاف وكأنه حالة إيجابية، بينما العكس هو الصحيح، خاصة مع واقع التراجع في العملية التعليمية، والملاحظات الكثيرة والعميقة المسجلة على هذا المستوى، وعلى السياسة التعليمية عموماً.

أما ما لم تتم الإشارة إليه في حديث الوزير، فهو: الأسباب التي تدفع بالمدرسين ذوي المهارة والخبرة، لأن يكون مستقطباً من قبل المدارس الخاصة أصلاً، بغض النظر عن مصلحة هذه المدارس بعملية الاستقطاب تلك، والتي يمكن أن يكون أهمها على الإطلاق، هو: الأجور التي يتقاضها المدرسون والكاادر الإداري.

حيث لم تتم الإشارة إلى فارق الأجور التي يتقاضها المدرسون بين المدارس العامة

والخاصة، والذي يعتبر سبباً جوهرياً وأساسياً يدفع باتجاه المزيد من استنزاف الخبرات من المدارس العامة، ناهيك عن بعض الأسباب الإضافية، مثل: البرنامج الدراسي ومساعدات التدريس وعدد الطلاب، وغيرها من الأسباب الكثيرة الأخرى.

التفوق موضوع آخر

تحدث الوزير أيضاً عن التفوق قائلاً: «إذا ما عرفنا أن تفوق التلاميذ في الامتحانات العامة ما يزال على نحو رئيسي في المدارس العامة، أدركنا أهمية الأداء الجيد لمعلمي ومديري تلك المدارس..».

أيضاً على نحو مستغرب لم يتم التطرق إلى الدروس الخاصة، التي يضطر إليها الكثير من الطلاب في المدارس العامة، والتي لم تعد مقتصرة على طلاب الشهادات «التعليم الأساسي أو الثانوي» بحيث أصبحت جزءاً أساسياً من العملية التعليمية بالنسبة لهؤلاء، بل تعدتها حتى أصبحت حاجة وضرورة لبعض الطلاب في الصفوف الانتقالية كذلك الأمر، بمن فيهم طلاب صف الأول والثاني في الحلقة الأولى، كما لم يتم التطرق إلى الأسباب، التي لم تعد خفية ربما خلف ذلك كله، والمرتبطة عملياً بالمنهج وطرائق التدريس ومساعداتها، ناهيك عن أجور وتعويزات المدرسين والكاادر الإداري، وغيرها الكثير الكثير.

فالتغني بالتفوق في المدارس العامة، من المفترض أن يفتقر بتوفير مقدماته ومسيباته وضروراته على المستويات كافة،

حيثما تكون

الحقوق مصانة

فإن القيام

بالواجبات ستكون

نتائجها أفضل

والعملية التدريسية

ليست استثناءً على

ذلك

سواء بالنسبة للطلاب أو بالنسبة للمدرسين والكاادر الإداري في المدارس العامة، وأهم هذه الضرورات بالنسبة للطلاب، هي: عدم الاضطرار للجوء للدروس الخاصة وسواها، والتي تكبد ذويهم المزيد من الضغط على المستوى المعيشي، وتدفع بالنتيجة إلى المزيد من التسرب المدرسي.

والسؤال الذي يجب أن يتم طرحه بناءً على ما سبق: هل من ثقة باستمرار هذا التفوق في ظل الاستمرار، بأليات العمل والسياسات التعليمية نفسها، التي تستنزف الطلاب ومدرسيهم على حد سواء؟

حقوق وواجبات

قضية أخرى أشار إليها الوزير، ربما بحاجة لإعادة التدقيق، حيث قال: «المدرس الذي يدرس في المدرسة العامة هو نفسه الذي تستقطبه المدرسة الخاصة، علماً أنه حصل على الخبرة والتدريب من وزارة التربية ليقوم بواجبه بالشكل الأمثل، وبالتأكيد لا يمكن أن يكون هناك اختلاف في أداء المدرس في أي مكان يدرس فيه».

مما لا شك فيه أن المدرس المستقطب هو نفسه، أما عن الاختلاف في الأداء حسب

المكان، فإن الواقع يشير إلى أن أداء المدرس في المدارس العامة يختلف عنه في المدارس الخاصة، كما يختلف خلال الدروس الخاصة. وهنا لا نشير إلى شبهة سلبية مقصودة من قبل المدرسين، كما لا ننفي بعضها أحياناً، بقدر ما نشير إلى أهمية الحيز التفاعلي بين الحقوق والواجبات على مستوى الأداء.

فحيثما تكون الحقوق مصانة، فإن القيام بالواجبات ستكون نتائجها أفضل، والعملية التدريسية ليست استثناءً على ذلك، خاصة والجميع يعلم ويدرك بأن حقاً أساسياً من حقوق المدرسين، وهو حقهم بأجر عادل ومنصف يكفيهم شرو الحاجة والعوز، هو حق منقوص ومهدور بشكل كبير في ظل تدني الأجور الكبير، بالمقارنة مع متطلبات ضرورات الحياة، حالهم كحال جميع العاملين بأجر الذين يعانون من مغبة التباين الفج بين الحقوق والواجبات، وخاصة على مستوى حقهم بمتطلبات العيش الكريم. لكن اللافت بالأحوال جميعها هو: تلك الجرة من الدعاية المجانية غير المباشرة للتعليم الخاص على حساب التعليم العام وكوادره، والتسرب والاستنزاف والتسرب الجاري بعمقه.

أخيراً، يمكننا القول: إن حديث الوزير لم يكن خارج سياق الواقع، بل ربما هو تعبير مباشر عن جزء من واقع العملية التعليمية، وخاصة على مستوى الاستنزاف المستمر للكوادر التدريسية من المدارس العامة إلى الخاصة، طبعاً مع تغيبب الأسباب الحقيقية لهذا الاستنزاف، تهرباً من معالجتها وتبريراً للمزيد منها، بالإضافة لعدم التطرق لسببها الأنيّة والمستقبلية على مجمل العملية التعليمية وأفقها، وارتباط كل ذلك بالمصلحة الوطنية بشكل مباشر وعميق، خاصة مع لحظ واقع التسرب الجاري من المدارس العامة، لأسباب عديدة ومتنوعة، أهمها الاضطرار للدروس الخصوصية، بظل عدم التمكن من تغطية تكاليفه الباهظة، بظل حال الأفكار المعمم بنتيجة جملة السياسات الليبرالية المتبعة، والخصخصة، الظاهرة والمستترة، على قطاع التعليم بجميع مراحلها.

الحكومة ومنّة التقسيط

أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مؤخراً، أنه بات في وسع العاملين في الدولة، ممن يتقاضون أجورهم من المصرفين التجاري والعقاري، شراء مختلف السلع بأقساط شهرية من صالات المؤسسة السورية للتجارة، وذلك بقيمة إجمالية تصل إلى خمسمئة ألف ليرة سورية.

■ سمر علوان

وعقب الوزير على ذلك، بأنه يأتي ضمن إطار الإجراءات المتخذة لتخفيف الأعباء على ذوي الدخل المحدود، وينبع من حرص الوزارة على تقديم أفضل الخدمات والتسهيلات، بما يؤمن احتياجات المواطنين من صالات ومنافذ بيع المؤسسة السورية للتجارة، بأقساط تتناسب قيمتها مع دخلهم. وقد بدأ العمل بهذا القرار مع مطلع الشهر الثالث، حيث أصبح من الممكن شراء مختلف السلع الموجودة في هذه الصالات، بتقسيط يمكن أن يمتد حتى خمس سنوات، بعد ملء استمارة مخصصة لهذا الغرض.

حاسبينها صح..!

بعيداً عن الكلام المبهرج، والخطب البراقة، حول مصلحة المواطن وخدمة ذوي الدخل المحدود، يكفي أن تلقى نظرة سريعة على أسعار السلع في هذه المؤسسات، لتدرك أن آخر ما يهم التجار مدى قدرة موظف الدولة على الدفع.

فالمنتجات التي تقبع في صالات المؤسسة السورية للتجارة ترجع معظمها إلى ملكية القطاع الخاص، المعروف بنهمه حين يتعلق الأمر بتكديس الأرباح، إذ يتقاضى هامشاً مرتفعاً من الربح على السلع المباعة في الصالات، وبدورها تتقاضى هذه الصالات أيضاً نسبة من الربح يتحملها جيب الموظف «الطفران» أصلاً، وتأتي نسبة الأرباح التي سيتم تقاضيها على السلع المباعة بالتقسيط لتضيف حملاً جديداً على كاهل العامل، الذي

يجد نفسه في نهاية المطاف قد قدم من دخله الهزيل، وثلاث مرات متتالية، أرباحاً تساق إلى جيوب أصحاب الأموال، وفوق ذلك كله محملاً بـ «مئبة» الوزارة التي «لا تدخر جهداً لتخفيف الأعباء على ذوي الدخل المحدود»!

كل والبس بالتقسيط!

تصريحات الوزارة أشارت إلى أن البيع بالتقسيط يغطي مختلف الأدوات الكهربائية والألبسة والمواد الغذائية والاستهلاكية، فإذا كنا لا نختلف على أن الدخل المتواضع الذي يتقاضاه الموظف لا يسعفه لشراء السلع المعمرة، كالأدوات الكهربائية والمفروشات، فإن الغريب في الأمر أن يصل الأمر إلى الحديث عن السماح بتقسيط السلع الغذائية والألبسة، وما يحمله ذلك من اعتراف من قبل الحكومة بمستوى التجويع والفقر الذي وصل إليه حال موظفيها، كما لو كانت تقول لنا صراحة: «نعلم أن المواطن قد وصل إلى المرحلة التي يضطر فيها لأن يقتصر من الحكومة، وبالفوائد العالية، ليحصل على ما يأكله أو يلبسه، وها نحن ذا، وبما أننا نعرف أنه لا حول له ولا قوة، فليس علينا إلا أن نستغل هذه الحاجة لنقترح عليه أن نقسط طعامه، بالطريقة نفسها التي نقسط بها السلع الكهربائية، مثلاً».

الآن عزيزي المواطن، تقول لك الحكومة بكل فخر: أنه بات في وسعك أن تشتري «العدس والبرغل والمعكرونة...» كما لو أنك تشتري ثلاجة أو غسالة بالتقسيط. ولكن وخلافاً للثلاجة، التي قد تشتريها لمرة واحدة وترتاح من أقساطها فيما بعد، فإنك



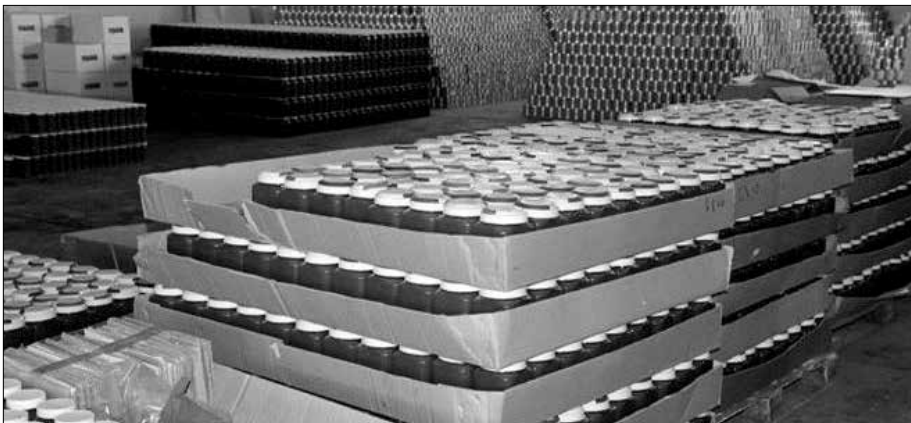
به ذلك من تضخم، رغم أن الحكومة أعرف العارفين بأن رفع الأجور ينبغي أن يكون على حساب خفض الأرباح، التي يكسبها حيتان السوق، وهو ما لا يفود إلى مزيد من التضخم، وإنما إلى حيز بسيط من العدالة الاجتماعية، التي نحن بأمس الحاجة إليها في هذه المرحلة العصيبة. واقع يذكرنا بقصة الموظف السوري، الذي سئل ذات يوم عما إذا كان يريد الهجرة خارج البلاد، فأجاب قائلاً: «ما بقدر سافر.. وراي حكومة لازم أصرف عليها»!

لن نتوقف عن شراء الطعام واللباس وسائر السلع الاستهلاكية، ما يعني بقاءك رهناً للأقساط إلى ما لا نهاية!

«في الماء العكر»

إن هذا الحل العاجز الذي تقدمه الحكومة لأصحاب الدخل المحدود، ما هو إلا علامة أخرى لفشل السياسات الليبرالية التي تبنتها حكوماتنا حتى اليوم، وهي تخدم التصريحات الحكومية القائلة باستحالة إمكانية رفع الأجور بحجة ما قد يتسبب

بعض ملفات الفساد تطوى بقدرة قادر!



حدود مسؤولية صغار الموظفين والمتنفذين، فيتم تحميل هؤلاء وزر الأخطاء والمسؤوليات لتطوى من بعدهم هذه الملفات وتغلق وتتسى، وكأن كبار المسؤولين والمتنفذين لديهم من الحصانة ما يكفي لإغنائهم من مغبات الأخطاء ومسؤوليتهم وتبعاتها، حيث لم يسبق ما يكفي من هؤلاء بأن المحاسبة طالت أياً من هؤلاء في الملفات الكثيرة التي فتحت وطويت. لا غرابة.. فكل شيء ممكن، وكل شيء مباح، في زمن غض الطرف عن الكبار والكبار، والتغني المستمر بمحاربة الفساد!

هل يمكن اعتبار القضية المثارة قد وصلت لخواتيمها، وتم إغلاق ملفها نهائياً بحيث لن تتم إثارتها مجدداً؟ وهي على ذلك لن تختلف عن الكثير من القضايا المثارة، والتي تطوى وتتسى بقدرة قادر! أم أن الجهات المعنية، التي وضع ملف القضية بعينها، لها رأي آخر؟ بغض النظر عن موضوع القضية المثارة نفسها، فالحديث عن ملفات الفساد، وخاصة الكبيرة منها، فيه الكثير من الشجون، خاصة وأن بعض الملفات التي تم تداولها إعلامياً خلال السنوات الطويلة السابقة، فجأة تقف عند

ليرة». كما تمت الاستفاضة والشرح حول نقاط إضافية مرتبطة بعمل الشركة.

أين الجهات المعنية؟

بعد الاستعراض المختصر عن القضية أعلاه، فمن الواضح أن مضمون المادة المنشور في الصحيفة الرسمية، يمكن اعتباره رداً على ما ورد من حيثيات في مضمون المادة الأولية، فلا شبهة ولا فساد، وكل ما جرى وتم، هو موثق وفق القوانين والأنظمة! ومن المقدمات والمآلات أعلاه نتساءل:

■ سمير علي

فالبعض منها، وعلى الرغم من أهميتها، تنسى وتهمل حتى يعاد إثارتها مجدداً وهكذا، والبعض الآخر منها تُلغى ويتم السعي لطى صفحتها من أجل عدم إثارتها مجدداً، والكثير منها يتم الحديث عن إحالتها إلى الجهات الرسمية المسؤولة عنها لمعالجتها، لتدوب وتتوه في أروقة الروتين أو في الدروج، وربما القلة القليلة من القضايا المثارة هي ما تتم متابعتها جدياً.

فيما يلي، نعرض ما يمكن اعتباره مثلاً قريباً على ما سبق أعلاه:

مقدمات ومآلات

من مصادر حكومية مسؤولة، أفردت إحدى الصحف المحلية، بتاريخ 2018/2/18، مادة صحفية بعنوان «شبهة فساد.. خط بندورة مرمي بساحة في جرمانا يركب في «كونسروة دمشق»». وقد تم العرض والإشارة في متن المادة إلى «وجود إشكالات في شركة كونسروة دمشق، حول التعاقد على توريد وتركيب خط استقبال ببندورة بطاقة انتاجية 10 أطنان في الساعة، وبسعر

يحار المتنبع للقضايا «المطلبية والخدمية والاقتصادية وغيرها» التي يتم التوقف عندها وتسليط الضوء عليها عبر الصحف ووسائل الإعلام المحلية، بين بداياتها ومقدماتها، وصولاً لخواتيمها ومآلاتها.

كراج «العدوي» بلا خدمات إطلاقاً!

بعد أن استولت المجموعات المسلحة على كراج مركز انطلاق البولمانات قرب حرستا في دمشق منذ أكثر من أربع سنوات، ودمرتة وخربته، انتقلت أغلب شركات النقل إلى شارع العدوي، أحد أكبر الشوارع في مدينة دمشق.

■ ضيا اسكندر

ورصدت همومهم وأوجاعهم، وكانت الحيلة التالية:

ـ أبو محمد رجل سني «يتكى على حائط مجاور لمكتب إحدى الشركات»: «إن اختيار هذا الشارع الواسع والقريب من مركز المدينة كمركز انطلاق للبولمانات، أمر جيد. لكن من غير المعقول أن يفتقر هذا المكان إلى الحد الأدنى من الخدمات! أنا مثلاً بعيد عنك مصاب بالسكري. وكما تعلم فإن من أهم أعراض هذا المرض هو الرغبة بتناول المياه، والتبول المتقطع. أي أنني بحاجة لدخول الحمام مرة على الأقل كل ساعة. فتخيل حالة الإحراج التي أعيشها عندما أنوي السفر؟».

ـ سليم شاب ثلاثيني «يجلس بعبثية على الرصيف يتسلى بهاتفه الخليوي»: «ألم تسمع بعبارة «عسكري دبر راسك؟» إذا كانت الحكومة لا يعينها أمري بتاتا، فأنا أيضاً لا تعينني الأعراف والعادات والتقاليد.. وأتبول في المكان الذي يحلو لي». وأضاف مازحاً وقد صغر خده وزر إحدى عينيه: «ولكن المشكلة إذا كانت حالتي تتعدى التبول! عندها تكون الطامة الكبرى!». وسرعان ما امتنع وجهه ونظر ساهماً إلى اللا شيء وقال بحزن: «كل ما نريده أن تنعم دمشق كمدينة عريقة وكعاصمة لسورية، بكراج حضاري يليق بها وبزوارها. فهل هذا كثير علينا؟».

ـ أم عبد الله أربعينية تمسك بيدها طفلاً «وقد علت وجهها بسمة خجولة»: «الله يسامحك يا أخي، بعد أن غاب عن بالي هذا الموضوع، تأتي حضرتك وتذكرني

وحيث أن الشركات الممتدة على طول مئات الأمتار بهذا الشارع يزيد عددها عن الـ «20» شركة، ويؤمها يومياً وبمختلف الأوقات آلاف المواطنين الراغبين بالسفر إلى باقي المحافظات. فإن ألف بدء احترام هؤلاء المواطنين، هو: تأمين وتجهيز البنية التحتية لهذا الكراج البديل والمؤقت، ريثما يتم إعادة تأهيل الكراج السابق، أو إيجاد مركز انطلاق آخر.

كراج معدوم الخدمات

ففي كراج «العدوي» لا مقاعد كافية لكبار السن أو الأطفال أو المرضى. ولا وجود لكافيتريات، بل توجد بعض الأكشاك و«الطبلات» لبيع السندويش والمشروبات دون أية مراقبة صحية. ولا مواعيد دقيقة لانطلاق البولمانات، ولا وجود لقاعات الانتظار، فقد يضطر المسافر البقاء منتظراً «تطبيق الركاب» ساعة أو ساعتين، وربما أكثر، إلى أن يحين موعد سفره! فتراها إما مفترشاً الأرض على «كرتونة»، وإما واقفاً تحت أشعة شمس الصيف الحارقة وبرد الشتاء.. ناهيك عن انعدام الخدمات الأخرى الضرورية في الكراج؛ فلا دورات مياه ولا سلال ولا حاويات لرمي القمامة ولا يوجد حتى صنوبر لشرب المياه.

أوجه عديدة للمعاناة

«قاسيون» استطاعت آراء عدد من المسافرين،



بقاعة انتظار مزودة بالمقاعد المريحة. وكل سبع شركات بدورة مياه مجهزة، فمن جهة تريح البلدية، ومن جهة ثانية نخدم المسافرين. وقلنا لهم: خصصوا عمال نظافة لهذا الشارع بعرباتهم وأدواتهم ولباسهم.. وتهد ضارعا: والله، وبكسر الهاء، نستطيع أن نكون في طليعة الدول المتقدمة والجميلة والحضارية.. لو كان لدينا مسؤولين مثل العالم والناس! ولكن على من تقرأ مزاميرك يا داوود؟»

أخيراً، من الواضح أن الانتقادات التي سمعناها من الأخوة المسافرين كلها محقة. والحلول التي أشار بعضهم إليها، كلها واقعية ومنطقية وغير مكلفة.. فهل تجد محافظة دمشق بالتعاون مع وزارة النقل حلاً ولو إسعافياً؟

فيه! وتابعت بجديّة: «لا أخفي عليك، كما يقال الحاجة أم الاختراع. منذ سنتين كنت مسافرة إلى مدينتي مع ابني هذا، وبعد انتظار ممل، اشتكى الولد أنه بحالة حرجة ويريد التغوط. نظرت حولي عسى أن أجد مخرجاً، لا أدري كيف وقع نظري على تلك المشاتل. وأشارت بيدها إلى الجانب الآخر من الطريق. هرعت إلى مشتل زراعي مستجديّة. للأمانة كانوا لطفاء معي ورحبوا بي. ومنذ ذلك التاريخ، في حال الضرورة أستجد بهم».

ـ مروان قاطع تذاكر لإحدى شركات النقل: «صدقتي لا توجد مشكلة إلا ولها حل. قلنا للمحافظة: يا عمي جهّزوا لنا الرصيف بغرف مسبقة الصنع مسقوفة بالقرميد، وعلى حسابنا. ولتتشارك كل ثلاث شركات متجاورة

كل ما نريده ان تنعم
دمشق كمدينة
عريقة وكعاصمة
لسورية بكراج
حضاري يليق بها
وبزوارها فهل هذا
كثير علينا

خدمات طلابية مؤتمتة قيد الانتظار!

والتي ترافقت مع إغلاق مكتب شؤون الطلاب والأزدحام الكبير على الكوات المعتمدة لهذه الغاية، الأمر الذي جعل الطلاب يتلقفون الخبر بكل إيجابية عسى يتم التخفيف عنهم، جهداً ووقتاً وتاففاً واستغلالاً، خاصة مع الوعود عن افتتاح كوات للمصرف العقاري، ومركز للتبرع بالدم.

لكن استبشار الطلاب بالخير لم يمنع عنهم بعض القلق مما قد يؤول إليه عمل هذا المركز، بحال استمر بعض المتضررين في المضايقات من التسهيلات التي ستقدم عبره، خاصة وقد سلطت العميدة الضوء على هذه الحالة بقولها: بالرغم من أن إنجاز مركز خدمة المواطن يعتبر تجربة رائدة في مجال التطوير الإداري، فقد تعرض هذا المشروع لمضايقات كثيرة من قبل بعض الأشخاص ذوي النفوس الضعيفة، المتضررين من تسهيل عمليات التسجيل وإغلاق المكتبات المخالفة.

بالأحوال جميعها، فإن طلاب الآداب بانتظار التجربة الملموسة لتقييم إيجابياتها وسلبياتها، كما أن بقية الطلاب في الكليات والجامعات الأخرى بانتظار تعميم التجربة لتشمل خدماتهم أيضاً.

تخفيف الضغط عن فروع المصرف في دمشق في فترة التسجيل عن طريق حصر التسديد للطلاب عبر هذه الصالات، كما سيتم بالقرب العاجل افتتاح مركز للتبرع بالدم بالتنسيق مع كلية الطب، للتخفيف عن الطلاب عبء التنقل والانتظار. كما قالت العميدة: إن عمل المركز لا يتوقف عند هذا الحد، بل يتعدى ذلك إلى إصدار البطاقة الجامعية الذكية للطلاب، المزودة بكود للتفقد، يسهل عملية التدقيق أثناء سير العملية الامتحانية. بالإضافة إلى الشروع بالعمل لتسجيل الطلاب عن بعد، في خطوات لاحقة، مما سيوفر على الطالب عناء السفر والأعباء المادية، بحيث أنه يستطيع التسجيل دون القدوم إلى مقر الكلية، عن طريق أسس وضوابط إلكترونية معتمدة.

الطلاب بانتظار التجربة الملموسة مما لا شك فيه أن مجموع الخدمات المزمع تقديمها عبر مركز خدمة المواطن في الكلية، حسب ما أعلن على لسان العميدة، كانت تشكل عبئاً كبيراً على الطلاب، خاصة بعد ما عاناه هؤلاء خلال فترة التسجيل الأخيرة مطلع العام الدراسي،



وبيان الوضع وبراءة الذمة وغيرها من الأوراق، بوقت قصير ولا يذكر، مضيعة: أن المركز يحوي كوة للتصديق من وزارة الخارجية، ولا حاجة للخروج من الكلية. بالإضافة إلى 5 كوات للمصرف العقاري لتقديم الخدمة المصرفية، من خدمة تسديد الرسوم والتسجيل لطلاب الجامعة من نظامي ومواز ومفتوح، بما يضمن تقديم الخدمة بسهولة وسرعة للطلاب، فضلاً عن

الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق كشفت منذ فترة أنه تم الانتهاء من إنجاز كامل البنية التحتية لمركز خدمة المواطن في حرم الكلية، والذي يقدم كامل الخدمات الطلابية، سواء شؤون طلاب أم امتحانات، لما يقارب الـ 100 ألف طالب جامعي، كما أكدت عميدة الكلية أن المركز يقدم كل الأوراق التي يطلبها الطالب من كشف العلامات إلى مصدقة التخرج

■ سوسن عجيب

كما كان وقع الخبر على بقية الطلاب في الكليات والجامعات الأخرى إيجابياً، خاصة مع الحديث عن إمكانية تعميم الفكرة على بقية الكليات والجامعات في المدى القريب.

مضمون الخبر

الخبر، يقول: أن عميدة كلية

أطفالنا اللاجئين.. مأساة متعددة الأبعاد!



أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف»، في دراسة جديدة تم إطلاقها في الأردن بتاريخ 2018/2/25، أن 85% من الأطفال السوريين المسجلين كلاجئين في المجتمعات المضيفة يعيشون تحت خط الفقر.

■ مالك أحمد

بؤس معم

الدراسة الجديدة أعلاه، والمعلنة من منظمة «اليونيسيف» رسمياً، هي ليست سبباً للواقع البائس للأطفال السوريين اللاجئين في الأردن فقط، بل يمكن اعتبارها مؤشراً للواقع البائس لجميع الأطفال السوريين اللاجئين في كافة المجتمعات المضيفة مع أسرهم، وخاصة في دول الجوار الإقليمي، لبنان وتركيا، وبشكل أكثر خصوصية الموجودين في مخيمات اللجوء حتى الآن. فجميع هؤلاء محرومون من الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الخمسة التي اعتمدتها «اليونيسيف»، وهي: التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والحماية والسلامة، بالإضافة لما يجمعهم على مستوى استغلالهم في العمالة، وتعرضهم للتنمر والعنف.

فجوة تمويل

تمثل منظمة «اليونيسيف» في الأردن، لم يغفل طلب الدعم استناداً للدراسة المعلنة أعلاه، حيث قال: «في ظل طبيعة الأزمة السورية التي لم يسبق لها مثيل، يحتاج الأردن إلى الدعم المستمر للتعامل مع الأزمة وتلبية احتياجات المستضعفين من الأطفال»، كاشفاً عن أن «اليونيسيف» تعاني من فجوة في التمويل تصل إلى 145.7 مليون دولار لتلبية احتياجات الأطفال المستضعفين والشباب في الأردن خلال العام 2018 الجاري. يشار إلى أن المفوضية السامية لشؤون

الدراسة التي تم إطلاقها تهدف إلى رصد واقع الأطفال السوريين في الأردن من خلال «نظام رصد متكرر» لعدد من القطاعات تم تنفيذه ست مرات منذ نيسان 2016.

حرمان من الاحتياجات الأساسية

أوضحت الدراسة، حسب ما تم تداوله عبر وكالات الأنباء، أن 94% من الأطفال السوريين ممن هم دون الخامسة، ويعيشون في المجتمعات المضيفة يعانون من فقر «متعدد الأبعاد»، أي أنهم محرومون من الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الخمس، وهي: التعليم، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، والحماية والسلامة.

كما أظهرت الدراسة، أن أربع من أصل عشرة عائلات سورية في المجتمعات المضيفة في الأردن، تعاني من انعدام الأمن الغذائي، كما أن 45% من الأطفال حتى عمر 5 أعوام لا يحصلون على الخدمات الصحية المناسبة، بما في ذلك المطاعيم «اللقاحات» والخدمات التي يحتاجها ذوو الإعاقة، و38% منهم، غير الملتحقين أو انقطعوا عن المدارس لأسباب تتعلق ببعد المسافة والتكلفة والإفقار، إلى أماكن المدارس وتعرضهم للتنمر، و16% منهم لم يحصلوا على شهادات ميلاد، الأمر الذي سيعرضهم لتحديات ومخاطر إضافية مستقبلاً، أما بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و17 عاماً فتشكّل عمالة الأطفال والعنف التحدي الأكبر لهم.

اللجوء، سياسياً واقتصادياً، يبدو أن معاناة اللاجئين تستمر. ولعله من المسلمات، أن ملف اللاجئين السوريين لا يمكن له أن يحل نهائياً إلا عبر مسيرة الحل السياسي الناجز المرتقب، وعودة هؤلاء إلى مدنها وقراهم وبلداتهم، لكن وحتى ذلك الحين فإنه من الهام حالياً، إخراج هذا الملف، وتحييده، عن دائرة التجاذبات المصلحية، سياسياً واقتصادياً، محلياً وإقليمياً ودولياً، كي يتسنى «لليونيسيف» أن تقوم بمهامها على مستوى تأمين الاحتياجات الأساسية الخمسة المعتمدة من قبلها لهؤلاء، وخاصة للأطفال في بلدن اللجوء ومخيماتهم.

اللاجئين، كانت قد أعلنت أنه يوجد في الأردن حوالي 630 ألف لاجئ سوري مسجل في المفوضية، في حين أن المصادر الرسمية في الأردن تقول: أن الأردن استضافت أكثر من 1.5 مليون لاجئ منذ عام 2011.

الاستثمار في ملف اللاجئين

بين هذا وذاك من الأرقام المتفاوتة والمتضاربة، «أرقام المفوضية، والأرقام المعلنة من حكومات بلدان الاستضافة»، وفي ظل الواقع البائس للاجئين في المجتمعات المضيفة، مع نقص التمويل الذي تعاني منه المنظمة، ومع عدم تغييب استمرار الاستثمار في ملف اللاجئين السوريين في بلدان

من المسلمات أن

ملف اللاجئين لا

يمكن له أن يحل

نهائياً إلا عبر مسيرة

الحل السياسي الناجز

المرتقب وعودة

هؤلاء إلى مدنها

وقراهم وبلداتهم

الاستثمار في العشوائيات بوابة للرسميل متعددة الجنسية

العشوائي، وفقاً لما سبق من امتيازات وتسهيلات، لن يكون إلا على حساب المواطنين الذين جاز عليهم الزمن تاريخياً، للسكن اضطراراً في هذه المناطق، بسبب غياب السياسات الرسمية للدولة عن قطاع السكن والإسكان، الحيوي والهام، طيلة عقود طويلة، ولعل السؤال الذي يجب أن يطرح بعد ذلك كله:

هل التعديلات المقترحة على القانون 15 لعام 2008، مع التسهيلات والامتيازات التي سيستفيد منها «المطور العقاري»، مع مساعي تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، كما سبق أعلاه، كافية لتنفيذ مشاريع التطوير العقاري والسكن العشوائي، بما يضمن حقوق المواطنين المستفيدين من هذه المشاريع، بعيداً عن أوجه الاستغلال، أم أن المستثمرين سيسعون للحصول على المزيد من التسهيلات والإعفاءات والامتيازات على حساب المواطنين وسكنهم العشوائي، والمزيد من الاستغلال المقون رسمياً لهؤلاء؟

المحلية والعربية والأجنبية»، مع الإشارة إلى: «السماح بتأسيس شركات تطوير عقاري على شكل شركات مساهمة، تكون أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، ويجوز فيها لرعايا الدول العربية والأجنبية سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين، المساهمة والمشاركة بتأسيسها وفق نسب محددة».

الجديد كذلك الأمر، كان على مستوى التمويل، حيث لفت مدير الهيئة: أنه وفي سبيل معالجة مسألة التمويل: «تم السماح للجهات الإدارية بتنفيذ مشاريع التطوير العقاري بأسلوب التناقص مع المطورين العقاريين، حيث يقع بموجب هذا الأسلوب على عاتق المطور العقاري تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشروع، مقابل حصة معنية يحصل عليها ضمن المنطقة المنفذ من مقاسم الفئتين الثانية والثالثة، وبشكل يتناسب مع التكاليف المترتبة على عملية التنفيذ للمنطقة». الاستغلال المرشع مما لا شك فيه، أن فتح المجال للرسميل متعددة الجنسيات للاستثمار في مناطق السكن

2008 بما يسهم في إطلاق مشاريع التطوير العقاري على أرض الواقع، وذلك من خلال وضع إطار زمني محدد للجهات الإدارية لإعداد دفاتر الشروط الخاصة بالمناطق المحددة، والإعلان عنها والتعاقد على تنفيذها، ووضع إطار زمني للمطور العقاري، للقيام بالإجراءات اللازمة خلال مدة زمنية محددة لإنجاز المخططات، وإعداد الإضرارة التنفيذية للمناطق الواقعة بملكيته، أو موكل عليها».

تسهيلات وامتيازات

لعله من المفروغ منه، استناداً للخبرات المتركمة مع السياسات الليبرالية المعتمدة الحريضة على مصالح المستثمرين أولاً وأخيراً وأهمها: أن التعديلات المقترحة ستضمن المزيد من التسهيلات لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين، حيث لفت مدير الهيئة إلى أن: «الهيئة منحت المطور العقاري المزيد من التسهيلات والمزايا، في إطار تشجيع الاستثمار لتنفيذ مشاريع التطوير العقاري والسكن العشوائي»، بالإضافة إلى تشجيع وجذب الاستثمارات



الإعمار، حيث يهدف التعديل الجديد للقانون إلى وضع رؤية قانونية لمعالجة مناطق السكن العشوائي».

تعديلات مقترحة

في التفاصيل، بين مدير هيئة التطوير العقاري، أن «الهيئة حددت الرؤية الخاصة بتعديل القانون من خلال المهام الجديدة للهيئة، والمتمثلة بمعالجة مناطق السكن العشوائي»، حيث تم إدراج وتعديل مجموعة من المواد ضمن مشروع تعديل القانون رقم 15 لعام

■ عادل إبراهيم

آخر ما حرر بشأن هذا الملف المزمّن، هو: ما كشف عنه مدير الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري الأسبوع الماضي، عبر إحدى وسائل الإعلام، حول: «إجراء إعادة نظر في القانون رقم 15 لعام 2008 الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري، إذ تم إدخال الكثير من التعديلات، لتمكين القانون من مواكبة المرحلة المقبلة التي تمر فيها البلاد، وخاصة إعادة

معالجة مناطق السكن العشوائي تبدو مشكلة شائكة جداً بالنسبة للحكومة، وجهاتها التابعة المسؤولة عن هذا الملف منذ عقود. فحتى الآن ما زالت هذه القضية قيد البحث والاقتراحات، دون إيجاد ما يمكن اعتباره صيغة نهائية لمعالجتها، بما يضمن ويصون حقوق المواطنين بعيداً عن أوجه الاستغلال تحت يافطات الاستثمار والريع العقاري، ولو نظرياً.

يدخل سنوياً إلى ميدان العمل الصناعي السوري منشآت جديدة، بعضها يعمل وفق تراخيص رسمية، والآخر يعمل في الظل دون تراخيص... وزارة الصناعة تنشر سنوياً عدد المنشآت الصناعية المرخصة التي دخلت العمل وتفتت خلال عام، لتشير هذه البيانات إلى التغيرات في الحركة الاستثمارية الصناعية في الظروف السورية الحالية.

الاستثمار الصناعي الخاص في 2017: عدده - مستوياته - رأس ماله



2013 حيث أدنى مستوى صناعي خاص والفترة الحالية. حيث رغم أننا لا زلنا بعيدين عن مستويات تنفيذ المشروعات الصناعية قبل الأزمة، إلا أن المؤشرات تقول: إن الاستثمار الصناعي الخاص قفز قفزات هامة عن أدنى نقطة قبل الأزمة.

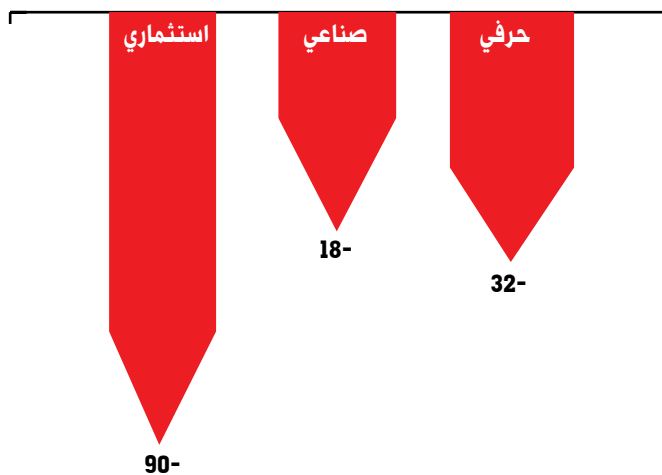
مقارنات مع أعلى وأدنى نقطة
بالمقارنة بين عدد المنشآت المنفذة في عام 2017، وبين العام السابق 2016 فإن التغيرات طفيفة، حيث توسع عدد المنشآت بنسبة 7% فقط. ولكن التغيرات الملفتة هي بالطبع بين ما قبل الأزمة وعام 2017، وبين عام

لعام 1958، ومنشآت حرفية وفق المرسوم رقم 47 لعام 1952، بالإضافة إلى توزيعها حسب أنواع العمل الصناعي. والجدول التالي يوضح أعداد المنشآت الصناعية المنفذة، ورأس ماله، وعدد عمالها، وفق تصنيفات حجمها:

نبدأ من استعراض البيانات الأساسية ضمن التقرير، والتي تورد عدد المنشآت الصناعية التي بدأت العمل في 2017 بناء على حجمها: كبرى استثمارية وفق قانون تشجيع الاستثمار 3، ومنشآت صناعية محلية وفق قانون تنظيم الصناعة رقم 21

قاسيون، ترصد من خلال بيانات تقرير صادر عن مديرية الاستثمار الصناعي تغيرات الاستثمار الخاص في هذا القطاع من حيث: حجمه الاستثماري، التشغيل وفرص العمل، تغيراته بين ما قبل الأزمة، وبين أكثر سنواتها تراجعاً ومؤشرات أخرى.

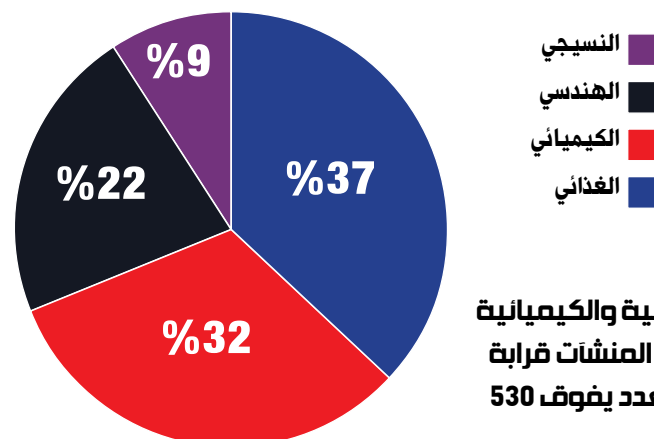
نسبة تراجع عدد المنشآت الصناعية المنفذة بين 2017-2011 %



أثبتت المنشآت الصناعية الخاصة متوسط الحجم أنها الأكثر قدرة على التكيف مع الظروف المعقدة للأزمة

المنشآت الصناعية المنفذة في عام 2017				
المجموع	ترخيص حرفي	ترخيص صناعي	ترخيص استثماري	
عدد المنشآت	788	307	468	3
رأس المال مليار ليرة	26	1.97	11.46	12.55
فرص العمل	3728	843	2828	57

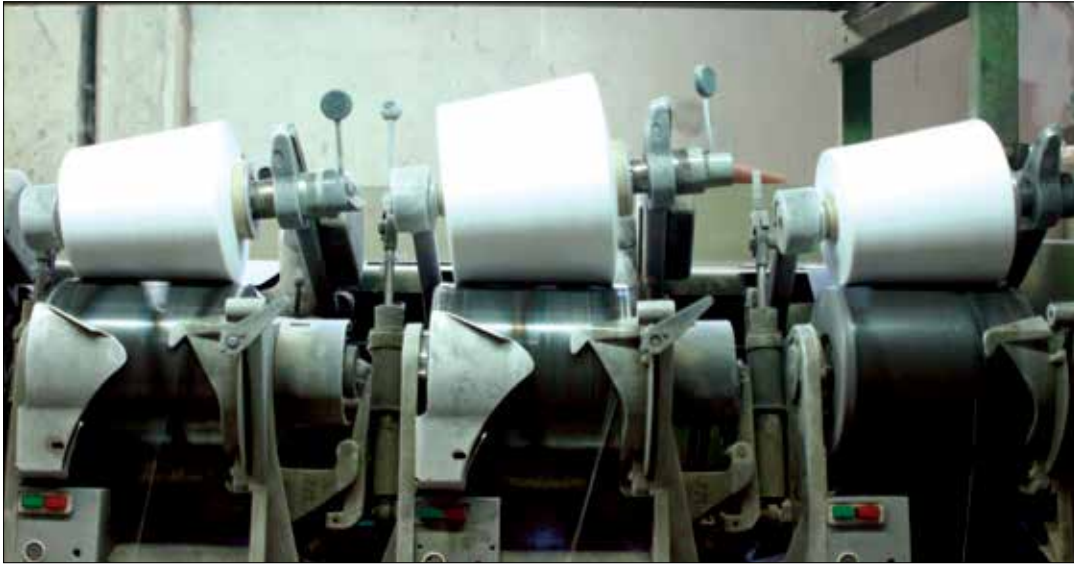
توزع المنشآت الصناعية المنفذة في 2017 وفق النوع - %



تشكل المنشآت الغذائية والكيميائية النسبة الأكبر من عدد المنشآت قرابة 70% من المنشآت وبعدها يفوق 530 منشأة.

3 في 2017، بينما بلغ عدد المنشآت الصناعية المرخصة 574 متراجعا في 2017 بنسبة 18%، أما المنشآت الحرفية فقد تراجعت بمقدار الثلث من 453 منشأة إلى 307.

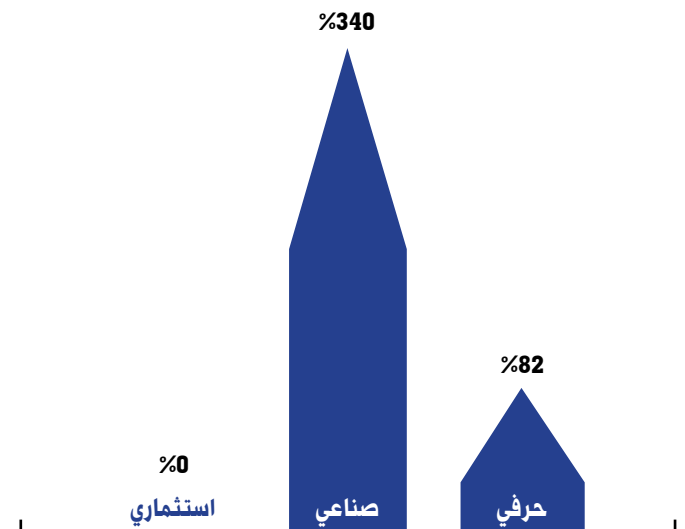
بلغ عدد المنشآت الصناعية المنفذة في عام 2011: 1075 منشأة. بينما تراجع في عام 2017 إلى 788 منشأة صناعية منفذة. بلغ عدد المشاريع الصناعية الاستثمارية 30 في 2011 وتراجع إلى



المنشآت الحرفية أقل قدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية، بسبب صغر حجمها، وتأثرها الكبير بتغيرات التكاليف. مع الانتقال نحو أوضاع سياسية وأمنية أفضل، فإن المنشآت الاستثمارية الصناعية الكبرى ستنتعش، بينما ستراجع قدرة المنشآت المتوسطة والصغيرة على المنافسة، رغم محاولات هؤلاء خلال الأزمة للاستمرار، وستكون عملية حمايتهم ورفع جدوى نشاطهم الاقتصادي عالية الأهمية وخاصة أنهم يوظفون نسبة أعلى من 99% من عمال الصناعة المرخصة، بينما توظف المشاريع الاستثمارية الكبرى أقل من 1% من عمال الصناعة في الظروف الحالية.

من المقارنة بين عام 2017 وأصعب أوقات الأزمة في 2013، وبين 2017 وعام 2011 أي ما قبل الأزمة، يتبين بأن المشاريع الصناعية متوسطة الحجم، وغير الاستثمارية هي الأكثر مرونة بالتعامل مع الظروف المتغيرة، وتحديد الأمانة والسياسية منها. فعلى الرغم من أن الميزات والتسهيلات المقدمة للمشاريع الكبرى الاستثمارية هي أكثر، ولكنها عملياً بسبب رؤوس أموالها الكبرى ومصادر تمويلها الإقليمية، لا تمتلك المرونة الكافية للتعامل مع ظروف من هذا النوع، رغم أنها أكثر قدرة على التكيف مع ظروف تغير التكاليف، وتراجع الاستهلاك، وصعوبات التصريف، التي عانت منها المنشآت الصناعية والحرفية بشكل كبير. وبطبيعة الحال فإن

نسبة توسع عدد المنشآت الصناعية المنفذة بين 2013-2017%



بلغ عدد المنشآت الصناعية المنفذة في عام 2013: 277 منشأة، بينما ارتفع في عام 2017 إلى 788 منشأة صناعية منفذة. أما المنشآت الحرفية المنفذة في 2013 لم تتعد 168 منشأة ارتفعت إلى 307 في 2017 بنسبة 82%.

2010 تظهر بعض التغيرات... الجدول التالي يوضح التكاليف الوسطية لفرصة العمل الصناعية حسب حجم المنشآت، ووسطى كلفة فرصة العمل الصناعية، ومقارنتها مع الكلفة في عام 2010:

حرفية صغيرة. في تباين كبير في مستويات رأس المال، لن تتيج مع الوقت استثمارية عالية للمنشآت المتوسطة والصغيرة. وفق هذه البيانات تتوضح لدينا تكلفة تشكيل فرصة العمل الحالية في الاستثمار الصناعي الخاص، وبمقارنتها مع عام

تمتلك المنشأة الصناعية الاستثمارية الكبرى رأس مال وسطي يعادل رأس المال الوسطي الذي تملكه 175 منشأة صناعية مرخصة بترخيص صناعي، ويعادل رأس المال الوسطي للمنشأة الاستثمارية الكبرى رأس المال الوسطي لأكثر من 656 منشأة

أي مستقبل للمنشآت المتوسطة والصغيرة؟!

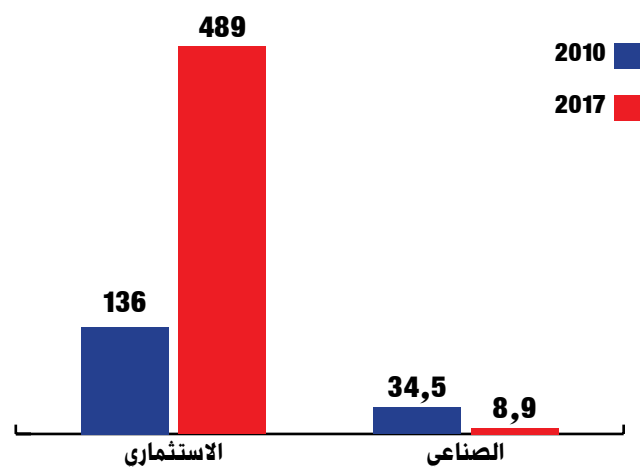
المنشآت الاستثمارية الصناعية الأقل عدداً: 3 فقط، تمتلك الجزء الأكبر من رأس المال الموظف في الاستثمار الصناعي في عام 2017، حيث 3 منشآت من أصل 788 منشأة، تمتلك نسبة 48% من رأس المال.

الشكل التالي يوضح الحصة الوسطية للمنشأة الصناعية، من كل نوع من أنواع المنشآت: الاستثمارية الكبيرة - الصناعية المتوسطة - الحرفية الصغيرة، من رأس المال، وعدد العمال

الحصة الوسطية لكل منشأة صناعية من رأس المال وعدد العمال

	حرفي صغير	صناعي متوسط	استثماري كبير	
رأس المال - ل.س	6,400,000	24,000,000	4200,000,000	
عدد العمال	3	6	19	

تكلفة توليد فرصة العمل الخاصة الصناعية بين 2010-2017 - ألف دولار



باستخدام بيانات تقرير الاستثمار السوري لعام 2011، يتبين: أن رأس المال الموظف في المشاريع الاستثمارية الصناعية المنفذة في عام 2010 بلغ: 3، 12 مليار ليرة تقريباً، أي: حوالي 245 مليون دولار مقابل، تشغيل: 1803 عامل، أي: بوسطى تكلفة استثمارية للعامل: 136 ألف دولار. وفق سعر صرف وسطي 50 ليرة مقابل الدولار. أما في المنشآت الصناعية المتوسطة أو ذات الترخيص الصناعي فقد بلغ رأسمال المنفذة منها في عام 2010: 8، 9 مليار ليرة، أي: حوالي: 196 مليون دولار، شغلت: 5672 عامل، أي: بوسطى تكلفة استثمارية للعامل: 34،5 ألف دولار.

يلاحظ من المقارنة بأن المنشآت الصناعية الاستثمارية الكبرى، تجري تغيرات هامة على طبيعة استثماراتها بين ما قبل الأزمة، واستعداداً لما بعدها. حيث مقابل كل فرصة عمل كانت تولدها في عام 2010 كانت تدفع رأس مال يعادل: 136 ألف دولار، بينما أصبحت مقابل كل عامل في عام 2017 توظف رأس مال: 489 ألف دولار، أي: أنها ضاعفت من رأس المال مقابل كل عامل أكثر من مرتين ونصف. لتعتمد على تكثيف رأس المال وزياته، وتشكيل نفقة في نسبة الاستثمار إلى العمال. أما المنشآت الصناعية المحلية المتوسطة غير الحرفية، فهي عملياً تفعل العكس، أي: تزيد من كثافة العمال، وتقلل من كثافة رأس المال، فبينما كانت في عام 2010 توظف مقابل كل عام رأس مال وسطي يعادل 34500 دولار، فقد انخفض رأس المال هذا إلى 8900 دولار مقابل كل عامل في عام 2017.

فأي مصير ومستقبل ينتظر هذه المنشآت المتوسطة، في ظل تفاوت معدل رأس المال لكل عامل، وما ينجم عنه من تفاوت في الإنتاجية بين المنشآت الكبيرة، والصغيرة، وتفاوت بالتالي في الحصة من السوق، والأرباح؟! وما أثر تراجعها وتركها لمصيرها على ضرورات التشغيل في الصناعة الخاصة... التي إن تركت إلى الاستثمار الكبير، فإن الكلفة الاستثمارية لتشغيل 100 ألف عامل فقط ستبلغ قرابة 50 مليار دولار!



«سويفت»... نظام الحصار المالي الغربي



في عالم المال، يلعب نظام SWIFT الدور الأبرز والأهم في الضبط والتحكم المالي الغربي... والنظام المسمى بجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، تأسس في عام 1973 من 248 بنك من 19 دولة، وتوسع ليضم 10 آلاف منظمة مالية من أكثر من 210 دول، بقدرة على التحكم بكل التعامل المالي مع هذه المنظمات وبعمليات معينة...

■ قاسيون

يمر سنوياً عبر نظام سويفت قرابة 4 مليارات صفقة مدفوعات، وبمبالغ يومية تقدر بتريليونات الدولارات لمدفوعات المعاملات المالية، التي تمر عبر البنوك والمؤسسات الشريكة في «جمعية سويفت»

نستطيع القول: إن سويفت تتحكم اليوم بمجمل المدفوعات العالمية، فهي عملياً الوسيط الذي يربط بنوك العالم كافة. ولكن الأهم في هذه المجموعة هم أعضاؤها الأبرز: أي: منظومة البنوك المركزية الست المسماة: G6، وهي بنوك مراكز المنظومة المالية الغربية: البنك الفيدرالي الأمريكي، المركزي الأوروبي، بنك إنجلترا، البنك الياباني، البنك السويسري، والبنك الكندي.

■ 91% مدفوعات من ست عملات

العملات التي تطبع في هذه البنوك المركزية الست، هي العملات الأساسية التي تمر عبر نظام مدفوعات سويفت، ورغم أن النظام يدرج في تداولاته 20 عملة عالمية، إلا أن هذه العملات الست تشكل نسبة 91,7% من المدفوعات الدولية التي تمر عبر النظام. أي أن 91% من التريلينات التي تعبر عبر المنظومة، هي صادرة عن هؤلاء الأعضاء الخاصين، بينما أقل من 10% من المدفوعات تتم بـ 14 عملة أخرى. يساهم الدولار واليورو بالنسبة الأكبر من مدفوعات نظام سويفت حيث شكلا نسبة 80,7% من تعاملات سويفت الدولية العابرة للحدود في عام 2017. وقد شهدت حصصهما تغيرات، لينخفض الدولار بنسبة ملفتة ويرتفع اليورو، فخلال عامي 2015-2017 انخفضت حصة الدولار بنسبة 6,6%، وارتفعت حصة اليورو بنسبة تقارب 10% من تعاملات سويفت الدولية، ولكن بقي الاثنان يشكلان النسبة الأكبر بما يزيد عن 80% ما يعني تحكم كبير بالتعاملات المالية الدولية لأكثر من 10 آلاف منظمة مالية عبر العالم.

■ الصين وسويفت: بغض متبادل

من بين العملات الـ 14 المتبقية في نظام سويفت، يبدو تدني نسبة اليوان الصيني ملفتاً للنظر، فهو لم يشكل إلا نسبة 2,3% من المدفوعات الدولية عبر نظام سويفت، وانخفض في عام 2017 إلى 1,6%.

وتبدو هذه النسبة القليلة متناقضة مع الدور التجاري والتمويلي الصيني الكبير، ومع الموقع السريع الذي حجزته الصين كعملة احتياطية دولية. فبعد أن أدرج صندوق النقد الدولي في عام 2015 اليوان الصيني كواحدة من عملات سلة الاحتياطي العالمي، سارع اليوان ليحتل المرتبة الثالثة عالمياً بنسبة 10% بعد الدولار واليورو، ومزجاً البوند البريطاني، والين الياباني إلى المرتبتين الرابعة والخامسة.

كبرى في التمويل، والدفع، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتقليص شركائه الخاصين.

من الواضح أن كلاً من الصين وروسيا تقلصان من استخدام الدولار في تعاملاتهما التجارية، فحصته الكبيرة التي تتجاوز ثلاثة أرباع التداولات قد انخفضت بشكل ملحوظ خلال الفترة بين 2013-2017، وبنسبة انخفاض تقارب 20 نقطة مئوية، حيث كان الدولار يساهم بنسبة تفوق 95% من التعاملات بين البلدين.

ولكن بقاء ثلاثة أرباع التداولات التجارية بين البلدين بالدولار، يعني تعرضها لخطر التوقف والعرقلة عبر سويفت، وهو خطر سياسي واقتصادي كبير، وسلاح هام نظرياً لدى المنظومة المالية الغربية، في وجه أعدائها الاستراتيجيين.

■ عن مقال وضع العملات الدولية من منظور سويفت- كاتاسانوف

مع الصين تشير إلى نسبة 2,7% من السورادات، و9,4% من الصادرات، أي: إن النسبة الأكبر من التعاملات التجارية بين البلدين تتم بعملة أخرى غير محلية.

حيث حصة الدولار من عائدات الصادرات الروسية إلى الصين في عام 2017 بلغت: 78,8%، وكذلك الأمر على صعيد المدفوعات الروسية مقابل الواردات من الصين فتبلغ نسبة 76% في عام 2017.

ما يعني: أن التعاملات الدولية بين البلدين لا تزال مهددة بشكل جدي بالعرقلة، لأنها تتم بمعظمها بالدولار، بالتالي تلقائياً عبر منظومة سويفت، ما يعني أنه من الممكن عرقلتها عبر العقوبات والتضييق، والزام أكثر من 10 آلاف منظمة مالية عالمية على منعها، أو عدم المساهمة فيها، أو إيقاف خدمات المساهمين فيها، والمساهمين فيها هنا، يعني: كل طرف يدفع دولاراً أو يورو أو عملة أخرى من العملات الست بالدرجة الأولى، في هذا التعامل. ما يؤدي إلى صعوبات

ولا يمكن تفسير هذه المفارقة إلا باتجاهين أولهما: توجه لدى منظومة سويفت بعدم قبول توسيع التعامل باليوان الصيني ضمن المؤسسات المالية المشمولة والثاني: توجه الصين إلى التعامل بعملة مع شركائها التجاريين بشكل مباشر، وخارج حصن سويفت، لحماية تعاملاتها التجارية بعملة من الانخراط الواسع في منظومة سويفت.

ولكن رغم هذا فإن اعتماد الاقتصاد الصيني واليوان على عملات البنوك المركزية الست لا يزال عالياً، وهو ما يوقعها في خطر التحكم المالي والتضييق لمنظومة المؤسسات المالية الغربية المدرجة في نظام سويفت، حيث إن عقوبات أو تضييق على التعامل التجاري مع الصين، يجعل كل الأعمال الصينية التي تتعامل بأي من العملات الست بخطر...

وحتى الآن شكلت المبادلات بين اليوان والدولار نسبة 97,8% من مجموع عمليات مبادلة العملة الصينية في عام 2017، بينما اليورو نسبة 1,28%، واليوان الكوري الجنوبي: 0,97%، والين الياباني: 0,2% ونسب أقل لعملة أخرى. وتدل هذه النسبة على أن التعاملات الصينية الدولية تتم بنسبتها الساحقة بالدولار.

■ كل تعامل بالدولار... وقوع في الشرك

هناك تعاملات صينية بالعملات كما مع روسيا، ولكن لا تنتشر البيانات الصينية نسبها، ولكن بيانات المركزي الروسي حول حصة الروبل في التعاملات

بقاء ثلاثة أرباع التداولات التجارية بين الصين وروسيا بالدولار يعني تعرضها لخطر التوقف والعرقلة عبر نظام سويفت وهو خطر سياسي واقتصادي كبير

إن التعامل بالعملات المحلية ضرورة ملحة لكل القوى الدولية الصاعدة التي تجد نفسها في مواجهة اقتصادية سياسية مباشرة مع المنظومة المالية الغربية، ولكن هذه المواجهة المتعادلة عسكرياً واقتصادياً إلى حد بعيد، هي مواجهة صعبة مالياً... فالغرب أسس أدوات هيمنة مالية محكمة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال المرحلة النيوليبرالية في الثمانينات تحديداً... ونظام سويفت أحد تجلياتها، حيث يؤدي التعامل بالدولار تلقائياً إلى فسخ المجال للحصار المالي من قبل أكثر من 10 آلاف منظمة مالية دولية من بنوك وغيرها. المواجهة في المعركة المالية تتطلب منظومة مالية جديدة، أساسها عدم التعامل بالدولار أو عملات البنوك المركزية الغربية الست، وأدواتها سلسلة بنوك تمويل مستقلة تماماً عن منظومة الغرب.

ملاحظات أولية على قانون الحراج الجديد /2/



في العدد السابق من «قاسيون» تم عرض بعض الملاحظات الأولية على قانون الحراج الجديد، الذي أقر في مجلس الشعب مؤخراً، حيث تناولنا التعاريف الواردة في الفصل الأول من القانون الجديد، بالمقارنة مع قانون الحراج رقم 25 لعام 2007 المعمول به والذي ألغي بموجبه، ومقدار التراجع على هذا المستوى، على حساب الحراج والغابات.

■ عاصي اسماعيل

وفيما يلي ملاحظات إضافية حول بعض المواد الأخرى من القانون الجديد.

مظلة الحماية القانونية للحراج

حسب المادة 2 من القانون 25 لعام 2007، تخضع لأحكام هذا المرسوم التشريعي: الأراضي الجرداء البائرة التي في تحريجها أو حمايتها نفع عام بالنظر لموقعها أو وضعها، والميزات الخاصة بها، وتعين هذه الأراضي بقرار يصدر عن الوزير بما لا يتعارض مع مشاريع التطوير والتنمية والتخطيط السياحي.

– أراضي أملاك الدولة التي تزيد التغطية الحراجية فيها على 1 بالمائة.

– أي نوع من العقارات الخاصة التي تزيد التغطية الحراجية فيها على 20 بالمائة من مساحتها.

وحسب المادة 3 من القانون الجديد، تخضع لأحكام هذا القانون:

– حراج الدولة.

– الحراج الخاصة.

– أراضي أملاك الدولة التي يتم تخصيصها لصالح الحراج.

– أنواع الأشجار والشجيرات الحراجية أينما وجدت، وتحدد هذه الأنواع بقرار من الوزير. بالمقارنة السريعة بين النصين نورد الملاحظات التالية:

– في النص الأول هناك تعميم على مستوى التحريج والحماية ارتباطاً بالنفع العام بالنسبة للأراضي الجرداء والبائرة، بينما في النص الجديد هناك تحديد بعبارة «حراج الدولة» فقط.

– في النص الأول كافة أراضي أملاك الدولة التي تزيد التغطية الحراجية فيها على 1%، بينما في النص الجديد أراضي أملاك الدولة التي تخصص لصالح الحراج.

– في النص الأول أي نوع من العقارات الخاصة

التي تزيد التغطية الحراجية فيها على 20% من مساحتها، بينما في النص الجديد وردت عبارة «الحراج الخاصة» فقط دون إضافات، لكنها عملياً مرتبطة مع ما ورد بمقتضى التعاريف في الفصل الأول وهي: «الأراضي الحراجية التي تزيد تغطيتها الحراجية على 40% والعائدة ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين». – في القانون الجديد، وردت عبارة إضافية غير موجودة في النص القديم وهي: «أنواع الأشجار والشجيرات الحراجية أينما وجدت وتحدد هذه الأنواع بقرار من الوزير»، وهي عبارة تبدو إيجابية شكلاً لكنها قد تنعكس بشكل سلبي لاحقاً، وذلك بالامتناع عن زراعة أنواع الشجر الحراجي، سواء من قبل المواطنين، وحتى من قبل المحافظات والوحدات البلدية، تهرباً من خضوعها لأحكام القانون الجديد، طبعاً مع عدم إغفال إمكانية قطع ما هو موجود أصلاً من هذه الأشجار حالياً أيضاً للتهرب من أحكامه.

ومن جملة الملاحظات أعلاه، يتبين أنه تم تقليص مظلة الحماية القانونية للحراج بموجب القانون الجديد، بالمقارنة مع القانون المعمول به بشكل كبير جداً، سواء بما يتعلق بالحراج الخاصة، أو بالحراج في أملاك الدولة والأراضي الجرداء والبائرة، بحيث إن هذه المظلة ستقتصر عملياً على ما يتم تحديده بأنه «حراج دولة» فقط من الناحية العملية والتنفيذية.

المفردة المطاطة

في مشروع القانون الجديد، تم إحداث لجان أهلية حراجية، وقد نصت المادة 4 في الفصل الرابع على ما يلي: «تحدث اللجان الأهلية الحراجية الممثلة للمجتمع المحلي، وتحدد مهامها، وما يتعلق بعملها كله، بقرار من الوزير». وفي الفصل الخامس المتعلق بنظام استثمار حراج الدولة، فقد نصت الفقرة ب من المادة 4 على ما يلي: «يجوز للمديرية إشراك اللجان الأهلية الحراجية في استثمار بعض المواقع الحراجية المحددة من قبل المديرية، وذلك

تطبيقاً لمبدأ النهج التشاركي وفق عقود تنظم لهذه الغاية».

بمعنى آخر، وعلى الرغم من التقدم الذي لحظه مشروع القانون الجديد على مستوى إحداث لجان أهلية حراجية، إلا أنه سرعان ما تم سحب الدسم منها بأول فقرة تنفيذية تتعلق بها، وذلك بمنح المديرية «جواز» إشراك هذه اللجان في استثمار بعض المواقع الحراجية. ولعله سبق الحديث مراراً عن مفردة «الجواز» تلك التي ترد في النصوص القانونية، من حيث فاعليتها وجدواها، كونها تصبح مطاطة تفسيراً وتنفيذاً.

في الفصل المتعلق بحقوق الانتفاع

في المادة 10 من مشروع القانون الجديد، وعلى الرغم من إشراك اللجان الأهلية الحراجية بالإضافة للأشخاص المقيمين بحقوق الانتفاع داخل وجوار حراج الدولة، إلا أن ذلك لم يشمل ما كان وارداً من حقوق انتفاع في القانون القديم، والذي نصت المادة 12 منه على ما يلي: – الانتفاع من الأحطاب اليابسة ونواتج التقييم الناتجة عن أعمال الوحدة التنظيمية في المحافظة.

– الانتفاع من الأخشاب اللازمة لصنع الأدوات الزراعية أو لإصلاح المساكن.

– رعي المواشي باستثناء الماعز والإبل.

– الانتفاع بوضع خلايا النحل ضمن المواقع الحراجية.

أي أن هناك تراجعاً كبيراً في حقوق الانتفاع بالنسبة لأهالي القرى المقيمين داخل وجوار الحراج، رغم كل التسهيل عن اللجان الأهلية الحراجية، التي تم إحداثها، وعن دورها.

على مستوى المحظورات

لقد نصت المادة 16 من القانون القديم على ما يلي:

يحظر الترخيص لرعي المواشي في المواقع الآتية:

– التي جرى فيها حريق ولم يمض عليه مدة خمس عشرة سنة.

– التي لا يتجاوز عمر الحراج الطبيعية فيها أو المحرقة مجدداً خمس عشرة سنة.

– المستثمرة بالقطع الإجمالي ولم يمض على قطعها خمس عشرة سنة.

– المواقع التي ترى الوزارة ضرورة منع الرعي فيها لحماية المناطق الحراجية المجاورة لها. بينما نصت المادة 11 من مشروع القانون الجديد على ما يلي: «يحظر الترخيص لرعي المواشي في المواقع الحراجية الاصطناعية، أو المحروقة التي يقل طول الأشجار الحراجية فيها عن مترين ونصف».

كما نصت المادة 12 على ما يلي: «تحدد مدة الرعي في الحراج المخصص في للرعي وفق الحمولة الرعوية»، «تقدر الحمولة الرعوية ومدة الرعي من قبل الوحدة التنظيمية في المنطقة».

أي أنه تم الاستغناء عن عامل الزمن المنصوص عنه في القانون القديم بغاية استعادة الحراج لنموها الطبيعي وعافيتها، واستيعاض عنه بـ «طول الشجر»، مع منح الوحدة التنظيمية صلاحية تحديد مدة الرعي وفقاً للحمولة الرعوية المقدرة من قبلها.

أما الطامة الجديدة التي تم إدراجها في القانون الجديد، فهي: ما نصت عليه المادة 13 منه، والتي تقول: «تمنح رخص الرعي بشكل مجاني لمواشي سكان القرى الواقعة داخل وجوار الحراج، وبشكل مجاور للقطعان الواقعة»، «تحدد أجور الرعي بقرار من الوزير».

بمعنى آخر فإن الرعي لم يعد مرتبطاً بحق الانتفاع لأهالي وسكان القرى الواقعة داخل وجوار الحراج، بل أصبح مجالاً للاستثمار المأجور من قبل الوحدة التنظيمية.

الملاحظات الإضافية أعلاه، تبين أيضاً مدى التراجع الكبير بين نصوص القانون الجديد بالمقارنة مع نصوص القانون القديم، اعتباراً من مظلة الحماية القانونية للحراج، خاصة على مستوى التراجع البين في مظلة حماية الحراج الخاصة، ونسبة التغطية الحراجية التي تراجمت فيها من 40% إلى 20% أو الحراج في أملاك الدولة والأراضي الجرداء، وارتباطها بالنفع العام، مروراً بحقوق الانتفاع، وليس انتهاءً بالمحظورات، مع عدم تغيب ما يرتبط بهذا التراجع من مصالح على حساب حراجنا وغاباتنا باعتبارها ثروة وطنية.

وللحديث عن القانون الجديد، بالمقارنة مع القانون القديم، متابعة وتفصيلات إضافية في أعداد قادمة أيضاً..

العلاقات الاجتماعية والقيمة وما بينهما



ما مدى تأثير الضغط الاجتماعي على حياة الناس اليومية وعلاقتها بالأمراض الجسدية والنفسية؟ الجواب على هذا متناقض في العلوم النفسية والاجتماعية، ويظهر مدى ثغرتي العلوم من قبل المنطق التجريبي للعلم السائد. تتناقض التحليلات والربط بين العلماء لتبني في اتجاهين، الأول: الذي يدعي أن العلاقات الاجتماعية والمحيطة الاجتماعي تساعد الأفراد في حالات الضغط فقط. أما الاتجاه الثاني، نموذج العلاقة المباشرة، يقول: أن العلاقات الاجتماعية ضرورية للأفراد في جميع الأحيان، ولا تقتصر على حالات الضغط. أصحاب النظرين عديدين ويتمسك كل منهم بالأبحاث الكمية التي تعزل بمعظمها العوامل الأخرى عند التحليل وفي العينة المنتقاة. ولكن يشدد أصحاب الاتجاهين: أن للعلاقات الاجتماعية تأثيراً سلبياً وإيجابياً على الأفراد، وأنها بعدم ثباتها، ومدى اتساعها، قد تؤثر أيضاً سلبياً أو إيجابياً. ولا يربط الاتجاهان العلاقات الاجتماعية وتوفرها بالنظام السياسي الحاكم، والذي يؤسس للواقع الاجتماعي، وإمكانية وديناميكية حركته وتركيبته.

والتكبير، أو على إبراز الموقع الاجتماعي الذي يتمتع به صاحبه. بينما يشكل الدور المتوقع من أي فرد في أي مجتمع كان، ضغطاً مستمراً على الأفراد، ما يؤثر على الحالة النفسية، ويؤدي إلى أمراض جسدية أو نفسية. هل رأيتم يوماً مدى فرحة طفل يقوم بالطبخ أو بالتنظيف، فرحته ونشاطه يفوقان فرحة الكبار، لكون قيمة الطفل الإنتاجية والمعنوية برزت في كونه يعامل كالكبار وبإمكانه الإنتاج، وهو أصبح فرداً فاعلاً في محيطه، من دون الاتكال الدائم على الكبار. وهل رأيتم سرعة تأخر كبار السن، بالتخفيف من يعاني من مرض، في التعاطي مع من يحيطه؟ لكون قيمته الإنتاجية والمعنوية انخفضت أو أصبحت معدومة. هذا جزء من التمسك بعلاقات التسلط في المجتمع، لكون القيمة المعنوية والإنتاجية تعوض في هذه السيطرة. والتي تظهر في الهيكليات الاجتماعية في المجتمع، بعلاقة تسلط من أعلى «بالعمر، المركز الاجتماعي، أو الجنس» بمن أدنى. العلاقات الاجتماعية في ارتباطها بالنظم الاجتماعية والنظام السياسي، وقيمة الأفراد الإنتاجية والوجودية، ستتأثر مع التغيير السياسي العالمي الحاصل. ولكنها تبقى مشوهة إن لم يتم كسر هذه النظم الاجتماعية والسياسية، وتحويلها إلى علاقات مبنية على المصير الواحد للبشر. وإن لم يتم توفير أساس مادي لوحدة الناس وإنتاجها.

فكرة تشعرهم بالانتماء وبالقيمة في ما يفعلون. وما يظهر في التخبط في العلاقات الاجتماعية اليومية، التي تحاول تصنيف أين يجد المرء قيمته. ولكن الدور الاجتماعي الذي يؤمن هذه القيمة محصور، أما بالمركز الاجتماعي مثل: السلطة، أو الأعمال التي ترتبط بتفوق علمي، أو بالدور الاجتماعي بالزواج والإنجاب، وليس بالإنتاج بشكل عام. وما نراه في الاتجاه نحو التطرف، التي بدأ يظهر في العديد من البلدان، الذي أتى من بين ما أتى نتيجة غياب الانتماء والقيمة الوجودية للأفراد.

نموذج العلاقة المباشرة

بحسب هذا النموذج، إن العلاقات الاجتماعية مرتبطة بشكل مباشر بالصحة النفسية والجسدية للأفراد. يكون البيئة الصغيرة «الأفراد» والكبيرة «النظم الاجتماعية والدينية» تؤثر على مجرى الحياة اليومية. ويمكن لها أن تؤثر على تقدم الوعي والمعرفة عندهم، فالمعتقدات التي تطل الصحة مثلاً، قد تجر الأفراد إلى التخلي عن البحث العلمي لما يصيبهم، أو أصابهم، والتحكم بمعتقد موروث غير مرتبط بأي تحليل علمي. كما يشكل المظهر الخارجي أحد هذه الضغوطات التي تفرض نفسها بشكل طبيعي على الأفراد، يكون النظم الاجتماعية ثبتت علاقة المظهر الخارجي، بقيمة وإمكانات الأفراد. وكسرت استهلاك عال على منتجات تساعد على التخفيف

أصحاب الاتجاه الثاني في تحليل العلاقات الاجتماعية، مغيب بشكل كبير، لا تكون نظريته لا تتطابق مع تفتيت العلم السائد لمكونات الحياة وعلاقتها، بل أيضاً لكون أن العلاقات بين الأفراد تقتصر منذ قرن على الأقل، من الدعم الاجتماعي «أو سياسة التدخل الاجتماعي» أي على ضرورة أن يشكل دعماً اجتماعياً لمساعدة المرضى وكبار السن، مثلاً: خلال مصابهم. هذا الدعم الاجتماعي الذي ينتهي في الانتساب إلى مجموعة مشابهة- في الحياة اليومية، أو الهوايات. وهو يأتي من منطلق ضرورة العلاقات الاجتماعية نفسها، في حالات الضغط، ولكون الملكية الخاصة والمنافسة التي يكرسها النظام الرأسمالي لا تتطابق في الحياة اليومية مع توسيع العلاقات الاجتماعية، التي تؤمن قيمة الأفراد.

النظم الاجتماعية والدينية

تحدث فيغوتسكي منذ ما يقارب الـ 80 عاماً، عن مدى تأثير البيئة المحيطة بتطور وعي الإنسان. وشدد على أن البيئة المساعدة، والتي تفتح أفقاً عند الأطفال تساعد في تطور وعيه بطريقة أسرع. قام وايس بتفصيل هذه العلاقات إلى تلك التي تؤمن الأمان، الراحة، الانتماء، والتي تؤمن قيمة الإنسان في المجتمع. لم يربط وايس القيمة بالعمل فقط، إنما بوجود حاضنة اجتماعية عامة تؤمن هذه القيمة. هذا ما نراه في البحث الدائم للأفراد عن مكان أو

■ مروج صعب

الحب، العمل، والمعرفة هي منابع حياتنا. ويجب أن يحكموها أيضاً رفع ويلهاليم رايش «عالم نفسي» هذا الشعور عندما كان يخط نظريته، حول علاقة الطاقة الخارجية التي تأتي من جميع ما يحيط الإنسان، بالطاقة الداخلية التي تتأثر بهذا الخارج. وتسبب في بروز الأمراض أو عدم بروزها. وانطلق من تأثير العوامل الخارجية في المجتمع - النظم الاجتماعية، التقاليد والدور الاجتماعي للأفراد- في تطور شخصياتهم وإمكانية تعرضهم للأمراض.

من منطلق مشابه لما انطلق منه رايش، انطلق روبرت وايس في تعريفه للعلاقات الاجتماعية، ومدى ضرورتها في الحياة اليومية. بحسب وايس: ست علاقات اجتماعية على علاقة بالصحة النفسية والجسدية للأفراد. والتي تضم: العلاقات التي توفر الأمان، الإرشاد، القيمة، الاندماج الاجتماعي، فرصة للرعاية، وتلك التي تقدم مساعدة تحت أي ظرف كان. كما شدد على أن هذه العلاقات يجب أن تجتمع جميعها، عند الأفراد، لكي تكون الحياة طبيعية ولا تشوبها الأمراض. وهذه العلاقات تشتت عندما يواجه الأفراد تغييراً في نمط حياتهم القائم، عند الانتقال من مكان سكن إلى آخر، الزواج، المرض، أو أي حالة يمكن أن تؤدي إلى خسارة علاقات اجتماعية كانت موجودة. وايس، الذي هو من

وجدتها

■ د. عربوب المصري



التحول إلى الطاقة المتجددة ليس كافياً

كتب أستاذ جامعة ستانفورد مارك جاكوبسون وزملاؤه، ورقة علمية تدل على أن 100% من الطلب على الطاقة، يمكن أن يتحقق من خلال الرياح والطاقة الشمسية، وتوليد الطاقة الكهرومائية وكيف يمكن تحقيق هذا الهدف في 139 دولة. وقد دفعت أوراق جاكوبسون هذه «المتجددة بنسبة 100%» باحثين آخرين إلى نشر دراسات تشير إلى أن افتراضات وتحليلات تقنية خاطئة تلقي بظلالها على ادعاءاته.

ولكن حتى لو تجاهلنا أوجه القصور التقنية، وحتى لو افترضنا من أجل الحجة بأن هذه السيناريوهات الوردية يمكن تحقيقها حقاً ستبقى مشكلة فقر الطاقة حيث مليارات الناس في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى طاقة أكبر مما يمكنهم تحملها مالياً، في حين أن مليارات الآخرين يمكنهم شراء طاقة أكبر بكثير مما هو مطلوب لتلبية احتياجاتهم. وتستند السيناريوهات العالمية المتجددة بنسبة 100% إلى هذه التشوهات؛ فإنها تهدف عادة إلى تلبية استهلاك الفرد من الطاقة في أنحاء العالم جميعها، وهو ما يقرب من ثمن ما يستهلكه الأمريكيون، فهذه السيناريوهات ستترك فجوات هائلة في الاستهلاك بين المجتمعات الغنية والفقيرة. حيث أظهر يان كريستوف ستيل وزملاؤه في معهد بوتستام لبحوث تأثير المناخ: أنه لكي تحقق المجتمعات مستويات مرضية من التنمية البشرية، يجب أن تكون لديها طاقة كبيرة، ما يعني متوسط تدفق للفرد حوالي 1300 واط، وهو الحد الأدنى للتنمية الصحية للمجتمع.

وفي بحثه الجديد، وضع جاكوبسون أهدافاً أقل بكثير من 1300 واط لأجزاء كبيرة من سكان العالم. وفيما يلي أهداف الاستهلاك الفردي بالطاقة المتجددة وللمقارنة، فإن متوسط الولايات المتحدة الحالي هو 9500 واط. فالأهداف هي: أمريكا الجنوبية 1413 واط وجنوب شرق آسيا 1007 واط وإفريقيا 625 واط والهند 755 واط وهايتي 60 واط وكوبا 705 واط حيث يتم عرض هذه الأهداف كأهداف معقولة، لأنه يتوقع، أن التحسينات السريعة للغاية في كفاءة الطاقة ستقلل الطلب العالمي، إلى مستوى يمكن أن تلبية المصادر المتجددة. وتفتقر هذه التنبؤات المشمسة أن التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التكنولوجيا الصناعية القديمة الجيدة، سوف يتسارع ويزيد من الكفاءة. ولكن هناك الكثير من الشك حول ما إذا كان يمكن تحقيق هذه التحسينات غير المسبوقة في الكفاءة حتى في الدول الغنية، ولا تستطيع الدول ذات الدخل المنخفض، وحتى الدول ذات الاقتصاد الكبير والأقلية الغنية، رفع مؤشرها الإجمالي للتنمية البشرية بشكل كافٍ إذا كانت تعمل عند نصف عتبة 1300 واط فقط.

وتحتاج الدول جميعها، الغنية والفقيرة، إلى التحول إلى الطاقة المتجددة. ولكن بالنسبة لأغلبية الفقراء في العالم لتحقيق نوعية جيدة من الحياة، سيتطلب ذلك رد الدين البيئي بين الشمال والجنوب العالميين.

البيان الشيوعي بعد 170 عاماً



مجانبة التعليم_ الضريبة التصاعدية على الدخل- إزالة الفوارق بين المدينة والريف_ مركزة وسائل الاتصال والنقل في يد الدولة، وغيرها... مطالب ما زالت ملحة وراهنة لمليارات الناس حول العالم اليوم في 2018 كما كانت عام 1848 عندما بادر الشيوعيون للمطالبة بها في برنامجهم «البيان الشيوعي».

■ د. اسامة دليقان

مرّت في شباط هذا العام الذكرى 170 على صدور البيان الشيوعي من تأليف كارل ماركس وفريدريك إنجلز، والذي يعد من أحد أهم أعمالهم، ونقطة انعطافية في تاريخ الحركة العمالية والثورية العالمية، وما تزال أفكاره الجوهرية العامة تحتفظ بصحتها وراهنيتها حتى اليوم.

البيان كإعلان هوية

كتب البيان الشيوعي كبرنامج حزبي شامل، نظري وعملي، لعصبة الشيوعيين، وهي أول منظمة سياسية بروليتارية أممية الطابع والعضوية والأهداف «رغم بداياتها التي كانت تقتصر على عمال ألمان». وبعد فترة من العمل السري بسبب قمع انتفاضات الطبقة العاملة في النصف الثاني من أربعينيات القرن التاسع عشر، جاء تبني عصبة الشيوعيين وإطلاقها العلني للبيان الشيوعي كحدث تاريخي يعني على صعيد الصراع الطبقي والسياسي العام في أوروبا آنذاك، إعلاناً رسمياً عن نزوح الحراك الشعبي والسياسي للطبقة العاملة، وتحوله إلى حراك ثوري، تبلور بظهور علني لحزب شيوعي منظم يخاطب قواعد ويعبئها لقيادة نضالاتها بأهداف علنية ومحددة، راسماً بوضوح خطوط الوصل والفصل لتحالفاته وخصوماته، مع شتى القوى الطبقيّة والسياسية الأخرى، من جهة، ولخوض النضال الفكري والعملي للفرز الداخلي بين التيارات الاشتراكية المختلفة نفسها، من جهة أخرى، وذلك حسب القرب أو البعد عن أسس الماركسية «الفلسفة المادية الديالكتيكية، والمادية التاريخية، والاشتراكية العلمية» التي كانت تتطور بالتوازي، والتي تمثل وثيقة البيان نفسه أحد أهم التعبيرات الناضجة عن تطورها ذلك.

لا شك أن أي مقال يعجز عن استنفاد الغنى المتعدد الجوانب لعصارة فكرية كثيفة كالبيان الشيوعي، لكن يؤمل أن يستفاد من إعادة تناول نقاط منتقاة منه، ولا سيما في ضوء الأحداث المعاصرة.

البيان ضد الاختزال الكاريكاتوري للصراع الطبقي

منذ زمن البيان وحتى اليوم، يراوح طيف المواقف التي يتخذها الاشتراكيون إزاء طبقات المجتمع المختلفة، بين الانعزالية الجامدة دون تقدير أية أهمية للحالفات الطبقيّة، وتصفوية عديمة إلى حد تضيق البوصلة البروليتارية. في حين أنّ البيان الشيوعي طالب بفهم مركّب لميزان القوى الطبقي والعلاقات بين الطبقات في المجتمع، على أساس ديالكتيكي ومتحرك، تبرز أهميته خاصة بعد الأزمات التي تهرّ المجتمع وتعيد فرزه واصطفائه، إذ: «يدفع بقسم صغير من الطبقة السائدة، إلى أن ينسلخ عنها ويلتحق بالطبقة الثورية التي تقبض ببيديها على المستقبل. وكما انتقل في فترة ماضية قسم

من النبلاء إلى جانب البرجوازية، ينتقل الآن قسم من البرجوازية إلى جانب البروليتاريا، وبشكل خاص، ذلك القسم من الأيديولوجيين الذين ارتفعوا بمستوى معرفتهم النظرية ليستوعبوا الحركة التاريخية بشموليتها». ولهذه الفكرة أهميتها في البعد التكتيكي لتحالفات الطبقة العاملة، كما وتحمل بذرة هامة لما طوره لينين وغرامشي فيما بعد عن المثقفين «التقليديين» و«العضويين». ولكن البيان في الوقت نفسه حاسم في تحديده الاستراتيجي لمن هي الطبقة الثورية حتى النهاية: «ومن بين الطبقات جميعها التي تواجه البرجوازية اليوم، فإن البروليتاريا هي وحدها الطبقة الثورية حقاً، فالطبقات الأخرى تتحل وتتناشى...».

هل من جديد في جعبة «الحلول» البرجوازية؟ عن سؤال «كيف تتغلب البرجوازية على هذه الأزمات؟» يجيب البيان: «بتدمير قسم من القوى المنتجة من جهة، وبلاستيلاء على أسواق جديدة وزيادة استغلال القديمة منها من جهة أخرى. أي: أنها تمهد الطريق أمام أزمات جديدة تكون أشمل وأشد تدميراً، وتقلل من الوسائل التي تؤدي إلى تلافيتها». هذه الخلاصة التاريخية العامة لخيارات الرأسمالية في التعامل مع أزماتها، أثبت حتى اليوم أنها تحتوي كل تلاوين الحروب والأمراض وتحديد النسل القسري، وغيرها من أساليب المالتوسية الجديدة، التي تصب في «تدمير القوى المنتجة». أما «اللاستيلاء على أسواق جديدة... إلخ» ما زال ديدن الرأسمالية، حتى لو اتخذت مساعيها لذلك شكل فانتازيا تاريخية اليوم، عندما انتهت الرأسمالية من تسليع كوكب الأرض بأكمله تقريباً، فانتقلت حتى لتسليع الفضاء والكواكب الأخرى «مشاريع وكالة الفضاء الأمريكية ناسا نموذجاً».

البيان وثورة الاتصالات

ذكر البيان أهمية «تحسن وسائل المواصلات التي خلقتها الصناعة الحديثة، والتي تربط العمال في مختلف المناطق وتجعلهم على

اتصال مع بعضهم البعض. وكانت الحاجة إلى هذا الاتصال ضرورية حتى تتحول النضالات المحلية المتعددة إلى نضال طبقي». وأشاد آنذاك بفضل «السكك الحديدية»، فما بالنا اليوم بالأهمية التوحيدية والتنظيمية للتكنولوجيا الأحدث والأسرع بما لا يقاس في مجال المواصلات والاتصالات والتواصل الاجتماعي...

المسألة القومية في البيان

يلاحظ البيان ويفسر على أساس مادي واقتصادي الميل التاريخي إلى أن «يصبح النتاج الفكري لكل أمة على حدة ملكاً مشتركاً للجميع. ويصعب أكثر فأكثر التعصب والتقوقع القوميان لدرجة الاستحالة» رغم أنّ «نضال البروليتاريا ضد البرجوازية يكون في بداياته نضالاً قومياً في الشكل وليس في المضمون. ومن البدهي القول: إنّ على بروليتاريا كل بلد أن تتخلص من برجوازيته قبل كل شيء». ويذكر البيان أحد المعايير الهامة من أجل تمييز الشيوعيين عن الأحزاب العمالية الأخرى، وهو: أنّه «في جميع الصراعات القومية لبروليتاريي مختلف البلدان، يبرز الشيوعيون ويغلبون المصالح المشتركة والعامة للبروليتاريين جميعهم، بغض النظر عن انتماءاتهم القومية».

وحول الاتهامات الموجهة للشيوعيين قديماً وحديثاً بخصوص «وطنيتهم»، يوضح البيان: «العمال لا وطن لهم، لذلك لا يمكن أن يسلبوا ما لا يملكون. وبما أنّ على البروليتاريا أن تستولي أولاً على السلطة السياسية، وأن ترتقي لتغدو الطبقة القائدة للامة، وأن تصبح هي «الامة». فهي ما تزال بعدً وطنية، ولكن ليس بالمعنى البرجوازي للكلمة».

البيان والثورة المضادة

هناك استنتاجات بعينها في البيان تكتسب مغزى خاصاً بالنسبة لمرحلتنا التاريخية الحالية، ومنها مثلاً: ما يخص ما يمكن تسميتهم «الثوريين بالصدفة»: «إن كل

الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى: صغار المانيفكتوريين، أصحاب الحوانيت، الحرفيون، والفلاحون، تحارب البرجوازية دفاعاً عن وجودها وخوفاً من تلاشيها كطبقة متوسطة. فهي إذا ليست بثورية، بل محافظة. وهي بالإضافة إلى ذلك رجعية، لأنها تسعى إلى إعادة التاريخ إلى الوراء. وإذا صدف وكانت ثورية، فذلك لأنها تتوقع انزلاقها الوشيك نحو البروليتاريا».

كما يرتدي أهمية خاصة حكم البيان الشيوعي على تلك القوى الاجتماعية التي طالما شكلت احتياطات وأدوات للثورات المضادة، ولأشكالها التي ظهرت لاحقاً كفاشية وفاشية جديدة: «أما الطبقة الخطرة «البروليتاريا الرثة»، حثالة المجتمع، الكتلة النخنة المستسلمة، المملوطة من الشرائح الدنيا للمجتمع القديم، التي تدرجت هنا أو هناك، إلى الحركة بفعل ثورة البروليتاريا، فإنها بحكم ظروف معيشتها، أكثر استعداداً لبيع نفسها إلى مكائد الرجعية».

حفارو القبر والجثة المتعفنة

«إن البرجوازية تنتج قبل كل شيء حفاري قبرها. فسقوطها وانتصار البروليتاريا أمران حتميَان لا بد ولا مفر منهما». لم تغر 170 عاماً بعد البيان من هذه الحقيقة، فالطبقة العاملة ما زالت هي الحفارة الحقيقية لقبر البرجوازية ولقبر المجتمع الطبقي كله، ولو أنّ جثة النظام الرأسمالي بجلدها الإمبريالي لم تدفن بعد، فهذا لا يغير من واقع كونها جثة، بمعنى انتهاء صلاحية علاقات الإنتاج الرأسمالي بالنسبة لدرجة تطور قوى الإنتاج، وكل ما حصل لها بعد ذلك وحتى الآن هو: عملية التعفن والتفسخ التي وصّف بها لينين «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية».

أعظم الثورات لَمَّا تَأَتِ بعد

«فلترتد الطبقات الحاكمة خوفاً من ثورة شيوعية، فليس للبروليتاريين ما يخسرونه سوى أغلالهم، وأمامهم عالم كامل يربحونه» يا عمال العالم اتحدوا!

أزمة اليمن في ظل التوازن الدولي الجديد



صدر قرار مجلس الأمن رقم «2402»، الذي قدمت روسيا مشروعه، بالإجماع بعد استخدامها لحق النقض «الفيتو» ضد مشروع قرار بريطاني، لا اعتراضها على بعض ما ورد فيه.

■ هند دليقان

التابع للجان العقوبات بشكل مسيس. وذكر المندوب الروسي: أن صيغة مشروع القرار البريطاني يمكن أن تكون لها عواقب خطيرة تزعزع استقرار المنطقة، بشكل يمكن أن يصعد التوتر الإقليمي، ويؤدي إلى الصراع بين الأطراف الرئيسية. يبرز الاختلاف بين مشروع القرارين البريطاني والروسي، فرقاً في طريقة التعاطي مع الأزمة في اليمن. إذ تعكس وجهة النظر البريطانية السياسة العدائية، التي كانت ومازالت تستخدمها قوى الحرب في طريقة معالجتها للأزمات في منطقتنا، والتي تستند بالأصل إلى مشروع «الفوضى الخلاقة» الأميركي الصنع.

بينما تعتمد وجهة النظر الروسية خيارات الحلول السياسية السلمية في إدارتها للأزمات، منطلقة من حاجتها إلى تأمين حالة من الاستقرار في محيطها الحيوي، والذي تشكل منطقتنا جزءاً منه، وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال العديد من المبادرات والتنسيقات مع الأطراف المعنية جميعها، بكل أزمة على حدة. فبينما عبر مشروع القرار البريطاني عن القلق من «انتهك إيران حظر توريد الأسلحة إلى اليمن» اكتفى القرار الروسي بتمديد العقوبات دون الإشارة إلى طهران، حيث أكد المندوب الروسي في مجلس الأمن: أن موسكو لم توافق على ما ورد في تقرير لجنة العقوبات لأنه «غير مدعّم بقرائن

قدمت بريطانيا مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يشير إلى «قلق محدد» من أن «أسلحة إيرانية المنشأ تبين وجودها في صنعاء بعد تطبيق الحظر على الأسلحة»، وأن طهران «لم تلتزم» بالقرارات الدولية، لينتهي القرار بتصويت 11 دولة مؤيدة، ودولتين معارضتين، وامتناع دولتين عن التصويت، ولم يعتمد مشروع القرار بسبب الفيتو الروسي.

دعم روسي للانتقال السياسي

بالمقابل وافق مجلس الأمن بالإجماع على مشروع القرار الروسي الذي تقدمت به روسيا في 2018/2/27 والذي يقضي بتمديد العقوبات على اليمن حتى شباط 2019، والحاجة إلى تنفيذ عملية انتقال سياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب، في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، تماشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي والية تنفيذها.

السفير الروسي، أكد تأييده لغالبية نقاط مشروع القرار البريطاني، ولكنه قال: إن بلاده لا يمكن أن تتفق مع استنتاجات تتطلب إجراء مزيد من التحقيق والمناقشات في لجنة العقوبات. وقال: إن روسيا ترفض، من حيث المبدأ، التمديد التقني لفريق الخبراء

العالم، تختلف عن الطرق التي كانت متبعة في عهد سياسة القطب الواحد الأمريكي، والتي كانت تعتمد سياسة إشعال الحرائق تحت ذريعة «محاربة الإرهاب».

فالتصويت على مشروع القرار الروسي بالإجماع، ورفع الفيتو الروسي بوجه مشروع القرار البريطاني بخصوص اليمن، ما هو إلا واحد من المؤشرات العديدة التي تؤكد على الاختراق الذي تحدثه الدول الصاعدة في دور مجلس الأمن خصوصاً، وفي حلحلة الأزمات عموماً، وتدعم صحة القول: بأن العالم اليوم يتغير.

دماغه»، مما يشير ضمناً إلى وجود حدود من التوافقات بين روسيا وإيران.

نموذج جديد لإدارة الأزمات

قرار مجلس الأمن السابق ذكره، إذ يؤكد على إمكانية تسوية الخلافات في اليمن من خلال الحوار الوطني، فإنه يعكس التوازن الدولي الجديد، والذي تلعب فيه روسيا الدور الأكبر كداعم لخيارات الحلول السياسية، ليس في اليمن وحسب، إنما في القضايا العالقة جميعها، ومن بينها سورية. وبالتالي فهو يكرس طرقاً جديدة لإدارة الأزمات في

السعودية .. صدمة أخرى وسريعة



جرت بعد تسلم محمد بن سلمان الحكم في السعودية العديد من الإجراءات والقرارات والتغييرات التي شملت مختلف جوانب الحياة السياسية والدستورية والاقتصادية في المملكة.

■ سيبان حوج

جديدة شابة. كما جرت من جهة أخرى إقالات وإعادة تعيينات في مناصب إدارية وأمرأ مناطق، الأمر الذي لاقى تغطية إعلامية أقل في وسائل الإعلام العالمية. وبالأخذ بعين الاعتبار تلك التغييرات، بالإضافة إلى الحرب على اليمن، ورؤية المملكة 2030، مشروع «نيوم»...إلخ، يمكن بقليل من التآني والتريث التأكيد على:

1- التعديلات العسكرية الجديدة كانت متوقعة بعد سلسلة التعديلات المدنية والإدارية، التي طالت حتى جبهة الديوان الملكي وولاية العهد، أي: أنها كانت في سياق سابقتها المدنية والإدارية وليست بمعزل عنها.

2- اتباع الرياض آلية الصدمة في محاولة النجاة بالمملكة، بعد التخطي والفشل في كل من سورية، واليمن، ولبنان، والعراق ودول أخرى، في إطار صراعات المملكة الإقليمية وامتداداتها الدولية.

3- المباركة الدولية لادب مطلوبة للنجاة بالمملكة وخياراتها الاستراتيجية، مما يتطلب ضبطاً عالياً لقيادة المملكة السياسية والاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي قد يفسر جزئياً التغييرات السابقة.

زيارة الحريري من جهة أخرى، وفي سياق ضبط علاقات المملكة الإقليمية، جاءت زيارة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري إلى السعودية قبل بضعة أيام، في دعوة تم تلبيتها بعد عدة ساعات، وتسبق

شملت التغييرات اعتقال أمراء وتعديلات ضريبية وقضية المرأة السعودية، بالإضافة إلى بعض التغييرات في السياسة الخارجية، والأبرز منها ما كان يخص لبنان والحريري. وفي هذا السياق جاءت «التعديلات الروتينية»، حسب بيان الحكومة السعودية، لقيادات ومناصب عليا في الجيش.

التغييرات العسكرية

منذ أيام عدة جرت مجموعة من التغييرات العسكرية في وزارة الدفاع السعودية شملت كلاً من: رئيس هيئة الأركان، وقائد القوات الجوية، وقائد القوات البرية، وقائد قوات الدفاع الجوي، وقائد قوات الصواريخ الاستراتيجية.. بالإضافة إلى عدة مناصب أخرى أقل شأنًا، وذلك كله في سياق ما سمته الحكومة «وثيقة تطوير وزارة الدفاع «بحجة ضخ دماء

مع «حزب الله»، ولم لا؟ طالما موازين القوى الإقليمية تفرض نفسها. إن التغييرات المذكورة كلها ليست منفصلة، ولا تجري بمعزل عن بعضها البعض، بل هي تجري في اتجاه واحد ونحو هدف واحد، وهو النجاة بالمملكة إن أمكن، والتي ينبغي أن ندرك أن المشكلة تكمن بالارتباط والارتهاق للتوجهات والمصالح الأمريكية، التي كانت مربحة للسعوديين يوماً ما، ولكنها لم تعد كذلك لأسباب كثيرة أهمها: التوازن الدولي الجديد.

أحد أهم الأسباب الكامنة وراء هذه الزيارة، هي محاولة إعادة ضبط العلاقة السعودية اللبنانية، بعد مهزلة الاستقالة من الرياض، وعدم وجود بديل جدي للحريري ربما، الآن على الأقل، وبالتالي يمكن أن تكون هذه الزيارة محاولة جدية لإعادة الحريري إلى الفلك السعودي، وربما ولأول مرة بتنازلات لصالح لحريري، أو لوجهة نظر الحريري، التي تميل إلى التهادن

الانتخابات النيابية بـ 3 أشهر في لبنان. ويُذكر أن الحريري في زيارة سابقة إلى السعودية كان قد أعلن استقالته من الرياض، ليتراجع عنها لاحقاً. قد تستطيع الفئة الحاكمة في السعودية تغيير وزير، أو قائد عسكري سعودي أو أمير بقرار، ولكن الحريري ليس وزيراً سعودياً، والتوازنات الإقليمية ليست في صالح السعودية كما السابق، وبناءً عليه يمكن القول: إن

الصورة عالمياً



- اشترط المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية، السبت الماضي، تفكيك الترسانات النووية والصواريخ بعيدة المدى في الولايات المتحدة وأوروبا، مقابل التفاوض بشأن الصواريخ الإيرانية.



- أعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن قلق موسكو إزاء ازدياد وتيرة التسلح في منطقة القرن الإفريقي، وأن الموارد الضخمة التي تخصص لهذه الأغراض، يمكن تسخيرها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.



- خرج آلاف الأشخاص في مظاهرات مناهضة للفساد في مختلف أنحاء سلوفاكيا احتجاجاً على اغتيال صحفي، كان يحقق في قضايا فساد في أوساط عليا في الدولة على صلة بالماфия الإيطالية.



- اعتبر مستشار النمسا، سيباستيان كورنس، أن السلام طويل الأمد في أوروبا لا يمكن تحقيقه إلا مع روسيا، ضدها. وأشار: أن النمسا قلقة من التوتر القائم بين الغرب والشرق.



- تدرس وزارة الزراعة المصرية مع وزارة الثروة الحيوانية السودانية تنفيذ مشروع كبير ومشترك لتنمية الثروة الحيوانية، باستغلال الإمكانيات المتاحة لتربية وتسمين العجول، والتوسع في الصناعات القائمة عليها.



- أكد البيت الأبيض: أن واشنطن ستواصل انتهاج سياسة «صارمة» اتجاه روسيا، وستتخذ خطوات مختلفة لحماية الانتخابات الأمريكية من «تدخل روسي محتمل»، وهي تدرس جملة من الإجراءات المختلفة.

الانفتاح التركي على القارة السمراء



بدأ الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، زيارة إلى القارة الإفريقية تستغرق خمسة أيام، الجزائر كانت محطته الأولى، لينتقل بعدها إلى غرب إفريقيا لزيارة موريتانيا ثم السنغال ومالي مطلع آذار، ليكون أول رئيس تركي يزور البلدين، وقد كان الرئيس التركي قد قام بزيارة في نهاية العام الماضي إلى السودان وتونس وتشاد، لتصل زيارات الرئيس التركي إلى القارة السمراء حوالي 24 زيارة منذ تسلمه الرئاسة قبل 3 سنوات.

■ ميلاد شوقي

الطابع الاقتصادي بدأ واضحاً على زيارات الرئيس التركي إلى إفريقيا حيث اصطحب معه بالإضافة إلى الوفد المرافق له وفداً يضم 150 من رجال الأعمال أثناء زيارته للسودان، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية في المجالات التجارية والزراعية، والبنية التحتية والطاقة والبناء، وتسعى تركيا إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع القارة السمراء، الذي يبلغ حالياً 20 مليار دولار إلى 100 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة.

حجم التبادلات التجارية بين تركيا والقارة السمراء

وصل حجم التبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا إلى 3,5 مليارات دولار، وهناك 797 شركة تركية تعمل في الجزائر، وبحسب منتدى «الأعمال الجزائري التركي» فإن الزيارة ستعزز بالتوقيع على العديد من عقود الشراكة في قطاع السياحة والزراعة والصناعات الغذائية، فيما سيعلن عن إلغاء التأشيرة التركية والجزائرية على سكان البلدين.

تركيا والاتحاد الإفريقي، المقررة سنة 2019، بالإضافة إلى دراسة حالة التعاون الحالي.

أهداف تركيا السياسية

تسعى تركيا من خلال هذه الزيارات والاتفاقيات الاقتصادية إلى أهداف عدة من بينها: ترميم علاقاتها مع بعض الدول الإفريقية، بسبب التوتر الذي شهدته هذه العلاقات نتيجة دعم حركات الإسلام السياسي، لاسيما في تونس وليبيا ومصر، ودعم قطر حليف تركيا للمتمردين في النيجر، بالإضافة إلى تعزيز تركيا لقدراتها على مواجهة منظمة «فتح الله غولن» والتي تعتبرها منظمة إرهابية حيث توصلت أنقرة في هذا السياق إلى اتفاق مع تشاد لتسليم المدارس التابعة لمنظمة «فتح الله غولن» إلى إدارة وقف المعارف التركية. ولأن القارة الإفريقية هي قارة غنية بالموارد وسوق واعدة وخاصة في مجالات الطاقة والمعادن، فإن تركيا تسعى مع أغلب دول العالم للاستثمار فيها. وتحاول تركيا من خلال وجودها العسكري والاقتصادي في إفريقيا، توسيع محيطها الاستراتيجي، خاصة بعد توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتقارب

وارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والسنغال بمعدل 6 أضعاف، حيث سجل عام 2008 نحو 23 مليون دولار ليزداد ويصل العام الماضي إلى 131.19 مليون دولار، وبلغت قيمة الصادرات التركية إلى غرب إفريقيا 1.7 مليار دولار، 43.6 مليون دولار إلى السنغال و 86.8 مليون دولار لموريتانيا. وتمتلك أنقرة جزءاً كبيراً من السوق الاستهلاكية والصناعية في دول المغرب العربي، في حين تعتبر أبرز مصدر للحديد والصلب في مناطق أخرى. في المقابل، تستفيد أنقرة من إنتاج الطاقات والمعادن هناك. كما أصدرت تركيا عدة إشارات نحو رغبتها بإعادة العلاقات مع مصر، وقد زار وفد من شركات وشخصيات مصرية، مدينة قونيا التركية للمشاركة في مؤتمر اقتصادي بعنوان «هيا نصنع معاً»، بهدف جذب استثمارات إلى مصر، من خلال عمل شركات تركية مع رجال أعمال ومصنعين مصريين. وكانت إسطنبول قد استضافت المؤتمر الوزاري الثاني بشأن التعاون بين تركيا وإفريقيا، والذي نظمه الاتحاد الإفريقي ووزارة الخارجية التركية. ومن المفترض أن يعد لعقد قمة الشراكة الثالثة بين

والمنظومة الرأس مالية.. الحدود



يحاول، ريس جونز، في كتابه «الحدود العنيفة» الإجابة عن السؤال التالي: لماذا الدول حول العالم مهتمة بشكل كبير بمسألة الحد من حركة الفقراء؟ وللإجابة عن هذا السؤال، انتقل الكاتب خلال بحثه من أسوأ العواقب للأشكال المختلفة من العنف التي تمارس عند الحدود الوطنية، إلى التحليل النقدي لنشوء الحدود واستخدامها المعاصر.

■ بقلم: جوان كيسادا تعريب وإعداد: عروة درويش

كتب جونز: «يجب أن يُنظر إلى الحدود بوصف العنف متأسلاً فيها، وبوصفها تولد عنفاً منهجياً للناس وللبيئة». ولا يعود هذا فقط إلى العنف المباشر الذي تمارسه دوريات حرس الحدود، أو مافيا النقل والإتجار بالبشر، على المهاجرين الذين يحاولون عبور الحدود الوطنية، بل أيضاً إلى الدور المركزي للحدود والذي صاغه يوهان غالتونغ بأنه عنف «هيكلي»: أي نوع العنف الموجه ضد الفقراء عبر حرمانهم من الوصول إلى الموارد والثروة.

العنف على الحدود

عبر هذا التمييز بين العنف المباشر و«الهيكلي»، يحدد جونز خمسة أنواع للطرق التي تؤذي الحدود فيها الطبقات الأكثر ضعفاً بين سكان العالم، وهي: العنف العلني الذي يمارسه حرس الحدود، والبنية التحتية للحدود، وخطر الإصابة الشديدة والموت عند عبور المهاجرين لمناطق عبور خطيرة، والعنف المستمر اتجاه أولئك الذين لا يحملون وثائق ملائمة- الترحيل مثلاً- والعنف «الهيكلي» المتصل بنسج الموارد وبالحدود بين الدول، وعدم كفاية التشريعات البيئية المطبقة عالمياً.

ويبدو التقسيم الأول والثاني واضحين، عبر أعداد الوفيات في صفوف المهاجرين واللاجئين في الأعوام الماضية، والذين كانوا يحاولون عبور الحدود. ففي مدة تناهز العقد، كان العنف على الحدود مسؤولاً عن عشرات

الآلاف من حالات الموت، بما يقدر بحوالي أربعين ألف ضحية بين عامي 2004 و2015، حيث مات 23700 شخص أثناء محاولتهم عبور الحدود إلى الاتحاد الأوروبي وحده. وفي عام 2016 فقط، كان عدد الضحايا خمسة آلاف شخص.

أما في الولايات المتحدة، فقد عثر على ما مجموعه 6029 جثة مهاجر على الحدود مع المكسيك بين نهاية 1997 ونهاية 2014، مع إنقاذ 300 مهاجر على الأقل بشكل سنوي منذ بداية القرن. مع العلم أن هذه الإحصاءات لا تتضمن آلاف الضحايا الذين يموتون سنوياً أثناء الرحلة إلى ما يسمى «الحدود العامودية»، وهي الدرب عبر المكسيك الذي يسلكه المهاجرون، بدءاً من الحدود الغواتيمالية الجنوبية إلى الحدود الأمريكية الشمالية، فوقاً لجونز، مات بين عامي 2007 و2013 ما يقدر بـ 47 ألف من هؤلاء المهاجرين.

ورغم أن بعض القتلى سقطوا على يد حرس الحدود، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة، فإن أغلب من ماتوا عند الحدود، سقطوا نتيجة البنية التحتية المدعومة للحدود. ففي حين أن نقاط العبور السهلة قد تمّ تدعيمها وحراستها بشكل جيد عبر الكاميرات والنقاط والطائرات بدون طيار والجدران... إلخ، تحول المهاجرون إلى المناطق الأكثر خطورة سعياً لتخطي الحدود: مثل: المياه المفتوحة للبحر المتوسط أو صحاري أريزونا وغرب تكساس، حيث لاقي معظم المهاجرين حتفهم هناك في الأعوام الأخيرة. ولا تقتصر التكتات على الحدود بين الدول الغربية الثرية وجيرانهم الفقراء، فعنف

بين عامي 2004 و2015 كان العنف على الحدود مسؤولاً عن عشرات الآلاف من حالات الموت بما يقدر بحوالي أربعين ألف ضحية

الوطنية، هي: أنها تخلق فجوات اقتصادية وتشريعية صارخة بين الدول، تتماشى مع حركة البضائع والمخدرات والسلاح والأعمال والنقود والناس عبر الحدود. من هذا المنظور، فإن الحدود ونظام الدول الوطنية العالمي الذي يساعد على تحديدها، هو أمر أساسي لسيادة صيغ الإمبريالية المعاصرة. ففي عصر يسود فيه اعتقاد واسع النطاق، بأن الدول الوطنية تفقد مكانتها الجغرافية لصالح المؤسسات فوق- الوطنية مثل: الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، يرى جونز: أن العكس هو الصحيح هنا، حيث إن السياسات الحدودية الحالية تثبت أن الاتجاه القائم هو تعزيز سلطات الدولة الوطنية. دعونا نتوسع في هذا:

من ناحية، صحيح أن منظمة التجارة العالمية من ناحية، والكثير من اتفاقات التجارة الحرة متعددة الأطراف التي انتشرت في العقود الأخيرة، قامت بتعزيز تحرير تدفق رأس المال والبضائع العابرة للحدود من التشريعات الوطنية، فإضافة نظاماً معولماً يسمح بمرور الشركات متعددة الجنسيات العملاقة. لكن من ناحية أخرى، اعتمدت هذه البنى فوق الوطنية ذاتها، بل وعززت حتى التشريعات المحلية المتعلقة بالضرائب والأجور والمعايير الصناعية وغيرها الكثير، وهي التشريعات المسؤولة في الحقيقة عن إبقاء الفجوة القانونية بين البلدان، وهي التشريعات ذاتها التي تستغلها الشركات العملاقة من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح.

ولنفصل أكثر: تتركب الشركات من الفروقات بين التشريعات العالمية والبيئية، وهي التي تسمح لهم عند جمعها مع إبطال الرسوم الجمركية، وغيرها من القيود على التجارة العالمية والاستثمار، بتصنيع البضائع أو نقل الخدمات في دول ذات أجور أقل بكثير، وتشريعات أكثر تهاوياً من دول الاستهلاك

الحدود مألوف في أماكن أخرى أيضاً، ففي الهند ما بين عامي 2000 و2015، قتلت قوات حرس الحدود أكثر من ألف مهاجر بنغلاديشي يحاولون الدخول للبلاد. وحتى بنغلاديش قامت بمنع دخول لاجئي الروهينغا من جارتها ميانمار. وينطبق كذلك الأمر على أستراليا، حيث تبين قاعدة بيانات مصلحة الحدود موت 1974 مهاجراً: «كانوا يحاولون الهرب من تيمور إلى جزر الميلايد الأسترالية» ما بين كانون الثاني 2000 وتشيرين الثاني 2015.

تعطي هذه الأرقام فكرة عن البعد العالمي للعنف على الحدود، وهي ظاهرة لا تقتصر على عدد قليل من البلدان الثرية في الشمال العالمي. وتقع وراء هذه الأرقام والبيانات الإحصائية المجردة، مأساة بشر حقيقيين يفرون من الحروب والاضطهاد والفاقة في بلدانهم.

ونحن بغنى عن القول: أن العالم كله يشهد تشديداً للإجراءات التي تمنع المهاجرين من دخول البلاد، والتي تمتد حتى إلى التشديد على الواصلين وترحيلهم. فقد بدأت الإدارة الأمريكية بتشديد إجراءات الترحيل منذ عهد أوباما، لا ترامب. فكما كتبت صحيفة لا فانغارديا: «قبل عام 1986، لم تتخط حالات الترحيل عشرين ألف حالة سنوياً، وقد وصل هذا الرقم في منتصف العقد الماضي إلى أربعين ألف سنوياً. لقد تمّ ترحيل المهاجرين واللاجئين من الولايات المتحدة أثناء رئاسة أوباما أكثر من أية إدارة سابقة. وبيّن جونز بأن الترحيل، رغم كونه أسوأ حالة عنف من بين التقسيمات الخمسة، فهو ليس الوحيد المتبع ضد من لا يحملون أوراقاً ثبوتية ملائمة.

العنف من خلال الحدود

إن نظرنا أبعد من العنف المباشر وغير المباشر، فإن أبرز الحقائق حول الحدود

حصار الفقراء واستغلالهم



القوميين المعادين للأجانب في أوروبا، ينبغي للعمال في أنحاء العالم جميعها أن ينضموا إلى بعضهم في معركتهم المشتركة من أجل «حدود دنيا عالمية للأجور، ومعايير عالمية لظروف العمل، وشبكات أمان اجتماعي عالمية المعايير للفقراء... الخ».

أما بخصوص مبدأ جونز الثالث، المتعلق بقوانين عالمية تحارب التدهور البيئي والارتفاع الحراري، فهو تذكير في وقته لكون مستقبل البشرية نفسه قد بات على المحك. فمما يدل على الاستهتار ترك إجراءات الحماية البيئية في يد الدول التي تستخدم مثل هذه التشريعات كوسيلة لإغراء الاستثمار الأجنبي. وهنا أيضاً على مستوى صنع القرار أن يجري المستوى الخطير للمشكلة: «ربما يجب خلق بنية تحتية مؤسسية مكرسة للبيئة، تملك القدرة الكلية على إلغاء قرارات الدول السيادية التي تؤثر على البيئة العالمية». وليست التأثيرات البيئية وحدها من يجب مراجعتها على مستوى نظام الدولة، بل أيضاً العواقب الضارة للحق بامتلاك الأرض الحالي من أجل استغلال الملكيات دون رادع أو حدود. علينا أن نجد مفهوماً جديداً للملكية، مفهوماً يقدم المصالح الاجتماعية على المصالح الخاصة. علينا ببساطة أن «نتحرك» ونتخطى «الحدود».

السعي نحو ثلاثة مبادئ رئيسية: حرية تنقل الأشخاص بين الدول، وشروط عمل معيارية على مستوى العالم، وقواعد عالمية لحماية المناخ وتقييد الملكية الخاصة. إن الآثار السريعة لتقليل الحواجز أمام حرية الحركة هي أن تتوقف أعداد القتلى على الحدود. كما أنها ستساعد على التقليل من اللامساواة الهائلة في الأجور بين البلدان والمناطق الثرية والفقيرة. ومن أجل معالجة الخوف من أن مثل هذا التغيير سيطلق طوفاناً من المهاجرين إلى بضعة بلدان ثرية، يشير جونز إلى دخول بلدان أوروبا الشرقية في الاتحاد الأوروبي، والذي أثار بوقته مخاوف مماثلة. فكتب بأناة لا شيء من المخاوف التي كانت تساق حصلت بالفعل. ففي نهاية المطاف: «فضل أغلب الناس البقاء في مكان مريح ثقافياً لهم» طالما هم قادرين على العيش وكسب رزقهم.

ولاحظ جونز عندما أوجز اقتراحه بشأن معايير العمل العالمية، بأن «معظم المكاسب التي جناها العمال في الولايات المتحدة وأوروبا في منتصف القرن العشرين، تمّ تقويضها حالياً بسبب نقص الحماية للعمال في أجزاء أخرى من العالم». وبدلاً من تدعيم الخلافات بين الدول عبر تعزيز نظام عالمي لدول معزولة، كما تناشد بعض منظمات

ناحية نظام جديد من استغلال الموارد، مبني على تقييد حق الوصول إلى الأرض وغيرها من «السلع الطبيعية». فقد منع هذا التسوير الفلاحين من الدخول إلى الأراضي المشاع، وقاد إلى تأسيس نظام الملكية الرأسمالي المعاصر، وكانت الخطوة التالية المتزامنة تقريباً هي رسم حدود قانونية وطنية.

إن بدعة هذه المعاهدات، مثل التي حصلت في ويستفاليا عام 1648، أنها أسست نظاماً «للدولة ذات السيادة التي تفرض سلطة مطلقة على كامل الأرض والموارد والناس، في منطقة معتمدة، بحدود تم رسمها على الخرائط. وتماثل مثل التقنيات الخرائطية التي سمحت بتعيين العقارات المملوكة للوردات وتخليها كمساحات محصورة، فإن رسم الخرائط بدل كيفية تخبيل الدولة لأرضها والسيطرة على معالمها». نشر هذا في بقية العالم، وأسس لحدود وطنية بقيت على حالها إلى حد بعيد في حقبة ما بعد الاستعمار.

وكانت المرحلة الأخيرة من هذه العملية الطويلة لتضمين الموارد هي «قانون البحار» الذي أعدت مسودته في مؤتمر الأمم المتحدة عام 1982، وعمل به لأول مرة عام 1994 بعد أن صدقت عليه ستون دولة عضوة في الأمم المتحدة. لم يرق قانون البحار بتوسيع «المياه الإقليمية» بدءاً من الخط الساحلي من ثلاثة أميال إلى 12 ميلاً فقط، بل خلق أيضاً ما يسمى بمناطق الاقتصاد الحصري التي تمتد من اثني عشر إلى مئتي ميل بحري بعيداً عن الشاطئ، وتضم الصيد والمعادن والوقود الأحفوري. كانت النتيجة زيادة توسيع النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الذي: «يسعى للحفاظ على الامتيازات والفرص في الوصول المقيد إلى الموارد، وحركة الآخرين».

الهجرة والعمل والبيئة

يمكن تلخيص رؤية جونز لنظام السيطرة العالمي على الأراضي هذا كالتالي: لقد أدى التقييد الأخير للحدود دوراً حاسماً في «السباق نحو القاع» حول العالم، حيث تنتج الشركات في أهد الأمان الممكنة، وتترج من التفاوتات في تشريعات العمالة والبيئة. وبدلاً من أن تعمل المنظمات الدولية القائمة كمؤسسات للحكم العالمي، تقوم بحماية الدول وسطوتها وتمنحها «الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة وفقاً لسياساتها البيئية والتنموية». ففي الوقت الذي نحتاج فيه إلى نظام عالمي للسيطرة الإقليمية والموارد أكثر من أي وقت مضى، فإن بنية السياسات العالمية تجعل من تخطي عوائق الدولة من قبل الحكم العالمي أمراً مستحيلاً.

وفي الوقت ذاته، وفي المجال الإيديولوجي، تصاعد التيارات العنصرية والقومية والإقليمية في الكثير من دول الغرب الشرقية، يعوق الجهود لعلاج الجذور التي سببت الهجرة والتشريد، وتعزز السياسات الحماائية المصممة للحفاظ ولتدعيم الفروقات القائمة بين الدول. كما يقول جونز: «ينتشر التمييز بين الداخل والخارج، وبين الأصليين والأجانب في الخطاب السياسي في الدول حول العالم، لأنه جزء من تشكيلة الدولة بوصفها مؤسسة. باتت النسخة الإنسانية القائمة على الأمكنة تلعب دوراً قوياً في الخطاب العام المعاصر في العديد من البلدان، والذي يشكل المهاجرون فيه تهديداً للنظام الاقتصادي والثقافي والسياسي للدولة».

ما الذي يمكن عمله حيال ذلك؟ يقترح جونز

حيث يتم في نهاية المطاف بيع البضائع والخدمات. تشكل هذه الآلية العالمية لزيادة أرباح الشركات، عبر تقليل تكاليف العمالة والتشريعات، الوسيلة الرئيسة للتحكم في تدفقات رأس المال والبضائع والخدمات عبر الحدود.

يتطلب الحفاظ على هذه الآلية الإبقاء على حوض العمالة الرخيصة في مكانه تماماً، وهذه هي مهمة الحدود. وعليه، فلا يجب للاتفاقيات التجارية أن تتطرق لمعايير العمل، بحيث تكون كل دولة حرة بتشكيل الخاصة. إن لم يتم هذا، كمثال: سيكون من الصعب على رابطة منتجي ومصنري الألبسة البنغلاديشية أن تعلن على موقعها الإلكتروني عن «قوى عمالة كبيرة ذات أجور منخفضة». بوصفها إحدى أكبر عوامل جذب الشركات الأجنبية. ورغم ارتفاع أجور العمال البنغلاديشيين بعد حادثة انهيار مجمع مصنع «رانا بلازا» من 39 دولار شهرياً إلى 68 دولار - وهو الأمر الذي حث رغم ثقافته الشركات العملاقة وعلى رأسها H&M على البحث عن أماكن أخرى في آسيا وإفريقيا «المترجم»- فإن الأجور المنخفضة ليست المشكلة الوحيدة. فكما ذكر تقرير منظمة «رقابة حقوق الإنسان» عام 2015: «يهدف مالكو المصانع لتعظيم أرباحهم، ويقومون بذلك عبر عدم الإنفاق على عوامل الأمان والتنفس والصحة والتعقيم، ولا يدفعون للعمل الإضافي ولا لصندوق مساعدات بحالة الإصابات. ولا يبنون مخارج حريق ولا يزودون المكان بمطافئ. يعاملون العمال لديهم كما لو كانوا عبيداً».

الحدود والبيئة

هنالك أيضاً فجوة أساسية تنشأ عن اختلاف القوانين البيئية بين الدول. فبشكل طبيعي، الدول التي لديها قوانين تقيّد التلوث واستخدام الطاقة الملوثة وانبعثات الكربون... الخ، هي أماكن ذات تكلفة إنتاج أقل من تلك التي فيها معايير بيئية أعلى. ومع ذلك، فإن تأثير ضوابط الدولة يتجاوز بكثير هذه الاختلافات في تكاليف الإنتاج المتعلقة بالعوامل البيئية الخارجية السلبية. فكما أشار جونز بوضوح:

«بالطريقة نفسها التي استخدمت فيها الحدود من أجل خلق مجموعة من أحواض العمالة التي تحتوي على عمال قابليين للاستغلال، فهي تستخدم من أجل السيطرة على البيئة عبر خلق أحواض موارد قابلة للاستغلال، تطبق فيها قواعد استخراج ووصول مختلفة عبر الأقاليم. تسمح هذه المستويات الحدودية للبعض باستخدام موارد الأرض، بينما تمنع وصول معظم الآخرين لهذه الموارد. يعني: تقسيم الأرض إلى صلاحيات سياسية منفصلة بحيث أن مستوى السيطرة واتخاذ القرار «الدولة» لا يجري مستوى النظام «العالم». وهو ما يمكن عبره إنتاج إفراط في الاستغلال وكذلك مفاقة تحدي إيجاد سبل لمعالجة المشاكل العابرة للحدود».

يقود هذا إلى أكثر مساهمات جونز أصالة، في فهمنا للتوتر بين العولمة الاقتصادية ونظام الدولة الوطنية: أي: دور الدولة الوطنية الحديثة بوصفها توسعاً في التسوير الرأسمالي المبكر للمشاعات.

التسوير والخرائط

وفقاً لجونز، فإن تسوير الأراضي المشاع الذي بدأ تنفيذه في إنكلترا وأماكن أخرى منذ القرن السابع عشر، كان فقط الخطوة الأولى

تخلف الحدود

الوطنية فجوات

اقتصادية

وتشريعية صارخة

بين الدول تتماشى

مع حركة البضائع

والمخدرات والسلاح

والنقود وغيرها

الحدود والاستغلال الطبقي

إن النظام العالمي ورأس المال العابر للحدود يحتاج كي يكون فاعلاً، لعدم منح العمال القدرة على السعي لفرص أفضل في أماكن أخرى، مثل: السماح لهم بالهجرة إلى بلدان أخرى بحثاً عن أجور وظروف عمل أفضل. هنا يأتي دور السيطرة على الحدود وسياسات الهجرة. حتى في معاهدة الأمم المتحدة للاجئين، التي تتحدث عن حماية الفارين لدواعي عرقية ودينية ووطنية، ليس هنالك أي ذكر للفارين من العنف «الطبقي»: «كالفرار من المناطق الفقيرة المزدهمة الخطيرة القدرة التي تجتاحها الأوبئة، والتي لا يملكون فيها خياراً سوى العمل لساعات طويلة في أماكن استغلالية وبأجور منخفضة». فحركة هؤلاء «المهاجرين الاقتصاديين» تعتبر أمراً «طوعياً»، وهي بالتالي تخضع لشروط قانونية صارمة، حيث يجبر فيها المهاجرون عادة على الاختيار بين العودة إلى بلادهم، أو العيش في خطر دائم والقبول بما تمنحهم إياه أوضاع المقيمين «غير الشرعيين».

جمال التناقض ضد القبح المعمّم

الجمال كشكل من الوعي الاجتماعي بوجوده في مظاهر الحياة كافة، ومحكوم بالظروف التاريخية المختلفة، وإن كانت المرحلة الراهنة تحمل فيها القبايح في كل مكان، نتيجة لسيادة الفكر الرأسمالي والمفاهيم الليبرالية المشوهة الحياة كلها، الفردية والاجتماعية السياسية، ولكن هذا القبح يوجد مع نقيضه، أي الجمال، وإن كان الأخير مغيباً ومدفوناً تحت أطنان الدعاية والكذب والإعلانات اليومية وملايين المواد الاستهلاكية.

■ محمد المعوش

التناقض موطن الجمال

انطلاقاً من الصراع الاجتماعي الطبقي الحاكم لجميع مظاهر الحياة الاجتماعية، فإن الرأسمالية كنظام سائد معمم لجميع القبايح البيئية والأخلاقية والاقتصادية... فإن النقيض المواجه يحمل فيه ملامح جمال بالضرورة، وهكذا يمكن جمال صورة تظهر جمعاً غاضباً من المتضطهدين مثلاً، أو قصيدة عن الصراع وقبائح نتائجه، أو مسرحية أو لوحة أو أغنية تنقل الواقع المادي الحقيقي فنياً، أو كتاباً علمياً يناقش قباحة العلم الرسمي وتوظيفه، أو ممارسة اجتماعية تناقض قيم الوهم الليبرالي ومفاهيمه، أو حركة سياسية تغييرية للقائم... ذلك كله وانطلاقاً من تناقضه مع القبح السائد، يقدم بشكل ما جمالاً بالضرورة، وإن كان مطموساً اليوم بفعل التشوهات والقيم السائدة. العالم لم يكن بهذا القبح في كل المراحل يمكن العودة إلى مراحل الصراع المشتد ما بين النقيضين السياسيين في المرحلة التاريخية الراهنة، أي الرأسمالية والاشتراكية، لنجد فيها مظاهر الجمال السياسي في وجه القبح السياسي المعمّم، والمراد تعميمه لصبغ «السياسية» عامة بلوحة لإخافة الناس بمضمون «السياسة» هي فن الكذب «هي كذلك فعلاً، ولكن تلك هي ممارسة الرأسمالية».

من مظاهر الجمال السياسي: هي لوحات محفوظة في الكتب أو المتاحف أو القصص المروية، ولكن المكثف منها يحضر في مراحل التضحية والحرب العسكرية الدفاعية أو الثورية التغييرية، التي خاضتها القوى الاشتراكية خلال القرن الماضي.

الجمال ضد قبح الحرب

في المتحف الذي يخلد ضحايا المجزرة اليابانية التي حصلت في مدينة نانجينغ، العاصمة السابقة للصين، في العام 1937 واستمرت حوالي ثمانية عشر يوماً، وراح ضحيتها حوالي 300 ألف ضحية، وذلك في مدينة واحدة فقط، من مدن الصين التي نفذ فيها اليابانيون مئات المجازر في سياق غزوهم للصين، فيما سبق الحرب العالمية الثانية. المتحف الذي يقع على مساحة كبيرة فوق الأرض وتحتها، مخلداً ذكرى الضحايا، ومظهراً بشاعة المجزرة اليابانية، تظهر أيضاً في بعض صور تخذل أفراداً غير صينيين بقوا في المدينة ورفضوا الخروج، وذلك للمساهمة في أعمال الغوث ربما، ومساعدة المصابين، ومنهم أطباء وصحفيون يحملون جنسيات مختلفة. وذلك مثال الألماني الذي استغل جنسيته الألمانية لحماية الهاربين من المجازر، وبسبب لوضع المانيا واليابان الحليفين وقتها. المعرض كتخليد لذكرى المجزرة، يحمل جمال التناقض إياه، حيث صور الآلاف من الضحايا المعلقة على جدران القاعات، تشخص بالزوار، بكل ما تحمله من عذابات وموت، ولكنها تحمل أيضاً فكرة حفظ التاريخ من أجل عدم نسيان الآلام تلك، وبالتالي حفر الذاكرة، في شكل من الصراع ضد الموت، وبهذا التناقض: صراع فكرة الحياة ضد الموت ومحو الذاكرة، وهنا يمكن جمال المعرض.



أخرى، هي المعنى الحامل لهذا الجمال ضد قباحة حروب الغزاة من أجل السيطرة والبرج والهروب من أزماتهم. لوحة البطولة الإنسانية التي جسدها الطيارون السوفييات «الذين قاتلوا فوق سماءنا كذلك» جسدها المقاومون العرب في الحروب ضد العدو الصهيوني، على أراضي سورية ولبنان وفلسطين، وجسدها أيضاً المقاتلون الكوبيون في أفريقيا وغيرها من دول أمريكا اللاتينية. وهي لا تزال تتجسد بغير شكل وغير بلد.

العالم يحمل في كل آن في أحشائه معالم هذا الجمال، ضد قبح النظام الرأسمالي الطبقي عامة. فالعالم لم يكن قبيحاً دوماً، ولن يستمر على حالة القبح المعمّم نفسها، إنه جمال التناقض الخالق لكل جديد ضد موت القديم .

شكل آخر من الجمال، وعلى إحدى جدران قاعات المعرض الكثيرة، تُخلّد لوحة كبيرة ذكرى أفراد، متطوعين مقاتلين، تعلوها صورهم. كان هؤلاء هم الطيارون السوفييات الذين خاضوا المعارك الجوية دفاعاً عن المدينة لدعم المقاومة الصينية وقتها. وإحدى الصور تظهر أول طيار سوفيياتي سقط فوق سماء المدينة في إحدى المعارك الجوية، وهو نجادوف نيكولا نيكيفوروفيتش، والذي كان وقتها بعمر 24 عاماً.

هذه اللوحات تكثّف الجمال ضد الحرب وبها، فالتناقض القائم بين وحشية المستعمر من جهة، وبين بطولة الأخوة الإنسانية من جهة أخرى، والتناقض بين القتل والتدمير من جهة، وبين الصراع والمقاومة من أجل الحياة والتطور من جهة

العالم يحمل
في كل آن في
أحشائه معالم
هذا الجمال ضد
قبح النظام
الرأسمالي
الطبقي عامة

صديقي القديم ذو الـ 83 عاماً

حكم ستالين التي يحاول الكثيرون تشويهها اليوم، لم يتنكر سرداريان لتاريخه، بل حرص في السنوات الأخيرة أن ينبض تراثه بالحياة مرة ثانية، تراث الصداقة الأرمنية الكردية، وتراث الحرب الوطنية العظمى في الأدب الكردي، وأسس بمساعدة ابنته نورا سرداريان موقعاً إلكترونيّاً باللغتين الكردية الروسية، يضم كل أعماله المنشورة ومراسلاته وصوره وذكرياته، ويمكن القول: إن تراثه هو موسوعة المواطنين الأكراد السوفييت، وأرشيف مكثف لأهم محطات تلك المرحلة من التاريخ.

الرسالة الأخيرة

قبل رحيله بأيام قليلة، كتب جملة من الرسائل عن الاتحاد السوفييتي، وهو على فراش الموت، يقول في رسالته الأخيرة: «كنت شيوعياً حتى عام 1991، ولكنني اليوم أقول: كان الاتحاد السوفييتي حامياً للشعوب الصغيرة، لقد عشنا سعداء نملك كل شيء، وانعكس ذلك في الفن والعلم والأدب».

– الصداقة الكردية الأرمنية في الأدب الكلاسيكي الأرمني 1964 – تدوين الأدب الكردي في أرمينيا السوفييتية 1967 – الأدب الأرمني المترجم إلى الكردية 1972. ترجم سرداريان أعمالاً من الأدب الأرمني إلى اللغة الكردية، ومنها: «مختارات» لهوف تومانيان 1970، «الحضور» لهراتشيا كوتشار 1972، «المجموعة» لأفاسيك إيسانكيان 1977 وعشرات الكتب المترجمة من الأرمنية والروسية إلى الكردية. وكان أحد أبطال الفيلم الوثائقي السوفييتي «صديقي القديم 1988» الذي يتحدث عن تاريخ الصداقة الكردية الأرمنية في محطات مختلفة.

التاريخ وقضايا المستقبل

كان سرداريان شاهداً على فترة تاريخية طويلة، موضوعية التراث الذي تركه يرد بقوة على هؤلاء الذين يحاولون تشويه التاريخ، لا نستطيع القول: إن سرداريان مات شيوعياً، ولكنه وثق بدقة للمرحلة السوفييتية وخاصة فترة

والتي وقع على عاتق أماريك سرداريان مهمة كتابة الأبحاث والمواد الصحفية عنها. واحد من أشهر تلك الأبحاث المنشورة في جريدة ربا تازره يحمل عنوان: «الحرب الوطنية العظمى في الأدب الكردي السوفييتي 1965». إضافة إلى المقالات النقدية التي تتحدث عن روايات: «الحياة السعيدة» لعرب شاميلوف، «خاتم فاسيلي» لقاجاغ مراد، «الصدام لعلي» ماميدوف، «كل شيء يمكن أن يحدث» لميروي أسد، والمجموعات الشعرية لأمين عفال ومنها: «الإخوة الثلاثة»، إضافة إلى المواد الصحفية المخصصة لشهداء الحرب الوطنية العظمى وذكريات معاصريها.

الأدب الكلاسيكي الأرمني

درس سرداريان الجوانب المشتركة بين الأدب الأرمني والأدب الكردي، ونشر عشرات المواد الصحفية في هذا الملف، منها: المقالات التي تحمل عناوين: «دور الأرمن في جمع التراث الكردي 1962



الحرب الوطنية العظمى في الأدب الكردي

يقول سرداريان: «سنة 1941 طرق العدو أبواب وطننا الكبير، ونهضت الشعوب السوفييتية تدافع عن وطنها الاشتراكي، وكان الأدب السوفييتي الذي تبلور أثناء الحرب، وما بعدها، قد طبع بطابع النصر على الفاشية». في تلك الفترة كانت الأعمال الأدبية المختلفة تتحدث عن المأثرة العظمى، ومنها: أعمال نشرت باللغة الكردية،

■ آلان داود

ترك سرداريان تراثاً واسعاً من الكتب والمواد الصحفية باللغات الكردية والأرمنية والروسية، وترجمت بعض من أعماله إلى عدة لغات. عمل مترجماً ورئيساً للقسام الثقافي بجريدة ربا تازره، ومديراً تنفيذياً للجريدة، وأخيراً رئيس تحريرها لعدة سنوات وأمضى 48 عاماً في الصحافة والأدب.

توفي الكاتب والصحفي في جريدة ربا تازره «الطريق الجديد» السوفييتية، أماريك سرداريان في مدينة خاركوف الأوكرانية، بتاريخ 19 شباط 2018 عن عمر ناهز الـ 83 عاماً، يعتبر أماريك سرداريان واحداً من أبرز ممثلي الأدب الكردي في الاتحاد السوفييتي، وجمهورية أرمينيا، منذ عام 1959.

الفرنجي برنجي



هناك من يطلق رصاص الإعلام في اتجاه محدد، ينتجون تقارير وفينشرات فيديو قصيرة أو مجموعة صور مصممة بعناية، تحمل هذه المواد جميعها رسالة سياسية وثقافية واحدة تصل إلى الجمهور المستهدف بكثافة. أول ما تسببه هذه المواد في ذهن المتلقي هو اليأس والإحباط، وليس انتهاءً بشعور الذل والدونية تجاه الغرب! وكان الحياة مختصرة بأبدية الاستعباد الرأسمالي وصورته ذات الأفق المنعدم.

■ لؤي محمد

تخاطب هذه المواد جمهور المتلقين مباشرة وتقول في إحدى التقارير القصيرة: فشل حتى النخاع، من محيطنا لخليجنا، 350 مليون مواطن عربي، يستيقظ المواطن العربي صباحاً ويستخدم فرشاة أسنان مستوردة ويركب سيارات ألمانية أو ميكروباس أجنبي، ويحمل هاتفاً أوروبياً، ويكتب الإيميلات والفاكسات بمنتجات غربية... إلخ، ويتساءل التقرير: ماذا سيفتقد العالم إذا اختفى العرب؟ العالم العربي لم يقدم أي شيء للبشرية! ولم ينتجوا أي مصنع عربي. ويحصل التقرير على 700 ألف مشاهدة. الشعوب العربية وشعوب الشرق عموماً، هي شعوب محطبة يائسة

الليبرالي الغربي والأمريكي، تعمل هذه المنظومة الإعلامية بحيث لا تترك لشعوب الشرق سوى خيارين: إما التبعية والدونية للغرب الرأسمالي، وإما الجانب السوداوي للتراث، في قفز فوق التاريخ، وانتهاك لحق الناس في الاختيار وتجاوز لحركة الواقع، ومحاولة إغلاق الأفق أمام الشعوب، وهذا لن يقوى عليه أحد.

مستنقع اليأس والإحباط، حيث لم يستطع أصحاب هذه الرؤية اكتشاف القدرات الكامنة لدى الشعوب، كونها تعيش في أبراجها، وتعيش حالة فصام تجاه الواقع في حركته وجدليته. بهذا الشكل يصبح الناطقون بهذه اللغة الإعلامية لسان حال التبعية للغرب، ويعبرون بصراحة عن ثقافة نمط الحياة الاستهلاكية والنموذج

تابعة، ويجب أن تبقى التبعية للسيد الغربي، هكذا ينظر إلينا أصحاب هذا النوع من المواد الإعلامية. يعكس هذا التيار نمطاً من الثقافة الدونية التي تعبر بامتياز عن المآزق الذي تعيشه القوى المأزومة عالمياً وعربياً، والتي رهنت وجودها ودورها بهيمنة النموذج الثقافي الأمريكي، والغارقة حتى النفس الأخير في

رسام الكاريكاتير عبد الله بصمه جي.. يترك بصمته!



رحل رسام الكاريكاتير السوري الحلبي الساخر في وقت الذروة من سخرية الواقع والأحداث التي تمر فيها سورية والمنطقة، بعد أن ترك بصمته الواضحة فكرياً وثقافياً وفنياً.. رحل في وقت الذروة التي نحتاجها لقلمه وريشته لتبسيط الضوء على مأساة الشعب السوري، التي لم يتوان في تناول معاناته الاقتصادية والاجتماعية نتيجة النهب والفساد، والتي كانت هي الأرضية الخصبة لما يحدث حالياً.

■ زهير مشعان

على الألوان الحارة والمساحات اللونية الكاملة دون فراغ، والحركة لشخصيات رسوماته، بخلاف ناجي العلي مثلاً الذي اقتصر لوحاته الرسومات بالقلم الأسود ولم يستخدم الألوان، أو بخلاف محمود كحيل الذي يلون جزءاً من رسوماته. لوحات المعرض كانت غنية ومتنوعة بأفكارها، وجذابة ومثيرة في أشكالها، منها: لوحات تعكس الهموم العامة للإنسان العربي، من جهة ما يحاك له من مشاريع دولية، ومن جهة هيمنة الحاكم العربي وممارساته ونهبه وتفكيره، ولوحات تعكس حالة المواطن بين وحشية الأصولية وهيمنة الدولة، حيث المواطن الفقير يحمل عصا توازن كلاب سيرك، ويسير على سلك مربوط بعمودين الأول: يمثل الدين، والثاني: الدولة، وتحتة تمساح فاجر لفيه ينتظر سقوطه ليلتهمه، وأخرى المواطن يقف خلف قضبان زنزانية مشكلة من كلمة الماضي.

الفنان عبد الله بصمجي الذي اتخذ بصمة الإبهام توقيعاً له، توفي يوم الجمعة 2/23. أقام المركز الثقافي في أبي رمانة الثلاثاء 2/27 معرض - استعادة - تكريماً لروح الفنان الراحل، الذي شمل 19 لوحة من أعماله، اثنتان منها مزدوجتان، وتناولت اللوحات العديد من المواضيع والأفكار، منها: القضايا الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بالموقف من أمريكا والصهيونية، والأنظمة الرجعية النفطية، والدكتاتورية القمعية، ودور المثقف الانتهازي، وتزييف الوعي وتزوير الحقائق ومواجهة الطغيان، ومعاناة الناس الفقراء طبقياً: الاقتصادية والاجتماعية من النهب والفساد والغلاء. وكانت رسوماته ساخرة ومشاعبة ببساطتها لكنها عميقة في أفكارها والتصاقها بالناس البسطاء، كما تميز الفنان عبد الله بصمه جي باعتماده

اللبنانية ما بين عامي 1990-1992، وصحيفة «الوحدة» الإماراتية ما بين عامي 1992-1994، وصحيفة «الكفاح العربي» اللبنانية مرة أخرى ما بين عامي 1997-1999، وصحيفة «الوطن» السعودية. ونجح كثيراً في انتقاداته، وتهرب كثيراً من مقص الرقيب الذي يحيط بالمواطن والمبدع من الجهات كلها وحتى في داخله، ونزع إلى التحرر منه وانتقده علناً.

الثورة السورية ما بين عامي 1982-1988، وصحيفة الموقف الرياضي ما بين عامي 1986-1988، ومجلة «الأسبوع الضاحك» اللبنانية عام 1988، والشركة الشرقية للطبوعات اللبنانية عام 1988، ومجلة «الكفاح العربي» اللبنانية ما بين عامي 1990-1992، ومجلة «سامر» اللبنانية قصص مصورة للأطفال ما بين عامي 1990-1991، ومجلة «هزار» اللبنانية قصص مصورة للأطفال ما بين عامي 1990-1992، ومجلة «الناقد»

الفنان السوري عبد الله بصمه جي من حلب مواليد 1957 ولد وتوفي فقيراً يوم 2018/2/23 بدأ حياته الفقيرة كرياضي ولاعب كرة سلة في حلب، ثم انتقل إلى دمشق وعمل مصوراً للأعراس في جرمانا، لكي يعيش، وبدأ حياته الفنية في بداية الثمانينات في العديد من الصحف المحلية، في فن الكاريكاتير ورسوم الأطفال، ثم العديد من الصحف والمجلات العربية، حيث وصل عدد الصحف التي نشرت أعماله حوالي 11 صحيفة، ومنها:

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحمضة	حملة	0933145891	حمص	محمد زهري زهرة	0968844820	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	اللاذقية	صلاح طراف	0952769397	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/03/4» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

مقطع من سمفونية الكمنجات الكردية



نغزل بمغازل يدوية صوف الأغنام، وننسج الأبسطة والسجاجيد الفريدة النادرة الثمينة، التي لن ترى ما يشبهها في أنحاء العالم كلها، ونحبل ونلد أطفالاً، ونهب الراحة والحب لأزواجنا. وفي الشتاء مع اشتداد البرد وهطول الثلج ونذرة الكلا والعشب على سفوح الجبال، ننقل مع خيامنا وقطعان مواشينا إلى السهول الأكثر دفئاً، إلى ما بين النهرين بالقرب من نهر دجلة، وحين يعود الدفء تدريجياً مُعلنًا قدوم الصيف برطوبته وهوائه اللافح في السهوب، نعود إلى جبال كردستان، إما إلى الموضع ذاته، وإما إلى موضع غيره في منطقة القبيلة.

يقول ليوبود فايس، سألت الرجل العجوز: ألم ترغب العيش في منزل من الحجر، وأن تملك قطعة أرض تفلحها؟ هُز الرجل العجوز رأسه ببطء، ثم قال على مهل: كلا، إذا توقفت المياه بلا حركة في البركة، فاعلم أنها ستفسد وتتعر وتتعفن في النهاية، أما حين تكون متحركة ومتدفقة فإنها تظل نظيفة ونقية.

من الخجل والتواضع الذي يغلب عليه. كانت أجملهن ذات اسم موسيقي رنان «شيرين» جبهتها مغطاة حتى حاجبها الرقيق بوشاح أحمر وجفناها مصبوغان، من تحت الوشاح تدلت من أذنيها سلاسل فضية رقيقة، في كل لفظة من رأسها كانت السلاسل تصدر صوتاً معدنياً رقيقاً يتناغم مع خرير ماء الجدول.

2

استمتع الجميع بالحوار الذي تبادلوه بالرغم من عائق اللغة ونذرة المفردات المفهومة، إلا أنها أدت غرضها بكفاءة عالية، كُن نساء فطريات لم يذهبن أبداً خارج نطاق قبيلتهن، وكُن يفهمن بسهولة ما يُراد قوله، وغالباً ما كُن يجدن الكلمة التي تتعثر في النطق. سألهم الرَّحالة النمساوي عن حياتهم وما يقمن به من أعمال، أجبن: نطحن الغلال بالرحى، نخبز الخبز في التنور، على جمرات وقيد الجبال، نحب الماعز، نخض اللبن في قُرب من جلد الماعز من أجل استخراج الزبدة،

مال غطاء رأسها
الأحمر فمس
طرفه الماء
وكانه تيار من
الدّماء ينسكب
في الماء الجاري

صُنعت من قشّ مجدول، جداول الماء تتدفق على مقربة من الخيام، تجمعت على حواف الماء طيور بيضاء، وحطت على صخرة في وسط الماء مجموعة من طيور اللقلق تنقر أجنتها بمتعة، رجل يرتدي سترة يميل لونها إلى الأزرق الدمشقي يتجه في خطوات حثيئة نحو الخيام، امرأة تحمل جرة فخار على كتفها تدنو من الماء بثوبها الأحمر الفضفاض الطويل، يشف الثوب عن سيقان طويلة مشدودة مثل أوتار الكمان، حين وصلت الماء مال غطاء رأسها الأحمر فمس طرفه الماء وكانه تيار من الدّماء ينسكب في الماء الجاري.

جلست على حافة الجدول بصحبة رجل عجوز أربع فتيات في شرح الشباب تشبه صف كمنجات في فرقة سمفونية، كلهن ظريفات الجمال، فيهن ذلك السحر الخاص، طبيعيات بلا افتعال نتيجة حياتهم الحرة بين أحضان الطبيعة. كان جمالهن من ذلك النوع الذي يعتد بذاته إلا أنه عفيف وظاهر، فخار واعتدال لا يدارينه، ولكك تركه

في أوائل عشرينيات القرن الماضي، وصل مع أول فصل الصيف، الرَّحالة والصحفي النمساوي «ليوبود فايس» إلى جبال كردستان في طريقه إلى إيران، ومن ثم متجهاً إلى أفغانستان. كان شاباً يافعاً في تلك الأيام، فقد ولد في إحدى المقاطعات النمساوية عام 1900، وها هو يروي لنا بلغة حيّة موحية مغامراته، ومشاهداته ضمن كتاب حكى فيه سيرة حياته، ألفه عام 1952، وصدرت ترجمته العربية عن دار الجمل في ألمانيا عام 2010 في أزيد من خمس مئة صفحة، تحت اسم الطريق إلى مكة. وقد شكّلت مطالعته متعة حقيقية لي لما فيه من صدق ونزاهة وجراة.

■ عبدالرزاق دحنون

1

في باكورة الفجر، بدأت قافلة العربات والبغال والمشاة في التحرك باتجاه جبال كردستان، الطريق صاعداً نحو أرض الرعاة الشقر طوال القامة، وصلت القافلة في الضحى إلى قرية كردية من الخيام، تقع بين سفوح تلال خضراء، الخيام مصنوعة من شعر الماعز تُشدُّ بأطناب متينة على أعمدة من خشب أشجار قوية، جوانب الخيام

قاسيون

2018

2000

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد



حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية